



جامعة مولود معمري - تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تجاه دول غرب

المتوسط

(2001 - 2015)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص: دراسات متوسطة.

إشراف الأستاذة:

عطيش يمينة.

إعداد الطالبين:

بابوري ماسينيسا.

أيت يحياتن صفيان.

لجنة المناقشة

د. كبير سيد أحمد رئيسا

أ. عطيش يمينة مشرفا

أ. قصادلي فلة ممتحنا

السنة الجامعية: 2015 - 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ

سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي

الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ

يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا

يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ

كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ

حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ.

صدق الله العظيم

الشكر والعرفان

يقتضي منا الوفاء والاعتراف بالجميل بعد الله سبحانه وتعالى أن نتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى كل من أعاننا ويسر لنا طريق البحث، ونخص بالذكر الأستاذة القديرة "يمينة عطيش" على إشرافها على هذه المذكرة وعلى توجيهاتها السديدة.

مع خالص الشكر والتقدير كذلك للأساتذة الذين أشرفوا على تأطيرنا خلال مدة دراستنا ونذكر منهم الدكتور سيد أحمد كبير، والأستاذة المحترمة قصداً الي فلة خاصة أستاذة القدير "رابح زاوي" و"محمد سي بشير"، كما نشكر باقي الأساتذة المحترمين فجزاهم الله عني خير جزاء.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما.

وإلى الأخوين الصغيرين محمد وسعيد.

وإلى كل الأهل والأقارب.

إلى كل الأصدقاء الأعزاء بداخل وخارج الوطن وبالأخص: نبيل وأغيلاس وصوفيان

وعاشور وعادل ورياض ونعيم.

وإلى كل الطلبة المتخرجين دفعة "2016".

وفي الأخير أهدي هذا العمل إلى كل من ساهم في إتمامه وإنجازهم سواء من قريب

أو بعيد.

ومعذرة للذين فاتني أن أشير إليهم.

"ماسينيسا"

إهداء

إلى أحلى إنسانة في الوجود، إلى من سهرت الليالي وعانت لأجلي.

إلى من أنستني ودعمتني بنصائحها وتعليماتها

إلى أمي العزيزة

و إلى شريكة حياتي لوزات

إلى والدي الغالي وإلى إخوتي وأخواتي.

وإلى كل الأهل والأقارب إلى كل الأصدقاء خاصة قسم العلوم السياسية

وبدون أن أنسى كل عائلة "آيت يحياتن".

"صفيان"

الخطبة

الخطة:

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.

مقدمة الفصل:

المبحث الأول: تحديد مفهوم الأمن و الاستراتيجية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مفهوم الاستراتيجية.

المبحث الثاني: التحديد الجيوسياسي لغرب المتوسط.

المطلب الأول: التحديد الجغرافي لغرب المتوسط.

المطلب الثاني: أهمية غرب المتوسط.

المبحث الثالث: النظرة الأوروبية لغرب المتوسط.

المطلب الأول: الإهتمام الأوروبي لغرب المتوسط.

المطلب الثاني: تطور النظرة الأوروبية بعد أحداث 11 سبتمبر إتجاه غرب المتوسط.

خاتمة الفصل:

الفصل الثاني: دراسة الواقع الأمني لمنطقة غرب المتوسط.

مقدمة الفصل:

المبحث الأول: التهديدات اللينة في منطقة غرب المتوسط.

المطلب الأول: الهجرة الغير الشرعية.

المطلب الثاني: تهديدات الأمن المجتمعي.

المبحث الثاني: التهديدات الصلبة في منطقة غرب المتوسط.

المطلب الأول: الإرهاب والجريمة المنظمة.

المطلب الثاني: تجارة الأسلحة.

المبحث الثالث: تأثير الثورات العربية واللاأمن في الساحل على غرب المتوسط.

المطلب الأول: تداعيات الثورات العربية على أمن غرب المتوسط.

المطلب الثاني: تأثير الانقلاب الأمني في الساحل على غرب المتوسط .

الفصل الثالث: آليات الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية في دول غرب

المتوسط.

مقدمة الفصل:

المبحث الأول: الآليات العسكرية.

المطلب الأول: سياسة أوروبا الدفاعية.

المطلب الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب والهجرة الغير الشرعية.

المطلب الثالث: إستراتيجية الأمن من أجل غرب المتوسط.

المبحث الثاني: الآليات السياسية .

المطلب الأول: الآليات السياسية في إطار المشاريع الأورومتوسطية.

المطلب الثاني: السياسات الوطنية (السياسة الوطنية الإسبانية والإيطالية والفرنسية

نموذجاً).

المبحث الثالث: الآليات الإقتصادية والمالية.

المطلب الأول: خلق منطقة للتبادل الحر.

المطلب الثاني: آليات الدعم المالي.

المطلب الثالث: الاتفاقيات الثنائية.

خاتمة الفصل:

الخاتمة:

مقدمة

مقدمة:

نهاية الحرب الباردة أدت إلى إحداث تحولات كبيرة في بنية النظام الدولي ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة في العالم، إضافة الى انتاج واقع جديد تميز بظهور مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية أحدثت ثورة كبيرة في التنظير، خاصة بالنسبة لمفهوم الأمن الذي تحول من المفهوم التقليدي العسكري إلى مفهوم شامل متعدد الأبعاد منها الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، الإنساني، ما استلزم بناء نظريات جديدة لتفسير هذا الواقع كالمنظور البنائي و ما بعد الحداثة، كما برزت تهديدات جديدة كالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة الغير شرعية.

في هذا الصدد شهدت منطقة المتوسط ظهور تكتل جديد عرف بالاتحاد الأوروبي والذي عمل على بناء مقاربة أمنية مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة الآتية من غرب المتوسط التي شهدت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تزايد في حجم التهديدات خاصة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية التي تعاضمت بشكل مكثف، ما من شأنه تهديد الأمن الأوروبي.

عليه و لمواجهة هذه التحديات الأمنية اتبعت أوروبا استراتيجية شاملة اتجه غرب المتوسط بإتباع آليات مختلفة سياسية و اقتصادية و عسكرية، بالإضافة إلى مشاريع و برامج على غرار مشروع برشلونة الذي يهدف إلى بناء الثقة بين ضفتي المتوسط عبر التعاون والشراكة، حوار 5+5 لدول غرب المتوسط و الذي ركز على الجوانب العسكرية من خلال التكوين والمناورات العسكرية المشتركة. كما عملت أوروبا على مواجهة مختلف التهديدات الصلبة واللينة من دول المغرب العربي عبر هذه المشاريع و الآليات لمواجهة المنافسة الأمريكية في المنطقة و محاولة تحقيق استقلالية أمنية و عسكرية عن الولايات المتحدة الأمريكية، فالاستراتيجية الأمنية الأوروبية اتجه غرب المتوسط جاءت كاستجابة لهذه الرهانات الجديدة.

-الإشكالية:

في ظل التحولات الجديدة التي عرفتھا منطقة المتوسط و بروز التهديدات الأمنية الجديدة خاصة اللاتماثلية منها، عملت أوروبا على صياغة استراتيجية أمنية اتجاه غرب المتوسط لمواجهة هذه التهديدات و الرهانات التي تضر بمصالحها في المنطقة.

و على ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الاستراتيجية الأمنية الأوروبية اتجاه غرب المتوسط في تحقيق الأمن في المنطقة؟

و من خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي أهم التغيرات التي شهدھا مفهوم الأمن في العلاقات الدولية؟
- 2- ما هي طبيعة التهديدات التي تعرفھا منطقة غرب المتوسط؟
- 3- كيف تعاملت أوروبا مع التهديدات الأمنية في غرب المتوسط؟

-حدود الدراسة :

الإطار الزمني :

يمتد الإطار الزمني لدراستنا المتمثلة في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية اتجاه غرب المتوسط بعد أحداث 11سبتمبر 2001 إلى سنة 2015 حيث تم التركيز على هذه الفترة لكونها شهدت تزايد حجم التهديدات في منطقة غرب المتوسط، كما عرفت هذه الفترة كثرة المبادرات الأمنية الأوروبية خصوصا بين دول غرب المتوسط على غرار حوار 5+5 الذي تم إعادة إحيائه إضافة إلى الإتحاد من أجل المتوسط، وهذا دون إغفال إمكانية الرجوع إلى فترات زمنية سابقة من أجل التعرض للأحداث التي لها صلة بالموضوع.

الإطار المكاني:

بالنسبة للإطار المكاني تركز دراستنا على منطقة غرب المتوسط بصفتيها الشمالية والجنوبية، لكن التركيز الأكبر سيكون حول دول المغرب العربي، هذا لأن دول شمال غرب المتوسط منضوية تحت لواء الإتحاد الأوروبي.

-الفرضيات :

1- التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة أثرت على مفهوم الأمن في العلاقات الدولية.

2- تشكل منطقة غرب المتوسط أهمية كبيرة بالنسبة إلى أوروبا.

3- كلما كانت هناك تهديدات في غرب المتوسط كلما تحركت أوروبا إلى بناء استراتيجية أمنية لمواجهةها و احتواءها.

4- إذا كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط تحتل مكانة جيوسراتيجية فإن مسعى الإتحاد الأوروبي تجاوز الإهتمام الأمني.

5- بما أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تأثرت كثيرا بالتهديدات الأمنية فإن وعي الإتحاد الأوروبي بخطورة التهديدات جعلته ينتهج سياسات أمنية و خطوات عملية جديدة لتجسيد إستراتيجية أمنية رامية إلى القضاء على هذه التهديدات.

-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كون منطقة غرب المتوسط تشكل أهمية استراتيجية لأوروبا خاصة في هندستها الأمنية أين تم انتهاج مختلف الآليات و البرامج لمواجهة التهديدات الصلبة و اللينة الآتية من المغرب العربي، كما أن الموضوع يندرج ضمن الدراسات الأمنية ما أكسبه أهمية كبيرة خاصة بعد التحولات التي عرفها هذا المفهوم و التي

شهدتها منطقة المتوسط في السنوات الأخيرة، إضافة إلى تسليط الضوء على منطقة غرب المتوسط وموقعها ضمن الاستراتيجية الأمنية الأوروبية و التي أولت لها أهمية كبيرة .

-مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية :

تتمثل المبررات الموضوعية في كون منطقة غرب المتوسط برزت كفضاء ذو أهمية إستراتيجية ضمن الهندسة الأمنية الأوروبية، كما أن المنطقة عرفت بروز تهديدات جديدة كالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية، ما يدفعنا إلى دراسة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية و التي حظيت باهتمام كبير في حقل الدراسات الأمنية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المبررات الذاتية :

يرجع سبب إختيارنا لموضوع الإستراتيجية الأوروبية إتجاه غرب المتوسط إلى رغبتنا في التعرف على المنطقة، و إهتمامنا بالبحث في الدراسات الأمنية خاصة في منطقة المتوسط، كما أن هذا الموضوع يدخل ضمن تخصصنا الدراسات المتوسطة و هي المنطقة التي ننتمي إليها. كما أننا نحاول من خلال هذه الدراسة إثراء الرصيد المعرفي و المرجعي .

-أهداف الدراسة:

نستهدف من خلال دراستنا هذه إلى التعريف بمنطقة المتوسط و التطرق إلى مختلف الإستراتيجيات الأمنية الأوروبية إتجاه غرب المتوسط و تحديد مختلف التهديدات الأمنية التي تعاني منها و الآتية من المغرب العربي، كما سنحاول إبراز مدى فعالية هذه الإستراتيجية في تحقيق الأمن الأوروبي.

-مناهج الدراسة:

المنهج التاريخي:

نعتمد على المنهج التاريخي الذي يساعد الباحث في الحصول على أنواع المعرفة بالرجوع إلى الماضي و الإستفادة من الأحداث السابقة، حيث يسمح لنا بمعرفة الأحداث التي مرت بها منطقة غرب المتوسط، و تطور التهديدات الأمنية فيها و مسار المشاريع و الآليات التي وضفتها أوروبا في المنطقة لإحتواء هذه التهديدات.

المنهج المقارن:

إعتمدنا على هذا المنهج لمعرفة و مقارنة مدى تفاعل و تطور الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة غرب المتوسط، ما بين فترتي ما بعد الحرب الباردة وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المنهج الإحصائي:

إعتمدنا على هذا المنهج لدراسة نسب و إحصائيات الهجرة الغير شرعية، و تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة و المتاجرة بالأسلحة و المخدرات.

المقاربات:

المقاربة الواقعية للأمن:

تقوم هذه المقاربة على أساس أن الأمن يشكل هاجس أمام الدولة وهي في سعي دائم لتحقيقه من خلال القوة و المصلحة الوطنية، و إعتمدنا على هذه المقاربة في دراسة تعامل أوروبا مع الواقع الأمني في غرب المتوسط و تعاملها مع دول المغرب العربي وفق مصالحها في المنطقة.

المقاربة الليبرالية:

تقوم هذه المقاربة على إبراز أهمية المؤسسات و التكتلات في حل النزاعات و تحقيق الأمن ، فالمنظمات الدولية لها دور كبير في إنهاء الحروب و الصراعات، و قد إعتدنا على هذه المقاربة لإبراز دور الإتحاد الأوروبي كمنظمة في بناءها للإستراتيجية الأمنية في غرب المتوسط.

المقاربة الجيوبوليتيكية:

اعتمدنا على هذه المقاربة في دراسة منطقة المتوسط وغربها و كذا المغرب العربي من الناحية الجيوبوليتيكية، و إبراز مدى أهمية المنطقة بالنسبة إلى أوروبا، حيث تسمح لنا هذه المقاربة بفهم الواقع الجيوسياسي لمنطقة المتوسط .

-الدراسات السابقة:

لقد إعتدنا في بحثنا على بعض المراجع التي تناولت الموضوع و نذكر منها:

1- كتاب على الحاج، تحت عنوان: سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005. و الذي تناول فيه مختلف سياسات الاتحاد الأوروبي إتجاه المنطقة العربية و دول المغرب العربي، و كذا التهديدات التي شهدتها أوروبا بعد الحرب الباردة.

2- كتاب مصطفى بوخوش، تحت عنوان: حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة دراسة في الرهانات و الأهداف، دار الفكر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006. حيث تطرق فيه إلى واقع منطقة المتوسط بعد الحرب الباردة و أهمية المنطقة، كما تطرق إلى السياسات الأمنية الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط.

3- رسالة الماجستير لفايزة غنام، بعنوان: التعاون الأمني الأورو- مغاربي: دراسة حالة حوار 5+5 (2001-2011)، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم

السياسية، سنة 2011-2012. حيث تطرقت فيه إلى مختلف التهديدات التي تعيشها منطقة المتوسط، و كذا الإستراتيجية الأمنية الأوروبية إتجاه غرب المتوسط و التعاون الأمني الأورو- مغاربي خاصة حوار 5+5.

4-مقالة الحاج إسماعيل زرقون، بعنوان: المغرب العربي و الصراع الدولي، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، غرداية، العدد التاسع، 2010. حيث تطرق في هذه المقالة إلى منطقة المغرب العربي و أهميتها الاستراتيجية و الصراع الدولي عليها خاصة الاتحاد الأوروبي من خلال مشاريعه في المنطقة و أهمية الجوانب الأمنية فيها.

-تقسيم الدراسة:

تم تقسيم دراستنا المتمثلة في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية اتجاه غرب المتوسط إلى ثلاثة فصول:

-**الفصل الأول:** تحت عنوان الإطار النظري للدراسة، حيث تطرقنا فيه إلى مفهوم الأمن الموسع حسب مدرسة كوبنهاجن و كذا أبعاده المتعددة و مفهوم الإستراتيجية و أسس بنائها كما تطرقنا أيضا إلى التصور الأوروبي للإستراتيجية في غرب المتوسط و قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول أشرنا إلى مفهوم:

الأمن و مضمون الإستراتيجية، و في المبحث الثاني تطرقنا إلى التحديد الجيوسياسي لغرب المتوسط، وفي المبحث الثالث تناولنا النظرة الأوروبية لغرب المتوسط و مدى تطورها بعد أحداث 11سبتمبر 2001.

-**الفصل الثاني:** و الذي جاء تحت عنوان دراسة الواقع الأمني لمنطقة غرب المتوسط، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول أشرنا إلى التهديدات الآينة لمنطقة غرب المتوسط، في المبحث الثاني تطرقنا إلى التهديدات الأمنية الصلبة لمنطقة

غرب المتوسط، أما في المبحث الثالث تناولنا فيه تداعيات تجارة الأسلحة و المخدرات على أمن غرب المتوسط.

-**الفصل الثالث:** أشرنا فيه لآليات الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية من غرب المتوسط، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تطرقنا فيها إلى مختلف الآليات السياسية والعسكرية و الإقتصادية والمالية التي إنتهجها الإتحاد الأوروبي في مواجهة التهديدات في غرب المتوسط.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

يشغل موضوع الأمن حيزاً كبيراً ضمن اهتمامات الباحثين في مجال العلاقات الدولية والدراسات السياسية والأمنية وتبرز هذه الأهمية كون موضوع الأمن يعتبر مركزاً للدراسات الكلاسيكية والمعاصرة في العلاقات الدولية.

وبعد الاتحاد الأوروبي من بين الأقطاب التي لها الأهمية الأكثر في منطقة الفضاء المتوسطي وتسعى دول الاتحاد في إطار سياستها الخارجية المتعلقة بالتعاون والشراكة إلى تحقيق العديد من الأهداف الإستراتيجية، من بينها إقرار الأمن والاستقرار في مناطق نفوذها وتحديداً في حوض البحر الأبيض المتوسط، ولهذا يتفق معظم المحللين والمفكرين على أنّ الدافع الرئيسي وراء إنطلاق الشراكة لمكافحة مختلف المخاطر في المنطقة هو الدافع الأمني والسياسي نظراً لأهمية هذا المجال الجيوستراتيجي المشترك للعديد من الدول.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة شاملة للأمن ومستوياته والنظريات المفسرة له من خلال استعراض المحاولات التي قام بها أصحاب النظرة التقليدية (الواقعية) للأمن كما تم التطرق أيضاً إلى أبعاد الأمن والتي تتمثل في البعد العسكري والسياسي وكذا البعد الاقتصادي والاجتماعي.

ونظراً لأهمية الجيوسياسية التي تحظى بها منطقة غرب المتوسط خصّصنا المبحث الثاني لدراسة التحديد الجيوسياسي والأهمية الجغرافية لغرب المتوسط.

ونتيجة للتحوّلات الكبرى على الساحة الدولية ترى الدول الأوروبية أنّ أي تهديد لمنطقة غرب المتوسط يعتبر تهديداً لأمن واستقرار أوروبا كاملاً ولهذا تطرقنا في المبحث الثالث عن مدى اهتمام وتطور النظرة الأوروبية وسياستها تجاه دول غرب المتوسط.

المبحث الأول: تحديد مفهوم الأمن و مضمون الإستراتيجية

تتسم التحولات والتغيرات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة بكونها متسارعة وجذرية ومركبة الأبعاد، ومن ثم فإن أي جهد بحثي لتأطيرها وضبط مضامينها أمر صعب للغاية تواجهه عدة عقبات، ويعتبر مفهوم الأمن من المصطلحات التي تأثرت إلى حد بعيد بهذه التطورات، لكن و قبل التطرق إلى هذه التغيرات التي طرأت على المصطلح لا بد من تسليط الضوء على مفهوم الأمن ضمن المنظور التقليدي و الذي اتسم بسيطرة المنظور الواقعي

المطلب الأول: مفهوم الأمن

تم تناول مفهوم الأمن في مختلف المعاجم و القواميس الأجنبية و العربية من منطلق ربطه بالطمأنينة فهو عكس الخوف، إذن هو الحالة التي ينتفي فيها الخطر والتهديد، فنجد الأمن في القرآن الكريم ورد في صيغ مختلفة، ففي قول الله عز وجل " و ليبدلهم من بعد خوفهم أمنا"¹ و قوله تعالى " و إذا جاءهم أمر من الأمن و الخوف أذاعوا به"²، كما يظهر مصطلح الأمن في الآية الكريمة" فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"³ و الملاحظ أنه في كل هذه الآيات الكريمة مفردة الأمن أنتت في مفهوم عكس الخوف.

أما اصطلاحا فقد ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية تقليديا بالدولة التي تمثل الوحدة الأساسية في النظام الدولي، فهو السبب الرئيسي لنشأة الدولة و في هذا يقول توماس هوبز بتنازل الجماعات البشرية عن حرياتهما لصالح سلطة مركزية تأخذ على عاتقها مهمة توفير الأمن لهذه الجماعات، إذن فمهمة الدولة أو نشأة الدولة هو في الأساس من أجل حماية الشعوب من التهديدات الخارجية.

¹ - كتاب القرآن الكريم، سررة النور: الآية 55.

² - كتاب القرآن الكريم، سورة النساء : الآية 83.

³ - كتاب القرآن الكريم، سورة قريش : الآية 4.

و تذهب دائرة المعارف البريطانية في نفس هذا الاتجاه عند تعريفها للأمن بأنه حماية الأمن من خطر القهر على يد قوة أجنبية. كما و يعرفه هنري كيسنجر بأنه أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه من البقاء. و في تعريف بوث وويلر " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"¹. يذهب إلى ربط الأمن بالتححرر و العدوان، ويعتبره باري بوزان كما يلي: " في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السعي للتححرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي"². وعليه يمكن أن يفهم الأمن على انه قدرة الدولة أو الأمة على حماية قيمها الأساسية من أي تهديد وتبديد كل المخاوف بشأنها.

المقاربة الواقعية للأمن: يقول ريمون أرون في كتابه " السلم والحرب" أن مفهوم الأمن يكمن في جوهر الأمن القومي، فلو نفترض ان الأمن هو الهدف النهائي لسياسة الدول، فالوسيلة الفعالة ستكون بإقامة علاقة جديدة للقوة أو بتعديل القديمة حتى لا يقوم الأعداء المفترضين بالنظر إلى شعورهم بالضعف بمبادرة اعتداء، ومن ثمة التنافس المستمر في امتلاك المزيد من القوة، و القوة حسب هانس مورغاننو تشكل محور التفاعل الدولي في حالتها السلم والحرب، فالدولة منشغلة دائما ببناء قواتها من أجل تشكيل سياسات القوة، و القوة عند هوبز هي عامل حسم في السلوك الإنساني، فواقعا القوي هو الذي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فهو الذي يتقبل ما لا يمكن رفضه³، و حسب المنظور الواقعي يتحقق ذلك فقط باعتماد الدولة على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها و توسيع نطاق سيطرتها و هذا اعتمادا على قوتها التي تنحصر في بعدها العسكري.

إن التصور الواقعي مرتبط أساسا بالتهديدات العسكرية و العدوان الخارجي، ففي الحرب الباردة سيطرت على الباحثين فكرة الأمن القومي التي عرفت بشكل واسع في إطار المجال العسكري، أي تعني القدرة الشاملة للدولة على حماية قيمها و مصالحها من التهديدات بشكل

¹ محمد نعمان جلال: الاستراتيجية و الدبلوماسية و البروتوكول بين الاسلام و المجتمع الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، ص39.

² عادل زقاع: اعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج الأمن المجتمعي، على الموقع

www.politics-ar.com/n/index.php/permalink/3106html، في 14-06-2016

³ - نفس المرجع.

مباشر أو غير مباشر بالتهديدات العسكرية، و لهذا سعت الدول لتأمين أراضيها ضد العدوان الأجنبي و حماية مواطنيها من هذه الأخطار.

- بناءا على ما سبق نستنتج أن الواقعية عند حديثها عن الأمن فإنها تركز على:
- الدولة كوحدة أساسية للدراسات الأمنية في العلاقات الدولية.
- البيئة الفوضوية الدولية و التي تسعى الدولة لحماية مصالحها القومية ضمنها.
- تبني البعد العسكري كبعد وحيد للأمن.

المفهوم الموسع للأمن (مدرسة كوبنهاغن): تعتبر هذه المدرسة من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن، و استمدت أصولها النظرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر باري بوزان " الناس الدول و الخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية" عام 1991¹ ، و لقد عمل على إيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية لتشمل جوانب سياسية اقتصادية مجتمعية بيئية و عسكرية، بمعنى أنه حاول أن يضع مفهوما شاملا للأمن، وهذا المفهوم الشامل يجب أن يتضمن تحديدا دقيقا للأمن من حيث :

- ماهية الأمن.
- ما الذي يتم تأمينه ومرجعية الأمن .
- أهداف الأمن .
- الفاعلون ومصادر التهديد .
- أبعاد الأمن .
- وسائل التأمين .

في هذا الإطار وضع مفهوم الأمن المركب، أين بين أن الأمن أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم، خاصة مع تعقد المشاكل المطروحة و صعوبة مواجهتها بصفة منفردة.

¹ - مارتن غريفتش و تيري أوكلاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي ، 2008، ص 78.

إن مدرسة كوبنهاغن عملت على توسيع مفهوم الأمن و تعميقه، بالتركيز على وحدات مرجعية من غير الدولة، و على قطاعات أخرى غير القطاع العسكري، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (01): توسيع وتعميق الدراسات الأمنية وفقا لمدرسة كوبنهاجن.

توسيع الدراسات الأمنية	
- تعميق الدراسات الأمنية.	العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي
- مستويات التحليل الأمني.	النظام الدولي
	الدولة
	الفرد

المصدر : barry byzzan, **security thestate, the new world order and beyond on security**, ed Ronnie, D-1 lipschutz, Op. P 10.

أبعاد الأمن:

- البعد العسكري: و هو البعد الذي لا يسمح بضعفه، لأن عواقب ضعفه تكون وخيمة على الدولة، فهذا قد يؤدي إلى انهيار الدولة و تعرضها للخطر كالاحتلال الأجنبي أو تقسيمها إلى دويلات صغيرة، و يرتبط هذا البعد ارتباطا وثيقا بالأبعاد الأخرى، لأن ضعف أي واحد من هذه الأبعاد يؤثر في القوة العسكرية و يضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية للدولة¹ التي هي جوهر أمنها الوطني، و من ناحية أخرى يتصف الميزان العسكري لأي دولة بالنسبية، فمكانة أي دولة و نفوذها يتغيران تبعا لتغير موقعها في ذلك الميزان.

- البعد السياسي: يعمل هذا البعد من أجل الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، و لهذا البعد شقان، أحدهما داخلي يتعلق بالتلاحم و الترابط الاجتماعيين، بمعنى أن هذا البعد يؤكد على توفير الأمن الداخلي، أي داخل حدود الدولة، أما الشق الخارجي فيتمحور

¹ - نفس المرجع، ص 80.

حول علاقة الدولة بجيرانها من الدول التي تشترك معها في الحدود، أو مع غيرها من الدول الإقليمية أو غير الإقليمية، و بالتالي يركز حول تعامل الدولة مع تلك الأطماع و المصالح الخارجية التي تستهدف مواردها و خياراتها و مراعاة مدى تطابقها و تعارضها مع مصالحها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

- البعد الاقتصادي: هذا البعد كان موجودا حتى مع سيادة الفكر الواقعي خلال السبعينيات مع طرح ماكنمار لمفهوم الأمن¹، هذا بربطه بالانتماء، فالقضايا والمسائل الاقتصادية في مجالها الأمني تتعلق بمدى إمكانيات الدولة المالية و الاقتصادية، فالقدرة المالية و الاقتصادية هي التي تشجع الدول نحو السباق نحو التسلح و هذا حسب التقليديين. و حسب باري بوزان فالبعد الاقتصادي له دور في وصول الدول للسوق الخارجية و رسم سياسة خارجية خاصة بها. أما على المستوى الإقليمي يركز على أساس التنافس بين الدول ذات الوزن الاقتصادي.

- البعد الاجتماعي: يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء و الولاء، فان مفاهيم الأمن الاجتماعي تدور حول توفير حالة الأمن و الاستقرار و الطمأنينة في المجتمع المحلي بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال. و في حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حالة شلل وتوقف للإنتاج و الإبداع يزدهران في حالة السلام و الاستقرار.

يعتبر الأمن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملا رئيسا في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيها وتقدمها لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء وبيعت الطمأنينة في النفوس وبشكل حافزا للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها ، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف

¹ - وليد عبد الحي: تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق للاعلام و النشر، الجزائر، ط1، 1994، ص 120.

والغايات التي تتدرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار¹.

المطلب الثاني: مفهوم الإستراتيجية:

تعرف الإستراتيجية على أنها علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية، والمصممة بشكل متلاحق وتفاعل منسق لاستخدام الموارد ومختلف أشكال الثروة والقوة لتحقيق الأهداف الكبرى. و هي مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول، كما و تعرف بأنها توظيف لعناصر القوة لعمل وتصميم وبناء حاضر يتيح إنجاز أهداف المستقبل .

استعملت كلمة إستراتيجية قديما في الاستعداد والتهيؤ للحرب بتحديد خطة حركات الجيش بشكل عام لتحقيق هدف معين وهذه الكلمة لغويا تعني فن الجنرال وهي ذات مصدر يوناني STRATEGOS والتي تعنى كيفية قيادة الجنرال للحرب، نجد أن مفهوم الإستراتيجية مستمد في أساسه من المجال العسكري فيعرفها المنظر العسكري الألماني كلاوزفيتز على أنها فن إعداد المعارك ووضع الخطط العامة للحرب فهي فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب، أي أن الإستراتيجية تضع مخطط الحرب². كما و عرفها سان تزو على أنها إخضاع العدو دون قتال و هذه هي قمة المهارة.

- وظائف الإستراتيجية

* - تشخيص الوضع الراهن وتحديد عناصره وعوامله الإيجابية والسلبية والعلاقات المباشرة وغير المباشرة بين هذه العوامل إيجابا وسلبا.

* - تحديد القوى والوسائل المتاحة واختيار الأكثر ملائمة من بينها.

¹ - مارتن غريفنتش و تيري أوكلاهان: مرجع سابق، ص 79.

² - ينون مصطفى: المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (دسن)، ص 9.

- * - تعبئة وحشد القوى والموارد اللازمة.
- * - استغلال العوامل الإيجابية وإتاحة الظروف المناسبة لنموها.
- * - تحديد العوامل السلبية ووضع الخطط والظروف الملائمة لحصرها.
- * - توفير الشروط والظروف والتنظيمات المناسبة.
- * - تنسيق استخدام العوامل والوسائل والظروف والقوى ووضعها في منظومة واحدة مترابطة تحقق التكامل والتفاعل.
- * - مراعاة المواءمة مع المواقف المتغيرة والمرونة وفق الظروف المتجددة والقدرة على الحركة الواسعة بسرعة كافية.

- أسس بناء الإستراتيجية

على الرغم من التأكيد على أن وضع أسس ثابتة للإستراتيجية يتناقض مع التغيرات الدائمة للطرق التكتيكية التي تتسم بسرعة التغير لمسايرة التطورات الحادثة سواء الداخلية منها أو الخارجية لكن يمكن القول أن القواعد والأسس تمثل الخطوط الأساسية التي يمكن إنتاجها في بناء الإستراتيجية التربوية ومن بين هذه القواعد والأسس ما يلي¹:

- 1- إن نقطة الانطلاق في بناء الإستراتيجية هي تحديد الأهداف بطريقة واضحة ومقارنتها بالوسائل والإمكانات مع ملاحظة ضرورة الملائمة بين الأهداف وطرق تحقيقها.
- 2- مراعاة أن تتسم الإستراتيجية بالمرونة مع القدرة على مواجهة ما ينشأ من تغيرات بعضها محتمل والبعض الآخر يرتبط بعامل التغير مع ملاحظة أن هناك عوامل طارئة يمكن أن تحدث لذا يراعى أن تكون الإستراتيجية ديناميكية ومرنة.
- 3- إن الإستراتيجية بناء عقلي تنظيمي يعمل على تحقيق الأهداف التي تضعها السياسة كما أنها تالية لها في التنظيم لكنها ليست منفصلة عنها.

¹ - عادل عباسي: السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، ص 175.

4- إن الإستراتيجية بجميع مستوياتها تسبق التخطيط ومن ثم فإنها لا تهتم بالتفاصيل الواجبة في مجال التخطيط.

5- مراعاة أن تتسم الإستراتيجية بالشمول والتكامل في علاقاتها بواقع إعداد المعلم بكليات التربية وغيرها من الاستراتيجيات التربوية¹.

وينبغي أن تراعى استمرارية الإستراتيجية مع اعتماد كل مرحلة على المرحلة التي تسبقها وعلى أن يكون المدى الزمني مناسباً حتى يمكن التنبؤ بالتغيرات المتوقعة الحدوث.

مما سبق نقول أن الإستراتيجية هي العملية التي تمتد من الهدف إلى تحقيقه و عليه فان الإستراتيجية تتطلب تحديد الهدف الذي تعمل لتحقيقه والمجال الذي تعمل ضمنه والمكان والظروف وموازن القوى. مع ضرورة تحديد الخطوط العريضة للإستراتيجية الأنسب، و وضع خطة عامة بناء على التقييم السليم. وضرورة مراعاة التنفيذ المباشر، حيث بدون قيادات تنفيذية ذات كفاءة يصبح من الصعب الحديث عن نجاح أي إستراتيجية أو تخطيط أو كسب أي حرب مهما كانت الإمكانيات المادية والتقنية المتوفرة للتفوق على العدو. أي لابد من التوفر على قيادات ذات مهارة عالية لتحقيق الانتصار لان التقييم للإستراتيجية يجب ألا يقتصر على القوات العسكرية أو على الأسلحة المتوفرة.

التصور الأوروبي للإستراتيجية في غرب المتوسط:

إن التصور الأوروبي للإستراتيجية الجديدة اتجاه دول المغرب العربي قائم على أساس أن المنطقة تشكل الواجهة الجنوبية لأوروبا و منطقة نفوذ طبيعية لها، حيث ترى أن السيطرة على المغرب العربي هو مفتاح لمواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير أو بالأحرى هو قفل استراتيجي. إذن فالمغرب العربي ضمن الإستراتيجية الأوروبية هو نقطة محورية من أجل تحقيق مصالحها في إطار نظرة واقعية حددتها الظروف الداخلية داخل القارة الأوروبية خاصة التاريخية منها، و الظروف الخارجية التي تدخل في إطار الصراع الدولي على المناطق الجيوبوليتيكية.

¹ - صلاح نيوف: مدخل الى الفكر الاستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية العلوم السياسية، الدانمارك، ص 43.

إن الإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي في غرب المتوسط مرنة و صلبة يمكنها التفاعل مع أي متغير و على أي مستوى، و في نفس الوقت تحاول الدول الأوروبية أن تحافظ على المكتسبات التقليدية و تتلخص هذه الإستراتيجية في:

*- تفتتت قوة دول الضفة الجنوبية و هذا بخلق روح من اللاتقاهم بين دوله، ما يضعف مكانتها التفاوضية، هذه الإستراتيجية من حيث المضمون هي قديمة، فهي صيغة جديدة لما كان يعرف بفرق تسد¹.

*- إستراتيجية الشراكة: بعدما كانت أوروبا تتعامل بسياسة التعاون الاقتصادي انتقلت إلى إستراتيجية الشراكة، هذه الإستراتيجية الجديدة تجمع بين التعاون الاقتصادي و التعاون السياسي الأمني، و ترمي الدول الأوروبية من وراء هذه الإستراتيجية إلى فهم و تحليل الأسباب وراء التغيرات و التوترات التي تحدث في المنطقة و التي أصبحت تشكل خطرا عليها².

المبحث الثاني: التحديد الجيوسياسي لمنطقة غرب المتوسط:

يعتبر حوض البحر المتوسط مهذاً لحضارات إنسانية عديدة، ظهرت غرب العالمين الهندي والصيني ففي الشرق الآسيوي نجد حضارة فارس، فينيقيا، بلاد الإغريق، قرطاج و نومديا. أما في الشمال الإفريقي نجد حضارة روما وبيزنطة، الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية المسيحية مما أدى إلى خلق علاقات بين شعوب وحضارات هذه المنطقة فاتسمت بالتعاون تارة وبالصرع في أحيان أخرى³.

¹- ينون مصطفى: مرجع سابق، ص 7.

²- نفس المرجع، ص 8.

³- محمد أزهري سعيد السماك: الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله، المستقبل العربي، العدد 162، أوت 1992، ص 25.

المطلب الأول: التحديد الجغرافي لغرب المتوسط:

إنّ تسمية البحر الأبيض المتوسط ليست حديثة بل تعود إلى النصف الثاني من القرن الثالث من الميلادي عندما أطلقه سولينوس بمعنى البحر الذي يتوسط أراضي الإمبراطورية الرومانية، عندما هيمنت على كل الأراضي المطلقة على البحر الأبيض المتوسط، كما سماه المصريون "بالأخضر الكبير"، والبحر المقدس وبحر فلسطين عند العبرانيين، والبحر الأبيض عند الأتراك، وبنفتح البحر المتوسط على المحيط الأطلسي، وعلى البحر الأسود عبر مضيق البوسفور والدار دانيل وعلى المحيط الهندي عبر قناة السويس والبحر الأحمر¹، والبحر الأبيض المتوسط بحر متاخم للمحيط الأطلسي وموقعه بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وغرب آسيا، بحيث يشكل شبه مستطيل بين خطي عرض 46 و 30 درجة شمالاً، وخطي طول 5.5 غرباً و 63 شرقاً وتبلغ مساحته 2966000 كلم²، ويعتبر البحر الأسود الذي تبلغ مساحته 508000 كلم² امتداداً له ويربط بينهما بحر مرمرة والذي تبلغ مساحته 1400 كلم² ومنه المساحة الكلية للبحر المتوسط تقدر بـ 3475400 كلم².² كما يبلغ طول البحر الأبيض المتوسط من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلاً بحرياً مشكلاً الخط المستقيم جبل طارق - بيروت، أما عرضه فهو يتراوح بين 814 ميلاً بحرياً بين مضيق الداردانيل التركي، وميناء بور سعيد المصري، و 410 أميال بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي، وميناء بجاية في الجزائر³.

وتعتبر منطقة غرب المتوسط مؤهلة أكثر من غيرها من الأقاليم المتوسطية الأخرى لتحقيق مستويات عالية من التنسيق والتعاون ويتضح هذا الأمر من دراسة الاختلاف ما بين المنطقة الشرقية والغربية للمتوسط فالضفتين الشمالية والجنوبية لمنطقة غرب المتوسط تتمتعان بالاستقرار النسبي وغير المقلق للأطراف، وتشارك أعضاء أطراف هذه المنطقة في

¹ - Yves Lacoste: *Géopolitique de la méditerranée*, Paris : Armand Colin, 2009, P 17.

² - أحمد كاتب: *خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية*، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص 41.

³ - أحمد كاتب: *مرجع باسقى نكره*، ص 41.

بحيرة أول إتساعاً من بقية بقعه البحر الأبيض المتوسط كونها إمتداد طبيعي عبر مضيق جبل طارق¹.

فهذه الجيوبوليتيكية وفّرت مناخاً ملائماً للتعاون والتنسيق من أجل التقارب، نظراً لأن هذا الإقليم يكاد يخلو من بؤر التوتر عدا قضية الصحراء الغربية، ما يساعد على سهولة تنسيق ما بين سكان المنطقة هو اشتراكهم في معظم أنماطهم السلوكية وطريقة حياتهم². إن منطقة المغرب العربي بالنسبة لأوروبا آلية إستراتيجية مهمة في سياستها المتوسطية الإفريقية، فالمنطقة كانت خلال الحرب الباردة تستمد أهميتها المتوسطية ضمن إطار الصراع بين الشرق والغرب، وكان التكامل الإستراتيجي الأوروبي الأمريكي في المنطقة أمراً حتمياً لمواجهة خطر سوفياتي، وبعد نهاية الحرب الباردة أصبحت منطقة المغرب العربي منطقة لكن لتنافس بين أوروبا وأمريكا في البحر الأبيض المتوسط وحوض الغربي بالخصوص³.

يمتد غرب المتوسط من مضيق جبل طارق إلى ساحله الشرقي على مساحة 3800 كلم وعلى مسافة 140 كلم بين صقلية وتونس و13 كلم بين إسبانيا والمملكة المغربية ويبلغ أقصى عمقه 5150 متر ومتوسطه 150 متر، والجزء الغربي من البحر المتوسط يشكل تقريباً نصف مساحة الجزء الشرقي ويمتد خطه بين تونس وصقلية إلى غاية مضيق جبل طارق، ويتميز هذا الجزء بمناخ متوسطي معتدل (حار وجاف صيفاً دافئ وممطر شتاءً) ويتسم بتذبذب المناخ مما يتسبب في الكثير من الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية كالجفاف والفيضانات وهبوب الرياح الحارة القادمة من الصحراء الكبرى ويتميز هذا الإقليم بالتضاريس خاصة الجبال، حيث تقابل سلسلة الأطلس الشمالي التي تمتد من تونس شرقاً

¹ - رتيبة برد: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في المتوسط، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، بدون سنة، ص 44-45.

² - المرجع نفسه، ص 44.

³ - الحاج إسماعيل زرقون: المغرب العربي والصراع الدولي مجلة للبحوث والدراسات، معهد الحقوق المركزي الجامعي، غرداية، الجزائر، العدد 09، 2010، ص 231.

إلى المملكة المغربية غرباً، وسلاسل جبليّة على الجهة المقابلة مثل جباب سيرانيقاتوسيرامورينا والألب، هذا كله من جهة المتوسط الغربي، أما من الجهة المعاكسة والتي هي الجهة الشرقية فهي تتخفّض عرضياً في الضّفة الجنوبية عن نظيرتها في القسم الغربي¹.

إنّ الحوض الغربي يعتبر جزءاً من خط النار أي خط الكوارث الطبيعية، والتي تتمثل في الزلازل والبراكين، فبالنسبة للبراكين تتميز بها الجزر الإيطالية وهي تحتوي على أهم البراكين النشطة (آثينا، فيروف، استرمبولي) أما الجزائر والمغرب تتميزان بالزلازل.

إنّ المتوسط الغربي يعتبر كبوابة للمتوسط ككل من الناحية الغربية، وحلقة وصل بالبحر الأحمر والمحيط الهندي، ولهذا يحتمل مكانة اقتصادية هامة، حيث تعتبر المنطقة سنوياً أكثر من 7000 سفينة من الأطلسي، كما يقطن حوالي 60% من سكان الدول على سواحل البحر الأبيض المتوسط الأمر الذي أدى إلى ظهور مدن ساحلية، فنظراً لأهمية حوض المتوسط يرشحه الدارسين المختصين على أنه مهد الحضارات القديمة ومهدد الديانات السماوية الثلاث²، ولقد عاش المتوسط عدّة صراعات ونزاعات وتجاذبات كبرى في العصر القديم والوسيط، إلى غاية بداية الكشوفات الجغرافية عبر المحيط الأطلسي والهادي ما نتج عن ذلك تداعيات سلبية على الفضاء المتوسطي إلى غاية القرن 19م ومع التغيرات السياسية المهمّة على سواحله الشمالية وظهور الدولة الوطنية وتوحدّ الدول الأوروبية الجنوبية المقابلة للبحر المتوسط على عكس الدول العربية التي بقيت في حلقة التخلف والتبعية، ما جعل هذه الجهة من حوض المتوسط عرضة لأطماع الأوروبيين خاصة بعد إنهيار الإمبراطورية العثمانية، ومع النقد التقني الذي عرفته أوروبا بعد الثورة الصناعية كانت دافعا قويا للإمبريالية الأوروبية للسيطرة والهيمنة على ثروات البلدان ذات المنظومة

¹ - راجح زاوي: بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية المن القوة، سلم القوى، دراسة حالة الحوار الأطلسي - المتوسطي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسة مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013-2014، ص 104.

² - راجح زاوي: مرجع سابق الذكر، ص 105.

المهيمنة والمتخلفة ما جعل هذا الفضاء ساحة تجاذب وتنافس بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة، ورغم إنهيار الإتحاد السوفياتي إلا أن التنافس لا يزال قائماً إلى يومنا هذا بين القوى الكبرى.

يصعب تمييز الحدود الجيوسياسية للبحر المتوسط نظراً للعديد من الخصوصيات والمواصفات التي يتميّز بها هذا الفضاء المتوسطي وباعتبار المتوسط فضاء مغلقاً جغرافياً إلا أنه فضاء مفتوح جيوسياسياً، حيث يشتمل على عشرة (10) دول مقسمة بالتساوي خمسة (5) دول أوروبية لاتينية الثقافة ومسيحية الدين وتتشترك في معظم قيمها الاجتماعية والثقافية والحضارية¹، فالمتوسط كفضاء جغرافي يبدو واضحاً ولكن كفضاء جيوسياسي يطرح أشكالاً إذ كان يشكل فضاء جيوسياسي هو حداً أو مجزأً، فمن الظاهر أن المتوسط يشكل فضاءً موحداً على الأول من خلال الرؤية الأوروبية التي يبدوا لها المتوسط فضاءً متوحد ومتجانس إلى حد ما، لكن هذا على ضفته الشمالية على العكس من الجهة المقابلة والتي هي الضفة الجنوبية، أمانة الحوض العربي، فهو فضاء متميز جغرافياً كما هو متميز جيوسياسياً². وهذا ما ساعد على قيام العلاقات الأوروبية المتوسطية والتي تقوم أساساً على عملية تدفق البضائع والخدمات وحول عدد معين من المشاريع ذات الأهمية النسبية في قطاع الطاقة هذا ما جعل العلاقات الأوروبية المتوسطية تتميّز بثلاث مميزات أساسية والتي تقوم على:

- 1- التناظر في المبادلات.
- 2- هيمنة بروز محور شمال/ جنوب في المبادلات.
- 3- الفوائض، المحققة من طرف المجموعة الأوروبية.

¹ - المرجع نفسه، ص 106.

² -فايزة غنام: التعاون الأمني- الأورو-مغاربي: دراسة حالة، حوار 5+5 (2001- 2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مدرسة الدكتوراه والحقوق والعلوم السياسية، 2011- 2012، ص 134.

والحقيقة من هذه العلاقات قامت أساسا كما يشير الباحثين Isabelle Bensidoun و Agnes Chevallier على علاقات الهيمنة والإرث الاستعماري، التي حكمت لمدة طويلة تاريخ المنطقة¹.

إن لدول غرب المتوسط الأوروبية اهتمام خاص بالمنطقة وبكل أحداثها وتطوراتها ويُعتبر أمن واستقرار هذه المنطقة أمن أوروبا واستقرارها وتقدمها، ولهذا تحرص دول غرب المتوسط الأوروبية منذ القدم في التحكم وتسيير أوضاع المنطقة المتوسطة سواء من خلال قوتها العسكرية في فترة المد الإمبريالي أو عبر الإعتماد على مقاربات جديدة للتعاون تختلف عما كان معتمداً خلال فترة الحرب الباردة والإعتماد على المشاريع التعاونية والأمنية التي تبدو طموحات في شكلها الهادفة إلى خلق فضاء جيوسياسي آمن ومستقر، إلا أن أهدافها الحقيقية تتمثل في الهيمنة على الأسواق التجارية في المنطقة المتوسطة والحصول على عقود تعاون في شتى المجالات.

في حين نجد الدول العربية في جنوب غرب المتوسط وعلى الرغم من خطورة وضعها في شتى المجالات إلا أنها تبقى إستراتيجياتها جامدة رغم الثروات المعدنية والنفطية المتوفرة فيها².

فمنطقة المغرب العربي تشكل أهمية جيوسراتيجية كبرى لأوروبا والدليل على هذا تصريح الخبراء في القضايا الإستراتيجية أمثال Marc Bounefous يصرّح في إحدى كتبه ما يلي: « يوجد إقليم واسع قريب من أوروبا يسمّى المغرب العربي هذا الإقليم يجعلنا دائماً أمام حقيقة مهمّة وهي أنه يجب على الأول ألا يأتي تهديد لأوروبا من هذه المنطقة الجنوبية»³ وتعدّ منطقة المغرب العربي كمتغير أساسي في إستراتيجية الأمن الأوروبي وقد يفسّر هذا

¹ - مصطفى بخوش: حوض البحر الأبيض المتوسط، بعد نهاية الحرب الباردة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 76.

² - فايزة غانم: مرجع سابق الذكر، ص 135.

³ - علي الحاج: سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 129.

بشكل كبير التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية حول السيطرة على هذه المنطقة، فقد أعطى مسار برشلونة منذ 1995 صفة الشريك لدول المغرب في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية Euro Mediterranean Partner Ship والتي تجسد من خلال إتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة المغاربية، وكان الهدف الحقيقي لهذه الشركة هو خلق وبناء المناطق الحاجزة من أجل التحكم في التأثيرات القادمة من الجنوب فإن منطقة المغرب العربي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، هي منطقة تشكل مصادر الخطر والتهديد على الأمن في أوروبا وأنها معقل التنظيمات الإرهابية المتمثلة في الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC والتي ارتبطت بشبكة فروع تنظيم القاعدة تحت تسمية القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI¹.

المطلب الثاني: أهمية غرب المتوسط

إن الموقع الجغرافي لمنطقة شمال إفريقيا يشكل عنصراً هاماً، إذ يعتبر محور تلاقح أربعة أبعاد جيوسراتيجية موسعة ومرتبطة، وتعتبر نقطة تقاطع القارات الثلاثة (إفريقيا، أوروبا وآسيا) وهذا ما زادها أهمية إستراتيجية بالغة، ويمكن ربط الأهمية الجيوسراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا بأهمية البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل جسراً بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، وبين المنطقتين الأولى بحرية تشمل المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط، والثانية برية تتمثل في حزام الساحل مروراً بالأطلس نحو البحر الأحمر وهو حزام يضم موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد والسودان.

وتتضح الأهمية الجيوسراتيجية كذلك في كون المنطقة تشكل الجزء الجنوبي لدول منظمة حلف شمال الأطلسي NATO، ما يجعل هذه المنطقة عرضة للتوترات والنزاعات وعدم الاستقرار، ونظراً للموقع المتميز للمنطقة شمالاً على امتداد 2100 كلم من شريطه

¹ - طارق رداق: المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة العاجزة، موسوعة السياسة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 148.

الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط، جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة على الملاحة البحرية في المغرب يحتل موقع "الحارس" على مضيق جبل طارق ويعتبر ممراً أطلسيا هماً نحو حوض المتوسط، كما تتحكم السواحل الجزائرية (1200 كلم) في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقليا.

وكزن الشريط البحري لحوض المتوسط تطل عليه دول شمال إفريقيا فهو يشكل ممراً رئيسياً لنقل المحروقات، حيث 65% من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، ويعبر هذه المياه 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وإفريقيا الشمالية¹.

* الأهمية الاقتصادية:

يعتبر الموقع الجغرافي الذي تحتله هذه المجموعة من الدول هو موقعاً ممتازاً لكل المقاييس مما جعلهم في صدارة الاهتمام من طرف كل قوى الدولية بدون إستثناء.

- الثروات الطبيعية: تتمتع دول الضفة الجنوبية بثروات طبيعية للعائلة أهمها البترول والغاز بالإضافة إلى الثروات الطبيعية الأخرى².

النفط والغاز الطبيعي: في كل من ليبيا والجزائر، بينما الحديد والفوسفات والرصاص في كل سد المغرب، تونس وموريتانيا.

كما تتمتع منطقة دول المغرب العربي بإمكانيات مهمة جداً فيها يتعلق بالطاقة ففي الخمس دول المشكلة للمغرب العربي هنالك موارد اقتصادية مهمة ومتنوعة يمكن استغلالها وفق ما تقتضيه شروط الاقتصاد العصري ومتكامل وبصورة عامة المغرب، العربي يحتوي على:

¹-الحاج إسماعيل زرقون: مرجع سابق الذكر، ص 229-231.

²- غريزي نوري: الواقع في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغربية بنائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغربية في التعاون والأمن، 2011-2012، ص 133.

- 50 مليار برميل من النفط أي ما يعادل 4.585% من إجمالي الاحتياط العالمي من النفط و7.34% من الاحتياطي العربي للبتروول.
- 6100 مليار متر مكعب من الغاز ما يعادل 3.93% من الاحتياط العالمي وما يعادل 17.52% من الاحتياط العربي للغاز.
- 44 مليار طن من الفوسفات ما يعادل 34% من الاحتياط العالمي.
- 210 مليون طن من الكوبالت ما يعادل 10% من الاحتياط العالمي.
- 45 مليون طن من الزنك ما يعادل 2% من الاحتياط العالمي¹.
- وما يعادل 17.58% من الإحتياطي العربي للغاز.
- 44 مليار طن من الفوسفات ما يعادل 34% من الإحتياطي العالمي.
- 134 مليون طن من الفحم ما يعادل 16.6% من الإحتياطي العالمي.
- 210 مليون طن من الكوبالت ما يعادل 10% من الإحتياطي العالمي.
- 45 مليون طن من الزنك ما يعادل 2% من الإحتياطي العالمي.

وتركز الدول المغاربية الغير نفطية على تنويع مصادر دخلها من خلال الإهتمام بتنويع مصادر دخلها ومنتجاتها على غرار النسيج والحمضيات والزيتون وبعض الصناعات الخفيفة في كل من تونس والمغرب والصيد البحري في موريتانيا.

وتسعى الدول المغاربية جاهدة الرفع من مستوى أدائها الاقتصادي باستمرار من خلال زيادة وتنويع مداخلها وهذا من خلال سياسات إصلاحية واسعة لمختلف القطاعات الاقتصادية الزراعي الصناعي والخدمات وتعتبر المنطقة العربية منذ العصور القديمة جزء مهم من المنطقة المتوسطة باعتبارها معبر رئيسي للسفن وحاملات النفط وأنابيب الغاز والنفط نحو مختلف دول العالم وهذا طبعاً عبر مضيق جبل طارق غرب المتوسط، ما ساهم

¹- فيصل سمارة : البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995- 2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وعلاقات دولية، ص 23.

في ظهور العديد من الموانئ في المنطقة المتوسطة بشكل عام والمغرب خصوصاً (طرابلس، بجاية، برشلونة، البندقية، بينزا...)¹.

إن البلدان المغاربية المركزية ومنذ استقلالها اعتمدت على نماذج إقتصادية موجهة وهذه المجموعة تتكون من الجزائر، المغرب، تونس، ولقد بذلت أقطار المغرب العربي جهوداً كبيرة للتكامل والتعاون أثمرت لتأسيس اللجنة للتنسيق المغاربي سنة 1964 بهدف تنسيق السياسات الإقتصادية المغاربية إلا أن هذه التجربة لم تنجح ومع بداية التسعينات اعتمدت المغاربية ببرامج تصنيعية من خلال تسيير مشاريع صناعية وهذا بفضل الإرتفاع الذي عرفته أسعار البترول والفوسفات، ولقد تمكنت الجزائر خلال تلك الفترة من تأميم الصناعات البترولية إلا أنه خلال عقد الثمانينات عرفت أسعار الموارد الأولية انخفاضا كبيرا ما أثر سلبا على إقتصاديات الدول المغاربية ما نتج عنه عجز في تسديد الديون الخارجية بسبب انخفاض مداخل التصدير ما جعل هذه الدول تعيش أزمة إقتصادية حقيقية.

ولقد استمر وضع هذه الدول إلى أن جاءت فكرة تأسيس اتحاد المغرب العربي سنة 1938، وبعدها جاء إعلان مراكش في 17 فيفري 1989 ليعلن قيام لإتحاد المغرب العربي ككتلة متجانسة تساهم في التوازن والاستقرار والأمن².

أما في المجال الإقتصادي كان الإتحاد يهدف إلى:

- إنشاء منطقة تبادل حرة في سنة 1992.
- إتحاد جمروكي قبل نهاية 1995.
- إنشاء سوق موحدة سنة 2000.
- الإجتهد من أجل الوصول إلى بناء إتحاد إقتصادي بهدف توحيد السياسات وبرامج التنمية.

¹- فيصل سمارة : مرجع سابق، ص 24.

²-مريم زكري: البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية- المغربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أوروبتوسطية، 2010-2011، ص 17، 18.

2- خصائص اقتصاديات دول المغرب العربي:

إنّ التنظيم الاقتصادي في المنطقة المغاربية كان يخضع خلال فترة طويلة إلى منطق الحماية لكن سرعان ما تغير هذا الاتجاه لتأتي حركة جديدة تمثلت في تحرير المبادلات بادرت بها، المغرب أولاً سنة 1983، ثم تونس سنة 1987، ثم الجزائر سنة 1992 ولقد عملت هذه الدول على تصحيح برامجها الهيكلية واعتماد أساليب تحرير التجارة الدولية من خلال إتفاية الغاث (GATT) ما ترتب عن ذلك المصادفة على قوانين التجارة الخارجية والاعتماد على اقتصاد السوق.

وتتميز اقتصاديات دول المغرب العربي بـ:

أ- خصائص الاقتصاد الجزائري:

إنّ الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال اعتمد على نظام التخطيط المركزي، ومحاولة إقامة قاعدة صناعية من خلال إنشاء المؤسسات الوطنية من الدولة، عن طريق تسييرها لهذه المؤسسات الوطنية من الدولة، عن طريق تسييرها لهذه المؤسسات وذلك باحتكارها المجل الأنشطة الإقتصادية وتهميش القطاع الخاص بهدف إستغلال الموارد الوطنية بصفة عقلانية، ولقد مرّ الإقتصاد الجزائري بمراحل عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- المرحلة الأولى (1962 - 1969): لقد قامت الدولة على إعادة هيكلة اقتصادها

بعد الاستقلال من خلال تمويل الإستثمارات التي حملها، المخطط الاستعجالي من خلال الخطة الثلاثية الأولى سنة 1967 بهدف النهوض بمختلف قطاعات الإقتصاد وبناء اقتصاد قوي للتخلص من التبعية لضمان استقلال الإقتصاد الوطني وتحقيق الإكتفاء الذاتي وتوفير العدالة الاجتماعية للمواطنين¹.

¹- المرجع نفسه: ص ص 22، 23.

- 2- المرحلة الثانية (مرحلة السبعينات): بعد تنفيذ تجربة الخطة الثلاثية الأولى شرعت الجزائر في تطبيق الخطة الرباعية الأولى (1970-1973) بهدف إنشاء صناعات قاعدية تسهل بعدها في إنشاء صناعات خفيفة ومن بين الأهداف المسطرة في المخطط هو بناء قواعد هيكلية للتنمية الاقتصادية للإستثمار في الصناعة الثقيلة ومن ثم تخصيص أكثر من 75 مليار دج، ما بين فترتي 1970-1977 كنفقات استثمارية لتنمية وتقويم المحروقات.
- 3- المرحلة الثالثة (مرحلة الثمانينات): منذ سنة 1980 تم الشروع في تطبيق الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) لتطوير الشغل والتخفيض من نسبة البطالة وتنظيم المؤسسات من أجل معالجة الإختلالات الاقتصادية.
- 4- المرحلة الرابعة (مرحلة التسعينات): بعد أزمة البترول لسنة 1986 أكدت للمواطن ضعف نظام التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني، لهذا تم إتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

فقد بادرت الدولة من خلال الاعتماد على برنامجين مدعمين من طرف صندوق النقد الدولي لضمان تنفيذ سياسة تقليص الطلب وإعادة النظر في معدل سعر الصرف بتخفيضه وإتخاذ إجراءات جدية بخصوص تحرير التجارة الخارجية، ما أدى إلى تحقيق نسبي للتوازنات وعرفت حجم الصادرات إرتفاعاً معتبراً بعد سنة 1955 نتيجة إرتفاع أسعار النفط. يتمّ الاقتصاد الجزائري بأحادية تعاملاته الاقتصادية نظراً لإرتكازه على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات.

ب- الاقتصاد المغربي:

بعد استقلال المغرب سنة 1956 قام على رسم إستراتيجية تنموية تقوم على قطاعين رئيسيين وهما الصناعة والزراعة وتمّ دعم هذه الإستراتيجية من الموارد المالية المتأتية من صادرات الفوسفات والمحاصيل الزراعية وبعدها جاءت السياحة كقطاع هام لجلب العملة الصعبة ودعم المداخيل المغربية وقررت بعدها السلطات المغربية ابتداءً من سنة 1973 إلى

غاية 1988 تغيير الخطة الاقتصادية والاعتماد على برنامج استثماري يمول من عائدات مداخيل الفوسفات المتزايدة والتي تشكل أهم مورد معدني للمغرب.

لكن وبعد إنخفاض سعر الفوسفات سنة 1978-1979 ظهر عجز كبير على مستوى التوازنات الاقتصادية، فاضطرت السلطات المغربية إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي من خلال إعادة التوازن لميزان المدفوعات¹.

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات عرف الاقتصاد المغربي تحسناً أما بخصوص الصادرات المغربية فقد عرفت ارتفاعاً كبيراً، وقد سمحت السلطات المغربية بدخول جميع أنواع الاستثمارات الأجنبية وذلك من دون تفويض أو ترخيص². فالإقتصاد المغربي يعد من بين قائمة الدول ذات الإقتصاديات ذات الأداء الضعيف نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى المعيشة ونقشي ظاهرة الفقر.

ج- الاقتصاد التونسي:

لقد عاش الاقتصاد التونسي خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات إختلالات نتيجة الإنخفاض في صادرات الوقود ومشاكل الجفاف الذي أضرّ بالزراعة، ما جعل تونس تضطر إلى الاستدانة الخارجية (1970-1980) من خلال اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وإتخاذ جملة من الإصلاحات التي تهدف إلى تشجيع ودعم صادرات السلع الزراعية والعمل على رفع عائدات السياحة وتحرير التجارة الخارجية ونتيجة هذه الإجراءات والإصلاحات انتعش الاقتصاد التونسي.

إلا أن ذلك الإصلاحات التي اتخذتها السلطات التونسية لم تكن كافية للنهوض بالاقتصاد التونسي ما دفع بها إلى عقد إتفاقية مع صندوق النقد الدولي سنة 1988 لمدة 3 سنوات والهدف منها هو:

¹- المرجع نفسه: ص ص، 24-26.

²- الحاج إسماعيل زرقون: مرجع سابق، ص 10.

تسريع عملية تحرير التجارة وفتح الحدود وإعطاء الأولوية للصادرات¹.
 مما سبق نستنتج أن المغرب العربي شأنه شأن كل المنطقة العربية يحظى بأهمية كبيرة فقد كتب ألفريد ماهان Alfred T. Mahan عن أهمية الموقع الإستراتيجي للمنطقة العربية وعن الإستراتيجية البحرية في أواخر القرن التاسع عشر وتحديدًا في عام 1982 حيث يقول: « جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورًا تجاريًا وعسكريًا في تاريخ العالم أكبر مما لعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته، فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه ولا يزال الصراع مستمرًا».

فالمطقة العربية لها أهمية خاصة في السياسات الدولية نظرًا إلى موقعها الإستراتيجي الحيوي في قلب العالم، وتعتبر المنطقة العربية نقطة التقاطع المهمة بين أوروبا وآسيا وإفريقيا وبين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب وتحتوي هذه المنطقة على أهم مواقع المرور الدولية، فالخصائص الأساسية للموقع الجغرافي للمنطقة العربية قد أضفت عليها منذ القدم أهمية خاصة سواء حضاريا أو اقتصاديا وسياسيا، ما جعل هذه المنطقة مهذا للحضارة الإنسانية ومعبرا رئيسيا لطرق المواصلات البرية والبحرية وبالتالي معبرا رئيسيا للمبادلات التجارية.

إلا أن هذه الخصائص الإيجابية لهذه المنطقة جعلها نقطة صراع وتنافس بين القوى السياسية الدولية الكبرى، نتيجة إمتلاكها للموارد المعدنية ومصادر الطاقة والتي تعد اليوم أهم الأهداف الإستراتيجية للقوى العالمية².

¹ - المرجع نفسه، ص 12.

² - علي الحاج : مرجع سابق، ص 98.

المبحث الثالث: النظرة الأوروبية لغرب المتوسط.

المطلب الأول: الاهتمام الأوروبي بغرب المتوسط:

تعتبر أوروبا نفسها جزءاً لا يتجزأ من المنطقة وأنّ الفضاء المتوسطي مالك لها وهذا كان منذ العصور القديمة الحضارة الإغريقية والرومانية قديماً حيث كانت تطلق عليه تسمية بحرنا (Notre mère) وهذا راجع إلى دراية أوروبا لأهمية هذه المنطقة في منها واستقرارها والدور الذي تلعبه هذه المنطقة في المساهمة في تقديم مجتمعاتها، ولهذا تحرص دائماً على أن تكون الفاعل الرئيسي في المنطقة والفاعل المحور في تسيير والتحكم في الأوضاع المتوسطية والدليل على ذلك هو استعمارها لكل الدول التي تقع في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط واستغلال ثوراتها الطبيعية وتكريسها لشعبية هذه الدول لها.

بعد سقوط المعسكر الشيوعي كان على القوى الكبرى الوم.أ وأوروبا إيجاد عدو جديد بدل الشيوعية لتبرير تدخلاتها في المنطقة وكان هذا العدو وهو الجماعات الإسلامية التي تتادي بالتغيير والجهاد في سبيل الله.

ونظراً للتحوّلات الكبرى على الساحة الدولية بدأت الدول الأوروبية تغير من نظرتها ومفهومها للمسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وكذلك في طريقة تعاملها مع دول الضفة الجنوبية بسبب تخوفها من نتائج الصحوّة الإسلاميّة التي بدأت تتوسّع في منطقة المتوسط وخاصة شعوب دول جنوب المتوسط ورغبة هذه الحركات الإسلامية في الوصول إلى السلطة.

إنّ النظرة المشتركة للتهديدات الأمنية الجديدة تعتبر قضية محورية كون منطقة غرب المتوسط تواجه اليوم مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة والتي نتجت من عدّة أحداث

ومعطيات خاصة بعد أحداث 11 / 09 / 2001 فهذه التهديدات متداخلة، ولذلك لا يمكن الحديث عن تحديّ أمني داخلي بمعزل عن التحديات الأمنية الخارجية¹.

وتعتبر دول الضفة الشمالية للمتوسط دول متفوقة عسكرياً فهي منظمة إلى أكبر حلف عسكري (حلف الشمال الأطلسي NATO) على عكس دول الضفة الجنوبية المكونة من بلدان مغاربية منقسمة ومشتقة تخضع لإملاءات دول الشمال، كما تتميّز بفرغ مؤسساتي ولمكانات عسكرية محدودة هذا ما جعل منطقة غرب المتوسط دائرة أورو أطلسية. فأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كلفت محفزة للبحث عن آليات ومقاربات جديدة لإدارة مواجهة التحديات الأمنية التي تهدد أمن المجتمعات الأوربية بالدرجة الأولى بحسب النظرة الأوروبية².

فلإتحاد الأوروبي ودول غرب المتوسط مصلحة مشتركة في أن يضمن ألا تكون الحدود الخارجية الجديدة عائق يحول دون التبادل التجاري والاجتماعي والثقافي بين الدول أو يحول دون التعاون الإقليمي، فحوض المتوسط يشكل الحيز الأمني الذي تخضع حدوده للمراقبة المشتركة بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية بحكم الارتباط الجغرافي التاريخي والأمني.

المطلب الثاني: تطور النظرة الأوروبية لغرب المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تيلور التقدير الأوروبي بشكل فعال حيث لخصت الإستراتيجية الأوروبية للأمن التهديدات التي تواجه الإتحاد الأوروبي كالإرهاب، إنتشار أسلحة الدمار الشامل، الصراعات الإقليمية، الجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية، وجاءت

¹ - جمال منصر: التطورات الثالثة لأحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعيتها على مفهوم الأمن، من أعمال الملتقى الدولي حول التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، جامعة تلمسان، الجزائر، 3-4 نوفمبر 2009.

² - المكان نفسه.

الجهود للتصدي لهذه التهديدات من خلال التعاون العسكري مع دول الجوار الأوروبي خاصة دول جنوب المتوسط¹.

ولقد أشارت منظمة الأمم المتحدة إلى تحديات القرن والتهديدات العالمية الجديدة ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والأمنية والسياسية والثقافية والبيئية.

1- التهديدات الاجتماعية: وتتمثل في إتّساع دائرة الفقر، الجوع، الأمية، البطالة، الأوبئة الهجرة، التزايد السكاني، التحدي الصحي والغذائي والمائي، هذا ما يسبب صراعات داخلية وأخرى إقليمية بحكم ندرة الموارد وعجز الدول على تأمينها.

2- التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية: إتّساع فجوة الغنى بين عالم الشمال وعالم الجنوب، وكذا توسع دائرة التطور والتفوق التكنولوجي بين الشمال والجنوب.

3- التهديدات الأمنية والسياسية: وتتمثل في الإنتشار الواسع للنزاعات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل وتنامي تيارات العنف والجريمة والإرهاب وتجارة المخدرات.

أما في الجانب السياسي فانتهاك حقوق الإنسان وانعدام الحرية السياسية والفساد هي تحديات واجهها الحكومة وهيئات الحرية السياسية والفساد هي تواجهها الحكومات وهيئات المجتمع الدولي.

4- التهديدات البيئية: تتمثل في ظاهرة الإحتباس الحراري، تآكل طبقة الأوزون، التصحر الإلتقراض الحيواني والنباتي، مشكل التلوث.

5- نشوب الصراعات: ذات الطابع الهويائي في العديد من الأقاليم وكذا نظراً من خلال أطروحة صراع الحضارات لصامويل هنتنغتون².

¹ – Herbert. M : *How embigous order : Military force in African states*, USA, Lynne Reinner, 2001, P 11.

² – مراد شحماط: *الملتقى الدولي الأول حول التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا، بين غرض الاحتواء ومخاطر الانتشار*، 1 مارس 2015، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص 05.

في هذا الصدد يرى بوزان أن الأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد، أما في المستوى الدولي فإنه يتعلّق بقدرة الدول والمجتمعات على صوت هويتها المستقلة وتماسكها العملي.

وقد برز التوجه الجديد في الدراسات الأمنية بشكل بارز مع مدرسة كوبنهاغن l'école de copenhagen والتي يعد باري بوزان Barry Buzan وأول وفير Ole Waever وجاب دوبلد Jap de Wilde من أبرز مفكريها، وقد قدموا نموذج بنائي لتحليل الأبعاد العسكرية والغير عسكريّة للأمن إذ ساهمت هذه المدرسة في إدخال مفاهيم أمنية جديدة ويمكن توضيح ذلك وفقاً للجدول التالي:¹

أنواع الأمن تبعاً لطبيعة التهديد ونوع الفاعل:

التهديد			
العنف المادي	العنف المادي الغير عسكري		
الأمن الشخصي -فردى-	الأمن الإنساني	فرد	الفاعل
الأمن الوطني	الأمن الشامل	دولة	

المصدر: Charles Philippe Drid et Jean Jacques Radie : Théorie de la sécurité, Paris Mont Chrestien, 2002, P 111.²

¹ - مراد شحماط: نفس المرجع، ص 6.

² - المرجع نفسه، ص 7.

خاتمة الفصل الأول:

عند الوقوف على الجوانب المختلفة للتحويلات الأمنية لفترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، يتضح التحول الكبير في مفهوم الأمن و"التحديات الأمنية".

فترة 2001/09/11 أدت إلى تعقيد الدراسات الأمنية و نظرا لمساهمتها الكبيرة في توسيع مفهوم الأمن والذي ألقى بنتاجه على الواقع الأمني و المسألة الأمنية في منطقة غرب المتوسط، وذلك يعود أيضا بفعل تأثير عوامل عديدة منها الجوار الجغرافي والإرث التاريخي ما بين دول غرب المتوسط، بحيث إكتسبت المنطقة المتوسطية مكانة خاصة ضمن الإهتمامات الأوروبية، حيث كانت و لازالت المنطقة مسرحا لنمو علاقات إقتصادية وتجارية هامة بين الدول الأوروبية و دول المتوسط الغربي .

و لقد إرتكزت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي على ضرورة تحديد طبيعة التهديد، فقد تحول الإدراك الأوروبي لإشكالية تهديد أمنه من جهة حدوده الجنوبية، و أصبحت تهديدات الجنوب واقعا قائما.

و نتيجة هذه التهديدات الأمنية الجديدة إتجهت السياسة الأمنية الأوروبية نحو إتخاذ أشكال جديدة للتعاون المؤسساتي الإقليمي، و الذي يتضمن حوارات أمنية و شراكة متعددة وثنائية الأطراف مع جيرانها المتوسطيين و ذلك بهدف الوصول إلى إطلاق سياسة متوسطة جديدة و جعل منطقة المتوسط "منطقة أمن و سلام و إستقرار ورفاهية".

الفصل الثاني

دراسة الواقع الأمني لمنطقة غرب المتوسط

مقدمة الفصل:

إن منطقة المتوسط أصبحت ضمن أهم المتغيرات و المحددات التي تتحكم في هوية الإتحاد الأوروبي و أليات عمله على مستوى بناء ترتيبه الأمني، وذلك نتيجة تغير خلاصة المناخ الأمني في المتوسط والانتقال من خطاب التهديدات إلى الحوار والأمن التعاوني. و من حيث المعطيات والتأثيرات الخارجية، والتي لها إمتدادات عالمية نجد أحداث 11 سبتمبر 2001 أنتج مصطلح جديد في العلاقات الدولية والذي يسمى بمصطلح "الحرب على الإرهاب" والذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية كإستراتيجية كونية، وباعتبار أن أوروبا حليف و شريك أمني للولايات المتحدة الأمريكية تعمل أوروبا على تجسيد هذا المعيار في محاربه للإرهاب كل أشكال الجريمة المنظمة و ذلك في الفضاء المتوسطي، خصوصا مع الهجمات التي تعرضت لها بعض الدول الأوروبية كمديرد و لندن و فرنسا و بلجيكا، و كذا العمل على مواجهة تداعيات الثورات العربية في المنطقة وكذا التهديدات الأمنية الأتية من الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: التهديدات اللّينة في منطقة غرب المتوسط.

تواجه المنطقة المتوسطية والمغربية بصفة خاصة في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة تمثلت تاريخيا في عدد كبير من التهديدات الصعبة وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة الغير شرعية وانتشار الأمراض المختلفة، وهذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المتوسطي، أعادت النظر في مبادئ ومفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية، والعقيدة الأمنية المشتركة، و التعاون والإعتماد المتبادل أمنيا.

المطلب الأول: الهجرة الغير شرعية.

لقد شكلت الهجرة الغير الشرعية الواردة من دول المغرب العربي هاجسا أمنيا بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، حيث تم ربطها حسب المنظور الأوروبي بالإستقرار في دول جنوب أوروبا، حيث أن عدم الاستقرار السياسي في دول المغرب العربي تعتبر من أسباب تدفق اللّاجئين نحو الدول الأوروبية سواء بهدف العمل المؤقت أو اللجوء السياسي، أو الهجرة والاستقرار الدائم بها¹، بحيث تسجل الهجرة غير الشرعية من الأقطار المغاربية نحو أوروبا سنويا مئات الوفيات خاصة من المغرب نحو إسبانيا، ومن الجزائر نحو فرنسا، ومن تونس نحو إيطاليا (كما عرفت تطورا كبيرا نتيجة للثورات التي عرفتها بعض الدول منها تونس وليبيا)². وعليه فإن الهجرة الغير الشرعية تشكل خطرا على أوروبا نتيجة ما يسميها الأوروبيون بالخطر الإسلامي الجنوبي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى أن فرنسا وحدها تستقبل سنويا حوالي 100 ألف مهاجر شرعي (منهم 31.1% من الرعايا الجزائريين، و13.8% من جنسية مغربية بـ 4.3 من جنسية تونسية) أي حوالي 31.2% من المهاجرين كلهم من أصول مغاربية³.

¹ - الحاج إسماعيل زرقون: مرجع سابق، ص 232.

² - عبد اللّاطيف بوري: العلاقات الأوروبية- المغاربية بعد عام 2001 تعاون للإشترابة، آراء ومناقشات، جامعة قسنطينة³، كلية العلوم السياسية، الجزائر، ص 08.

³ - الحاج إسماعيل زرقون: نفس المرجع السابق، ص 235.

وبالنظر لبعض الأحداث تفجيرات (ميتر و باريس 1995 و قطار مدريد 2004) زاد خطر الغرب خاصة العنصريين والمتطرفين منهم بأن الجريمة المنظمة والإرهاب ينموان في أحضان الهجرة¹، مما أدى اليوم من تخوف الاتحاد الأوروبي من الانفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في مجتمعات الدول المغاربية والتي تزيد من تسرب العديد من المهاجرين المغاربة نحو أوروبا، والذين يهددون تماسك إندماج المجتمعات الأوروبية²، وهذا راجع إلى معاناة الدول المغاربية من ارتفاع معدلات البطالة التي تزيد عن 15% كما تعاني أيضا من انخفاض المستوى المعيشي للأفراد، هذا ما يفسر هجرة الفرد المغربي إلى الدول الأوروبية³ ويشكل عامل الإستقرار على الدول الأوروبية والتي تمثل محطة تقليدية للإنتلاق نحو القارة الأوروبية ليس فقط للأبناء المغاربية وإنما أيضا الأفرقة⁴.

وهذا ما زاد من تعقيد وتخوف كل من الدول الأوروبية والمغاربية في كيفية التصدي للمهاجرين رغم أن ظاهرة الهجرة في منطقة غرب المتوسط قديمة عرفت اتجاهات ومراحل مختلفة لتصبح مختلفة في السنوات الأخيرة لعبة سياسية وانتخابية بين الدول الأوروبية وتعتبر الهجرة من أبعاد سياسات التعاون الأورومغاربي لأن مسألة الهجرة بقضايا أخرى كالبطالة، البيئة والاستقرار السياسي وأكثر من ذلك اتصالها بالمسائل الأمنية⁵.

¹- اليامين بن سعدون : الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة حالة 5+5، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، دراسات متوسطة ومغاربية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 11 ماي 2010، ص 62.

²- مصطفى بخوش: التحول في منهج الأمة وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، جانفي 2012، ص 13.

³- ت. حكيمي: ملتقى العلاقات الأورومغاربية، الجزء الثاني، 2009، ص 07.

⁴- فريجة لدمية: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، الهجرة غير الشرعية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم السياسية، جوان 2009 / 2010، ص 92.

⁵- رقية العاقل: إشكالية الهجرة في غرب المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية (فرع علاقات دولية)، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، ص 41.

المطلب الثاني: تهديدات الأمن المجتمعي.

1- تهديدات الأمن الصحي:

تواجه المنطقة المغاربية تحديات جديدة لتحقيق الأمن الصحي لمواطنيها، هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي توجد هناك العديد من التهديدات التي تهدد الأمن الصحي للبلدان المغاربية خاصة الأمراض والأوبئة سريعة الانتشار التي تظهر بالجوار وتسمى بأوبئة الجوار يمكن اعتبار الانتشار الوبائي لفيروس إيبولا في دول إفريقيا بمثابة التهديد الصاعد لدول الإقليم بالنظر إلى وقوع بؤر انتشار المرض على خطوط التماس مع حدود الإقليم في غينيا وسيراليون ونيجيريا وليبيريا، وظهور حالات محدودة للإصابة في مالي وموريتانيا، مما يجعل دول المغرب العربي مثل الجزائر والمغرب إلى جانب السودان على قائمة الدول الأكثر عرضة لانتشار المرض، وتشير إحصاءات منظمة الصحة العالمية الصادرة في منتصف سبتمبر 2014، إلى أن عدد حالات الإصابة بفيروس قد تصاعدت إلى حوالي 1985 في مقابل 2461 حالة وفاة، بمعنى أن نسبة الوفاة بالمرض تكاد تقارب 49.3% ويظل التهديد الأكثر خطورة والأكثر تهديداً للأمن الصحي بالمنطقة المغاربية هو انتشار عدوى إيبولا¹.

2- تهديدات الأمن البيئي:

أشارت بروننتلاند عام 1993 إلى التهديدات الجديدة للأمن وصرحت بأن: «قد تكون ناجمة على الاضطرابات الاجتماعية الناتجة عن الفقر وعدم المساواة والتدهور البيئي، من خلال الصراعات الداخلية مما يؤدي إلى موجات جديدة من اللاجئين، وتضيف أن الضغط على البيئة من سكان العالم الذين يتزايد عددهم بسرعة سوف يزيد من احتمال مثل هذه الصراعات، تغير المناخ، التصحر، إزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي».

¹ - المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية: تداعيات تهديد الأمراض الوبائية لأمن دول الإقليم، على الموقع الإلكتروني: <http://www.RCSSmideasl.org/Article>، في 7-06-2016.

كما أكد الرئيس كورباشوف 1988 أن العلاقة بين الإنسان والبيئة أصبحت مهددة وقال أن التهديد من السماء اليوم، وليس من الصواريخ النووية بقدر ما هو استناد لطبقة الأوزون والاحتباس الحراري¹.

ولقد أصبحت التهديدات الأمني البيئي تشكل تهديداً مشتركاً لكل الدول المغاربية بدون استثناء خاصة في نقص الماء، التصحر والجفاف. ويعتبر الماء من التهديدات المشتركة للدول المغاربية حيث أنه وحسب تقرير للأمم المتحدة، فإن أكثر المناطق يَأثر بنقص المياه تقع في شمال إفريقيا وغرب وجنوب آسيا، فنسبة 25% من سكان إفريقيا يُعانون أزمة للمياه مزمنة وشديدة في المغرب العربي ما يعادل 46 مليار م³، 65% منها تأتي من مياه المجاري المائية².

وأما مشكل التصحر في المغرب العربي فهو نتيجة لتدخل عوامل ساهمت في تفاقمه مرتبطة بالنشاط المتبع في إدارة الموارد الطبيعية المتوفرة، هذا الوضع يدعمه تدهور التربة والغطاء النباتي، وقلة إنتاجية هذه الأوضاع تؤدي إلى تدهور شروط حياة الشعوب والهشاشة المتزايدة اتجاه أبسط الأزمات المناخية³.

3- التهديدات الثقافية:

إن الاحتكاك والتفاعل مع الحضارة الغربية الحديثة والذي حدث بفضل الغزو لم يؤدي إلى استبدال النظام القديم بنظام حديث فقط بل أدى إلى تبعية ثقافية خطيرة تزامنت مع التبعية الاقتصادية والسياسية واعتبرت وسيلة من وسائلها، وتشير هذه التبعية الثقافية إلى طبيعة العلاقة بين المجتمعات الغربية المتقدمة والمجتمعات العربية المتخلفة في شكل تبعية.

¹ - أمينة دير: أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة، دول القرن الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013، ص 31.

² - جمال حدار: تأثيرات التهديدات المشتركة على مسار التعامل في المغرب العربي، النصف 07 - 06 - 2016، على

الساعة 15:30، مفتاح على الرابط الإلكتروني: <http://politics.or.com/ar2/?p=3013>

³ - جمال حدار: مرجع سابق.

إنّ التأثير في هذا المستوى من التفاعل بين مجتمعين حضارتين يسري عادة من الحضارة الأضعف، وأن تأثر الأقوى بالأضعف في هذه العلاقة هو عادة أيضاً تأثر محدود جداً.

فالطرق الأضعف في هذه العلاقة هو المجتمعات المغاربية التي تستورد منها المفاهيم والقيم والرؤى وأساليب الحياة، والتشكيلات التجارية والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأنماط التعليمية والفكرية والتكنولوجية والفنية¹.

فمثلا في الجزائر نلاحظ فتح قنوات خاصة تحدث بالفرنسية من برامج وأخبار وأشرطة، كذلك في المغرب القناة الأولى تذيع 30% من البرامج بالفرنسية، كما خصصت القناة الثانية للإعلام TF1 الفرنكفوني الأكبر بالمغرب الفرنسية، أما في تونس فعلى غرار شقيقتها فنصيب البرامج الفرنكفونية يقدر بـ 70%، وهذه البيئة لا يستهان بها².

¹ - جيهان سليم وآخرون: *الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 162.

² - شبكة النبا المعلوماتية "التبعية"، متاح على الموقع الإلكتروني: www.annabaa.or، في 15-6-2016.

المبحث الثاني: التهديدات الصلبة في منطقة غرب المتوسط

إن التهديدات الأمنية توسّعت إلى أشكال أخرى فبعضها مرتبط بالإرهاب والجريمة المنظمة والبعض الآخر بانتشار السلاح فهذه التهديدات التي كانت تعرفها منطقة الساحل توسّعت أكثر وأثّرت بدورها في دول الجوار وتعدتها إلى كل منطقة المغرب العربي والفضاء المتوسطي.

مما أدى إلى ردود فعل متسارعة على المستوى النظامي وعلى مستوى الدول الغربية ما أدى إلى حدّ التدخل العسكري والذي له تأثيرات مباشرة على الأمن في المنطقة المغربية¹.

المطلب الأول: تأثير الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة على الأمن غرب المتوسط.

1- الظاهرة الإرهابية:

يختلف آراء المفكرين حول إعطاء تعريف متفق عليه:

- فهاردمان يرى بأن الإرهاب يشمل منهجا أو نظرية كامنة والذي يرمي من خلال مجموعة منظمة أو حزب لتحقيق أهداف معلنة وذلك باستخدام العنف (Weiberg daris) 1974.
- ويعرف عز الدين الإرهاب بأنه عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية والذي ترتكبه جماعة منظمة يقصد تحقيق أهداف سياسية معينة.

¹ - دلال عثمانية ونزيهة بن عشي: المقاربة الأمنية في العلاقات المغربية (2002-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، تخصص علاقات دولية دراسات أمنية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص 40.

- وحسب الولايات المتحدة الأمريكية فإنها أعطت تعريف للإرهاب بما يتناسب مع مصالحها السياسية، وقد جاء هذا التعريف (Senid, 1999) تحت العنوان 22 من قانون الولايات المتحدة القسم 2656(D)¹.

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت من الجسامة والخطورة وفادحة الأخطار، بحيث هناك تأثير أكبر على العلاقات الدولية والقانون الدولي بصفة عامة لدرجة أن البعض يقسم العلاقات الدولية إلى مرحلتين، الأولى ما قبل 11 سبتمبر وما بعدها، وقد تضاعفت هذه العملية إلى اهتمام المجتمع الدولي لظاهرة الإرهاب الدولي ويأتي موضوع تعريف الإرهاب على رأس الموضوعات المتصلة بهذه الظاهرة².

* تداعيات الظاهرة الإرهابية على الأمن فيغرب المتوسط.

في 21 ماي 2013 نزر مجلس الأمن في التحديات التي يشكلها الإرهاب في إفريقيا في سياق الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وفي بيان رئاسي أصدر في أعقاب المناقشة دعى المجلس إلى تقديم تقرير يتضمن مسحا وتقييما شاملين لما قامت به الأمم المتحدة من أعمال ذات صلة بالموضوع لمساعدة الكيانات الإقليمية والدول الإفريقية في مجال مكافحة الإرهاب والتصدي له.

* الإرهاب في إفريقيا:

مازال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في جميع أنحاء إفريقيا، ولهذا تتطوي إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل على إمكانية التأثير حاسما على المنطقة عن طريق توفير الدعم الطويل الأجل للجهود الرامية إلى إحلال السلام والأمن وتحقيق النمو المستدام والتنمية البشرية.

¹- أحمد فلاح العموش: مستقبل الإرهاب من القرن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، ط1، 2006، ص 19- 25.

²- محمد عبد المطلب الخشن: الإرهاب الدولي بين الإعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 18.

في مالي كاد الإرهابيون أن يدمروا الهياكل الأساسية للدولة ومازال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وجماعة أنصار الدين ينشطون في شمال مالي، وكذلك في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى، وقد استغلت هذه الجماعات حالة عدم الاستقرار السياسي في العديد من بلدان شمال إفريقيا¹.

تداعيات الظاهرة الإرهابية بأوروبا:

*** تفجيرات مدريد 2004:**

كانت سلسلة من التفجيرات المتتالية التي استهدفت محطة قطارات "أتوشا" في العاصمة الإسبانية مدريد يوم 11 مارس 2004، ولقد استهدفت هذه التفجيرات شبكة قطارات نقل الركاب متسببة في سقوط 191 قتيلًا و1755 مصابًا، وقد أثبتت التحقيقات الإسبانية أن هذه الهجمات تمت عبر خلية استوحت أفكار تنظيم القاعدة الذي قام بهجمات 11 سبتمبر الشهيرة.

وهذه التفجيرات جاءت تقبل 3 أيام فقط من الانتخابات العامة في إسبانيا، والتي خسرها الحزب الحاكم لمصلحة الحزب الإشتراكي المعارض، مما وضع تحليلات عديدة بأن هذه التفجيرات ساهمت بشكل أو بآخر في تغيير نتيجة الانتخابات الإسبانية ولقد أثرت هذه الهجمات بشكل كبير ولفترة طويلة على الجالية المسلمة في إسبانيا التي يصل عددها إلى حوالي مليون ونصف مسلم، حيث لاحقتهم الاتهامات من طرف الإسبانين، وأصبح المجتمع الإسباني منغلقًا أكثر وعنصرًا أكثر بعد ما كان المجتمع الإسباني منفتحًا على الثقافات الأخرى والمهاجرين غير الشرعيين كانوا في مقدمة الضحايا بعد هذه الهجمات².

¹- تقرير الأمين العام من الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في إفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، ص 02.

2- علاء الدين السيد: أبرز الهجمات "الإرهابية في أوروبا وتداعياتها على المسلمين www.Sasapost.com/terroriste-in-europe، 10 جوان 2016 على الساعة 19:41

* تفجيرات باريس:

يعتبر القبض على صلاح عبد السلام (26 عاماً) الناجي الوحيد من هجمات باريس في 13 نوفمبر 2015 نصراً للشرطة البلجيكية والفرنسية وإهانة لهما، فهو نصر للأمل بتقييمه معلومات جيدة عن طريقة عمل تنظيم "الدولة" الذين أعلن مسؤوليته عن الحادث وطريقة إدارة عملياته الخارجية والمساعدة اللوجيستية التي تتلقاها خلاياه في أوروبا. أما الإهانة هي نجاح عبد السلام في الهرب ولمدة أربعة أشهر في مولنيك حي بالعاصمة البلجيكية بروكسل، واعترف حسب المدعي العام الفرنسي "فرانسوا مولان" أنه كان من ضمن المجموعة التي أرسلت لتنفيذ الهجوم على شاد فرنسا، حيث كان الرئيس "فرانسوا هولاند" يتابع مباراة كرة قدم ودية بين الفريقين الفرنسي والألماني، إلا أنه تراجع في اللحظة الأخيرة واتجه نحو مولنيك.

واستطاعت الشرطة البلجيكية متابعة المتهم عبد السلام بعد اكتشاف بصمات أصابعه في شفته بمنطقة "فوريس" أين جرت مداهمتها سابقاً وقتل أثنائها الجزائري "محمد بلقايد" الذي يشتبه بتقديمه المساعدة لفريق المهاجمين لمدينة باريس والذين قتلوا 130 شخصاً في عمليات منسقة¹.

لقد سرعت هجمات من وتيرة التقارب بين وجهتي النظر الروسية والغربية بشأن إيجاد حل سياسي للصراع الدائر في سوريا على أمل أن يقود ذلك إلى حصار المجموعات المتشددة التي لازالت تخطط لهجمات جديدة وفق بيان أصدره تنظيم داعش هدد فيه بشن هجمات في لندن وروما وواشنطن.

وفي مؤتمر صحفي أثناء قمة مجموعة العشرين في تركيا قال كاميرون للرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" أحد الحلفاء الرئيسيين للأسد «إن قصف المعارضة المعتدلة في سوريا خطأ».

¹ - إبراهيم درويش: قصة تفجيرات باريس: دخل المطعم وابتسم واعتذر للرواد ثم فجر حزامه الناسف، لندن، مقال جريدة القدس العربي السنة 27، العدد 8410، الإثنين 21 مارس 2016.

وأكدت هجمات باريس أن سوريا باتت خطراً محدقاً ومنبعاً للمتطرفين المحترفين والقادرين على تنفيذ هجمات في أبعد العواصم عن تجمعاتهم وأكدت أنه لمواجهة هذه التهديدات هناك طريقتين، الأولى وهي الطريقة العسكرية أين تتطلب تنسيقاً أمنياً واستخباراتياً أوسع. أما الطريقة الثانية هي سياسية وتقوم على تسريع وتيرة الحوار في سوريا وتجاوز عقدة الخلافات حول مصير الأسد، عن طريق طرح صيغة وسطى ترضي مختلف الأطراف¹.

إن الإعتداءات الدامية التي استهدفت بروكسل أيضاً لم تكن الأولى التي تبناها تنظيم "داعش" والذي يوصف بـ "التيار الإسلامي المتطرف" في أوروبا، حيث كانت البداية مع تفجيرات مدريد 2004 حتى أحداث باريس التي وقعت في 13 نوفمبر الماضي 2016. وتتمثل الهجمات الإرهابية التي تبناها هذا التيار في أوروبا حسب تقديم جريدة الوطن الإلكترونية إلى:

(1) 13 نوفمبر 2015، فرنسا: القيام بعمليات إنتحارية للمرة الأولى، والتي وقعت في قاعة الحفلات بمسرح باتاكلات، وفي عدد من الحانات والمطاعم في وسط العاصمة باريس وقرب شاد وفرانس في ساردوني. وقد أسفرت هذه الأحداث عن مقتل 130 شخص وأكثر من 350 جريحاً، وأعلن داعش عن مسؤوليته عنها.

(2) 14 فيفري 2015، الدنمارك: أطلق عمر الحسين، الدنماركي من أصل فلسطيني النار من سلاح أوتوماتيكي في مركز ثقافي، وقتل المخرج الدنماركي فين نور فارد وأصيب 3 من عناصر الشرطة.

(3) 7-9 جانفي 2015، فرنسا: أحداث شارلي إيبدو والتي استهدفت صحيفة شارلي إيبدو الساخرة حيث قتل 12 شخصاً واستهدفت متجرًا يهودياً، وقتل فيه 4 يهود وشرطية، وقتلت الشرطة المتطرفين الثلاث الذين قالوا أنهم ينتمون لتنظيم القاعدة.

¹ - أنطاليا، باريس: تقرب مواقف روسيا والغرب من تحديد مصير الأسد، تركيا، مقال صحيفة العرب، السنة 38، العدد 10100، الثلاثاء 17 / 11 / 2015.

(4) 24 ماي 2014، بلجيكا: حيث أطلق النار في بهو المتحف اليهودي في بروكسل وقتل 4 أشخاص، وكان المنفذ لهذه الحادثة الفرنسي الجزائري مهدي نموش والذي اعتقل في ما بعد إلى بلجيكا¹.

(5) 11 - 19 مارس 2012: فرنسا من 11 إلى 15 مارس قتل محمد مراح 3 عسكريين بالرصاص في تولوز ومونتوبان (جنوب) كما قتل 3 أطفال ومدرسا في معهد أوزار بوتولوز وقتلته الشرطة يوم 11 مارس بشقته.

(6) 7 جويلية 2005، بريطانيا: اعتداءات انتحارية منسقة في الميترو وفي حافلة بلندن أسفرت عن 56 قتيلاً و70 جريح، وأعلنت "داعش" عن مسؤوليتها عنها.

(7) 11 مارس 2004، إسبانيا: تفجير نحو عشر قنابل على متن أربعة قطارات في مدريد وأسفرت عن 191 قتيلاً و200 جريح واعتبر هذا الاعتداء الأعنف في أوروبا الغربية بعد اعتداء لوكربي (إسكندرا) في 1988².

* تداعيات الأعمال الإرهابية على الاقتصاد الفرنسي وعلى الجالية المسلمة:

بشكل عام يمكن القول أن هناك تأثير على الاقتصاد الفرنسي على المدى القصير على قطاع السياحة وقطاع النقل الجوي أساساً وقطاع الفنادق وقطاع الخدمات المرتبطة بالسياحة والسفر وبالتالي باريس خصوصاً قد تضررت من هذه الظاهرة الإرهابية في القطاع السياحي وألغيت العديد من عمليات حجز الفنادق، كما تأثرت الدول الأوروبية الأخرى جراء الوضع الاقتصادي الفرنسي.

ولقد تأثرت الجالية المسلمة من التطورات التي طرأت في فرنسا وعلى أوضاع الجالية المسلمة سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي وفي ظل هذه المعطيات

¹ - أحمد محمد عبد الباسط : منذ 2004.... بلجيكا وفرنسا "لقمة سائغة" للإرهاب في أوروبا، www.elwatanne

ws.com/news/details/1040764، الأربعاء 23-03-2016، ص 02.

² - المرجع نفسه، ص 03.

الأمنية إتخذت فرنسا إجراءات جديدة حيال اللّاجئين الوافدين من مناطق الصراع خاصة من الشرق الأوسط¹.

2- الجريمة المنظمة:

إنّ الجريمة المنظمة تعد من بين أخطر الظواهر العابرة للحدود التي تهدد كيان الدولة تكثر فيها العرقيات والأثنيات والهجرة غير الشرعية لأن وظائف الدولة تتغير على حساب تراجع الولايات المتحدة الأمريكية، التشريع السويسري، إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أن الجريمة المنظمة تشير بخصائص مختلفة من الجرائم الأخرى نذكر منها التخطيط، الاحتراف الخطورة على المجتمع... الخ، كل هذه الخصائص تجعل من الجريمة المنظمة ظاهرة إجرامية عابرة لحدود الدولة وتتقاطع مع الإرهاب الدولي في بعض الأهداف، غير أن الجريمة المنظمة هدفها مالي بالدرجة الأولى في حين أن الإرهاب هدفه سياسي².

وتعرف اللجنة الرئاسية الأمريكية الجريمة المنظمة على أنها إتحاد شخصين أو أكثر في نطاق جغرافي معلوم لإرساء إحتكار جزئي في مجال من مجالات العملات الإرهابية³. وتعتبر الجريمة المنظمة كتهديد عابر للحدود، والتي إمتدت شبكاته إلى منطقة المتوسط لتصبح مشكلا حقيقيا لدول المنطقة بصفة عامة⁴ ودول القوس اللاتيني بصفة خاصة والتي جعلت منها هدفا رئيسياً لأن قريبا من إفريقيا ودول المغرب العربي المحملة بالكثير من المشاكل كالفقر والفساد والرشوة، الهجرة السرية... الخ، كلها تؤدي إلى انتشار

¹- تداعيات الأعمال الإرهابية على الاقتصاد الفرنسي وعلى الجالية المسلمة،

<https://www.youtube.com/results?searchquery=> الساعة: 16:16، 2016/06/22.

²- عبد الوهاب بن خليف: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، التهديدات والحلول، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية، الساحل الإفريقي، جامعة قلمة، 2013، ص ص 04-05.

³-رتيبة برد : مرجع سابق، ص ص 65، 66.

⁴- جويده حمزاوي: التصور الأمين الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، 2011، ص 79.

الجريمة المنظمة، وبحكم القرب الجغرافي للمنطقة فإن أوروبا معرضة للخطر الجريمة المنظمة كالتهريب والاتجار بالمخدرات والبشر ... الخ، وكل هذه الأخطار مرشحة لأن تكون تهديد مباشر وغير مباشر لأمن المتوسط الغربي¹.

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكة التهريب مصدر حقيقي لمنطقة المغرب العربي والتي تتمثل أساسا في تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة... الخ، وبالنسبة لتجارة المخدرات كالقنب الهندي (الحشيش)، فإن المملكة المغربية تعد من بين أكبر الدول المنتجة لهذه المادة².

حيث خصصت لهذه الزراعة مساحة تقدر بـ 47.500 هكتار³ والتي تروج بشكل كبير في شمال إفريقيا وأوروبا والعالم، حيث تقدر المساحة الإجمالية لهذه المادة بـ 134000 هكتار سنة 2008م في منطقة الريف، حيث يعبر جزء كبير منها الأراضي الجزائرية نحو مرسيليا، وكذلك تونس وليبيا نحو أوروبا، وتعتبر منطقة المغرب العربي طريق عبور هام للكوكايين والهيروين نحو أوروبا، والتي تأتي من دول الساحل والصحراء مما يشكل خطراً على دول المنطقة في تزايد بشكل كبير في الاستهلاك من سنة إلى أخرى فمثلا في الجزائر تستهلك نسبة معتبرة تقدر بـ 300 قنطار، ومنه فإن هذه الأخطار سواء الاتجار بالمخدرات والتهريب بها حتما سيشكل قوة لا استقرار للمجتمع⁴.

المطلب الثاني: تجارة الأسلحة.

لقد شكلت التغيرات التي شددتها كل من تونس وليبيا مقدمة لتدهور الأوضاع على الحدود بينهما، والتكريس لأدوار شبكات التهريب والجماعات المسلحة المتداخلة بين الدولتين

¹- اليمين بن سعدون: مرجع سابق، 2011-2012، ص 67.

²- المرجع نفسه، ص 73.

³-الحافظ الشهيد: المغرب باعتباره أول منتج ومصدر للقنب الهندي في العالم يشكل خطراً على الجوار وعلى البلدان الهاشمية، على الموقع الإلكتروني: <http://www.spsrasd.info/content>، في 25-05-2016.

⁴- اليامين بن سعدون: المرجع السابق، ص 73.

وبداية التحالف بين مهربي الأسلحة والمخدرات والخلايا الجهادية يكتسب مزيدا من الزخم في المناطق الحدودية، ولقد انتشرت الأسلحة بصورة غير مسبقة داخل ليبيا ولم يتوقف تدفق السلاح من داخلها فقد تمكنت شبكات التهريب من تحقيق أرباح طائلة من وراء عمليات تهريب السلاح إلى دول المنطقة، وظهرت العديد من المراكز الداخلية لتجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وكانت من أشهرها الأسلحة النارية، فحسب قرار مجلس الأمن 1973 لسنة 2011 إلى نقل الأسلحة الليبية صورة غير مشروعة أما ما يقارب من 14 دولة.

وتنوعت المواد التي يتم تهريبها بين الحدود الليبية والتونسية، فهي تشمل الوقود والمواد الغذائية والملابس الجاهزة بالإضافة إلى تجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وعلى الرغم من أن النسبة الكبرى من هذه العمليات التهريبية تتجه من ليبيا إلى تونس، فإن هذا لا يعني وجود عمليات تهريب عكسية من تونس إلى ليبيا حيث تنطوي هذه العمليات على نقل أسمدة كيميائية وفسفات من تونس والخمور التي تأتي من الجزائر والمخدرات مثل القنب الهندي الذي يوزع في المغرب، ويهرب جزء كبير منه إلى تونس والجزائر ثم بعد ينتقل إلى داخل ليبيا¹، وكما صدر قرار عن مجلس الأمن الذي سجل نتائج متباينة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تطبيق أنظمة حظر الأسلحة في جمهورية الكونغو وكوت ديفوار وليبيا، إذ مازال في وسع المقاتلين أن يدخلوا إلى البلاد أسلحة وذخائر محظورة، ومازالت المخزونات الحكومية من الأسلحة تشكل مصدرا هاما لذخائر الجماعات المسلحة، ففي ليبيا لا تزال الجهات فاعلة غير حكومية تتحكم بمعظم المخزونات في وقت ما زال قطاع أمن الدولة، لاسيما في ما يتعلق بضبط الحدود في طور إعادة البناء².

¹ - محمد بسيوني عبد الحليم: أزمات الإقليم/ التحليلات: السيطرة المفقودة، شبكات الإرهاب والسلاح على الحدود الليبية-التونسية، تم التصفح 2016/06/14 على الساعة 13:20 على الرابط الإلكتروني:

<http://RCSSmideals.org/Article/3321>.

² - تقرير الأمين العام بان كي مون: الأمم المتحدة، نزع السلاح العام الكامل، الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع الجوانب، الدورة الثامنة والستون، 22 جويلية 2013، ص 04.

كما عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لإستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها ومكافحته والقضاء عليه¹.

- سباق التسلح بين الجزائر والمغرب:

سباق التسلح بين الجزائر والمغرب يعود إلى سنة 1963 في حرب الرمال أين وقعت اشتباكات بين الجيش المغربي والجزائري في حربي امغالا الأولى والثانية وكذا موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية، حيث أصبحت هناك عقدة لدى الجزائر اتجاه المغرب مما أدى إلى استغلال الموارد النفطية من أجل تكديس المزيد من الأسلحة خاصة من روسيا أين صدرت تقارير ما بين 2010 و2014 أين انخرط المغرب في السباق نحو التسلح مع الجزائر، واحتل المرتبة 13 عالميا في استيراد الأسلحة لكن الجزائر كانت في مراتب أكثر تقدما مستفيدة من مواردها النفطية حين احتلت المرتبة 11 عالميا في استيراد الأسلحة².

وكشف معهد (ستوكهولم) للبحث من أجل السلام تقرير مفصله عن تسابق نحو التسلح بين البلدين لعام 2008.

فالمغرب رغم وضعيته الاقتصادية الصعبة، كبلد مستورد لا منتج للنفط الذي تصاعد سعره من خلال عام 2008 احتل المرتبة الخامسة بين الدول العربية من حيث الميزانية العسكرية وذلك بإتفاقه 3.5 مليار دولار أي ما يعادل 16% من ميزانية الدولة المغربية وأما الجزائر التي كانت تحتل المرتبة الثالثة ضمن الدول العربية حيث أن الإتفاق العسكري بمبلغ 2.4 مليار دولار عام 2007، صارت في 2008 في المرتبة الثانية بمبلغ 45 مليار دولار. وإذا كانت هذه من حصيلة الإتفاق في عام 2008، فإن سنة 2009 شهدت إزيادا ملحوظاً، حيث خصصت الجزائر مبلغ 6.25 مليارات دولار، وهذا دور، وهذا الإزياد في

¹- المرجع نفسه، ص 05.

²- ج. أبروك وآخرون: سباق التسلح بين الجزائر والمغرب، سيناريوهات الحرب والسلام، اليوم 24، الرابط: <http://www.Alyoum 24.com>، في: 07-06-2016.

مبلغ الإنفاق يلاحظ أيضا في السياسة المالية فإذا راجعنا الأرقام بصيغة المقارنة يتضح أن ثمة تصاعداً مطرداً، ففي عام 2003 كانت الميزانية العسكرية المغربية لا تتجاوز 2.14 مليار دولار بينما وصلت في عام 2004 إلى 2.8 مليار دولار لتجاوز ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار في عام 2008.

وحسب تقرير معهد (غلوبال بارو) الأمريكي فإن ميزانية الجزائر الموجهة لإقتناء الأسلحة وصلت إلى أزيد 10.5 ملايين دولار، في حين ميزانية المغرب وصلت إلى 3.5 ملايين دولار¹.

¹ - الطيب بوعزة: هل تستعد الجزائر والمغرب لحرب وشيكة؟ على الرابط: www.Aljazeera.net، في: 27-08-2016.

المبحث الثالث: تأثير الثورات العربية و اللاأمن في الساحل على غرب المتوسط.

المطلب الأول: تداعيات الثورات العربية على غرب المتوسط.

لقد شاع استخدام مصطلح الربيع العربي* في وسائل الإعلام التي قامت نتيجة تدني الأوضاع الاقتصادية وتدني مستوى المعيشة إضافة إلى الفساد الاقتصادي والسياسي الذي عرفته البلدان العربيّة وانفجرت هذه الثورات لتنادي بإسقاط الأنظمة العربية وانفجرت هذه الثورات لتنادي بإسقاط الأنظمة الاستبدادية، وقد بدأت في تونس، ثم بعد ذلك جاء الدور على مصر وإسقاط رئيسها حسني مبارك كما أسقط الليبيون معمر قذافي¹.

ويقول الكاتب الأمريكي "كرين برينتون" في كتابه "تشريح الثورة" The anatomy of revolution أن الثورات تولد من الأمل لا من اليأس هو عكس ما يتصوره الكثيرون، وقيام الثورة تكون حسب درجات وعمق الإحساس بالظلم وتحويل هذا الإحساس بالظلم إلى أمل في التغيير والإيمان بإمكانية تغيير الوضع من الذي يفجر الثورات، فعلى سبيل المثال ما حدث في تونس كان نتيجة الأوضاع المعيشية المتدنية للشعب التونسي².

والحديث عن الربيع العربي كثيراً ما ينحصر التفكير في بلدان ستة وهي التي شهدت صدمات عسكرية، إلا أن تداعيات هذا الربيع في حقيقة الأمر وصلت تقريباً إلى جميع أنحاء الوطن العربي حتى أنها كانت لها تداعيات على بلدان غير عربيّة، فالإنتفاضات التي جرت في ليبيا وتونس على سبيل المثال أدت إلى تغيير نظام الحكم، وبغض النظر إن أتت

* مصطلح الربيع العربي: تم أخذه من تجارب ثورية واصطلاحية عالمية على سبيل المثال الربيع البولندي عام 1956 و1982 وريبع سيوول الكوري 1979 وريبع براغ 1986.

¹ - جليلة عبداوي: *الثورات العربية - أزمة بناء الدولة (دراسة مقارنة بين تونس ومصر)*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص حكومة وتنمية، جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية بانتة، 2013-2014، ص 16.

² - بهاء الدين محمد: *الثورة والديمقراطية*، على الرابط التالي:

http://www.ahewar.org/debat/showartsasp?aid=26435، في 28-05-2016.

تداعيات الربيع العربي إلى تغيرات جذرية في بقية أجزاء الإقليم المغربي، فالمراد من هذا هو انتشار المبادئ الديمقراطية والسلوك الديمقراطي الذي كلما إنتشر وانتشرت معه ثقافة الديمقراطية كلما أمكن الحديث عن قيام الاتحاد المغربي¹.

* أهم الدوافع المحركة للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة للثورات:

هناك عدة عوامل ساهمت في ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي فنجد:

1- الطفرة الشبابية: تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية التي كانت في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي، حيث تفتت ظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج بشكل كبير ووفقا للتقارير الدولية فإن أكبر من 50% من الذكور في المرحلة العمرية من 25 إلى 30 سنة لم يسبق لهم الزواج وهي النسبة الأعلى بين الدول النامية، كما يعاني الشباب في العالم العربي من الإقصاء السياسي².

2- التهميش الاقتصادي والاجتماعي: لقد أخفقت النظم العربية في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية مما أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية ونفسي الفساد بشكل واسع³.

3- غياب الحريات السياسية: إن الأنظمة العربية لم تستجب لمختلف الضغوطات، بحيث إكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية ما نتج عن المجال السياسي، وفي السنوات الأخيرة ظهرت العديد من الحركات الاحتجاجية

¹ عبد الإله بلقزيز: *المغرب العربي ثقل الموارث ونداء المستقبل*، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2013، صص 90، 91.

² عصام نعمان: *حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، المستقبل العربي*، العدد (266)، 23 أبريل 2001، ص 06.

³ وليدة ساعو: *الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والمتغيرات السياسية*، مذكرة ماجستير، تخصص: الأنظمة السياسية المقارنة والحكومة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014، ص 91.

ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسة وخارج الشرعية القانونية ورفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي عرضتها الدولة على معارضيتها وطالبت هذه الحركات بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة، كما لجأ الشباب في السنوات الأخيرة إلى استخدام الفضاء الإلكتروني والمواقع الاجتماعية لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركاً مهماً للتغيير في العديد من الدول العربية.

5- تراجع عوامل الاندماج الوطني: إن الدول العربية شهدت في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية خاصة الدول التي فيها تنوع عرقي وديني واثني، فالنخب الحاكمة تحاول أن تفرض الهوية الثقافية العربية على الجماعات الأخرى وكثير ما تعرضت الأقليات العرقية والدينية والإثنية في العالم العربي إلى ممارسات تمييزية وأثر ذلك على قوى خارجية وإقليمية. إن التدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية والذي كان سابقاً مرتبطاً بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين وبدعم النظم السلطوية الموالية لها¹. أما في السنوات الأخيرة دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تقل باستقرار النظام العربي خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية في العراق ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، وحدت النظم "المعتدلة" تعرض لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية واطلاق الحريات السياسية والمدنية.

¹ - وليدة ساعو: نفس المرجع السابق، ص ص 92-93.

*** موقف الاتحاد الأوروبي:**

إن موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية ينقسم إلى قسمين:

1- موقف إتسم بالحياء والسلبية والمخجل من الثورات العربية وكان هذا واضحا في كل من تونس ومصر والبحرين واليمن، فهذا الموقف جاء لينسجم مع العلاقات التي كانت تجمع تلك الدول التي حدثت بها الثورات مع الاتحاد الأوروبي نتيجة للإرث التاريخي وكانت حليفا استراتيجيا له من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

2- إتسم هذا الموقف بالموقف الحازم والمتشدد مما يجري ببعض الدول العربية وخاصة في سوريا وليبيا الهدف منه محاولة إنهاء والتخلص من الأنظمة التي تعتبر مستقلة في سياستها الخارجية والوضع في سوريا خير مثال على ذلك ويفسر ما نتجه عليه الأحداث حاليا من محاولة التخلص من نظام شكل عقبة أساسية أمام السياسات الأمريكية والأوروبية في المنطقة العربية¹.

المطلب الثاني: تأثير الانقلاب الأمني في الساحل على غرب المتوسط.

تعيش منطقة المغرب العربي على غرار مناطق إقليمية عديدة في العالم، تهديدات تقليدية وأخرى تماثلية جديدة فرضتها التغيرات في بنية النظام الدولي وملامحه، وأهم هذه التهديدات آتية من منطقة الساحل الإفريقي التي تشهد حالة من عدم الاستقرار والأمن بسبب أزماتها المتحددة التي لها إفرازات مباشرة على الأوضاع في منطقة المغرب العربي ومنه على أوروبا.

ومن أهم التهديدات الآتية من منطقة الساحل نحو المغرب العربي نجد:

1-الإرهاب: استفحلت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بشكل كبير حيث تحددت التيارات الإرهابية بشكل كبير في المنطقة، بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي له نفس التوجهات ومن أهم هذه التيارات نجد: تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي،

¹- وليدة ساعو: نفس المرجع السابق، ص 145.

حركة التوحيد والجهاد، تنظيم الجماعة السلفية الجهاد، تنظيم أنصار الشريعة وحركة أنصار الدين.

وقد ساعد في بروز الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل طبيعة الأنظمة السياسية المستبدة وغياب أسس الدولة بالإضافة إلى شساعة المنطقة وصعوبة تضاريسها مما سمح بخلق بيئة حاضنة لهذه الجماعات الإرهابية، وبالنسبة للتهديد الذي يشكله الإرهاب على منطقة المغرب العربي فيتمثل في تمدد هذه الجماعات نحو شمال إفريقيا خاصة بعد الأزمة الليبية وإنهيار معالم الدولة فيها وكذا الصراع في شمال مالي تحديدا حقيقيا للأمن المغاربي خاصة بعد تمدد تنظيم الدولة الإسلامية ما يعرف بداعش، مما يستوجب إتخاذ إجراءات أمنية وعسكرية مشتركة لمواجهة هذا التحدي¹.

2- المتاجرة بالبشر:

يشهد هذا النوع من النشاطات الإجرامية العابرة للحدود نموا سنويا بمعدل 32 مليون دولار، حيث نصيب الاستغلال الجنسي يقدر بـ 07 مليون دولار².

وما ساعد على انتشار تلك الظاهرة في المجتمعات الإفريقية بصفة خاصة:

- الفقر والحاجات الاقتصادية للأفراد.
- وجود عصابات بالاتجار بالبشر تستغل جهل الأفراد.
- سلبية العولمة.
- الهجرة الغير الشرعية.

¹- عمر فرحاتي: أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، كتاب المؤتمر المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، 2013، ص 15.

²- نجم السيد: بحث حول الإتجار في البشر والاستغلال الجنسي للأطفال في إطار المؤشر الدولي الثاني حول حماية المعلومات الخصوصية في قانون الأنترنت المنعقدة في القاهرة، جويلية 2008 على الموقع:

من أحداث الصور للمتاجرة بالبشر قضية 103 طفل التي إتهمت فيها منظمة أوقوس للحياة في التشاد التي تهتم بمحاولة بع الأطفال من دارفور على أساس أنهم أيتام. وفي حساب لأرباح المتاجر بالبشر تشير الإحصائيات إلى احتلال عائدات تلك الظاهرة للمرتبة الثانية بعد تجارة المخدرات بـ 1.5 مليار دولار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد بلغ إجمالي المتاجر بالبشر عبر العالم حوالي 31 مليار دولار، فظاهرة المتاجرة بالبشر في منطقة الساحل الإفريقي ظهرت كنتيجة تآثر بها يحدث في منطقة افريقية الغربية وتحديدا ما يحدث داخل دول: غانا، الطوفو، البنين، بوركينافاسوا، غامبيا، مالي، النيجر، كوت ديفوار، فينيا وسيراليون. والتقديرات تشير إلى أن حوالي 200 ألف طفل تمت المتاجرة فيهم عبر أقاليم تلك الدول.

كما تشير التقديرات إلى حوالي 20 ألف طن مالي تمت المتاجرة بهم بإخضاعهم بالعمل القصري¹.

كما تعتبر ظاهرة الاتجار الغير المشروع بالنساء والأطفال تهديدا أمنيا على منطقة غرب المتوسط.

فإن النشاطات الإجرامية التي أخذت بعدا جغرافيا هائلا في المنطقة ومنها الدعارة والتي تستغل في الاسترقاق الجنسي، حيث تستغل المنظمات الإجرامية هذا المجال عبر شبكات منظمة مختصة في جلب النساء والأطفال من دول جنوب الصحراء باتجاه دول المغرب العربي خاصة الجزائر التي تعتبر نقطة عبور ونقل إلى أوروبا لإستغلالهم في

¹ - منال فهمي: مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة في الشرق الأوسط على الموقع: www.ensan.net/new/148/Article2425/2008-03-14.html، في 71-06-2016.

الدعارة والاسترقاق الجنسي، وعادة ما يأخذون مسار المهاجرين غير الشرعيين من أجل الوصول إلى تحقيق الأرباح¹.

3- الاتجار الغير المشروع في الأسلحة والمخدرات:

إن شبكات نقل المهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل الإفريقي بإتجاه دول المغرب خاصة الجزائر، وشبكات تهريب الوقود بإتجاه النيجر، وتهريب السجائر إنطلاقاً من مالي مرورا بتمنراست ثم بالحدود، مع شبكات التهريب بالأسلحة، والتي تستغل من مالي والنيجر لتميرها إلى دول المغرب العربي ومنها الجزائر بإتجاه الشمال أي دول الاتحاد الأوربي، وأن الأسلحة التي لا تزال شبكات تهريبها والمتاجرة بها قريبة من الحدود الجزائرية النيجيرية من أجل تمريرها إلى دول المغرب العربي ومقدمتها الجزائر.

وباعتبار التشاد ومالي والنيجر مصدراً للأسلحة المشرفة من طرف شبكات متخصصة في المتاجر بالأسلحة هي أسلحة قديمة مصدرها الدول الأوروبية المصنعة لأسلحة، والتي تتخلص من مخزونها إما المستعمل من الجيل القديم ببيعها للمعارضة المسلحة والمليشيات بدول الساحل²، ولقد أدت ظاهرة الحروب الأهلية إلى انتشار ظاهرة تهريب الأسلحة الخفيفة زيادة على نشاطات الحركات أو التنظيمات المتمردة، وتتمثل محاور تهريب الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي عبر حدود الدول التالية:

- من نيجر نحو مالي، ثم الجزائر أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا والجزائر.
- من غينيا نحو ليبيريا ثم سيراليون.
- من الغرب الإفريقي نحو التشاد، ومن التشاد نحو المناطق الأخرى.

¹- نبيل بويبة: الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية، والمشاريع الأجنبية، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الدول العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2009، ص 88.

²- نبيل بويبة: مرجع سابق، ص 26.

وعملية تهريب الأسلحة في دول الساحل له علاقة بالإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات والمعادن النفيسة، من جهة والانتشار الغير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جهة أخرى.

فدول منطقة الغرب الإفريقي ECOWAS شهدت 37 حالة انقلاب عسكري ناجح وتشير المؤشرات إلى أن ما نسبته 40% من الأسلحة الخفيفة في أيدي الأشخاص المدنيين¹.

ولقد أشارت منظمة الأمم المتحدة العالمية حول الإتجار بالمخدرات أن: «إنّ قارة إفريقيا تشهد عملية التهريب والمتاجرة بالمخدرات بشكل مقلق للغاية مستغلين في ذلك ضعف الآليات المحلية للتصدي بالمخدرات، فمهربوا المخدرات يستعملون كمناطق للعبور وذلك يجلب المخدرات من أمريكا اللاتينية وتوزيعها نحو أوروبا مروراً بمناطق إفريقيا الغربية والوسطى والشمالية» فيستغل مجرمون ضعف حكومات كذلك البلدان، ويقومون بتوزيع المخدرات نحو أوروبا، وقد أضحت إفريقيا منطقة نفوذ لتجار المخدرات في إسبانيا وإيطاليا وذلك إنطلاقاً من جزر الرأس الأخضر، مستعملين الزوارق السريعة للوصول إلى أوروبا وانشغلت التهديدات الأمنية المرافقة لتجارة المخدرات من قارتي أمريكا نحو قارة إفريقيا وتحديداً إلى منطقة غرب إفريقيا نحو امتداداتها الجغرافية شمالاً نحو دول المغرب العربي وشرقاً نحو التشاد ومصر وجنوباً نحو إفريقيا الجنوبية وفي هذا الصدد أشار توماس بتشممن Thomas Pietschman قائلاً: سبق وأشرنا منذ عامين إلى وجود علاقة بين كارثل المخدرات في أمريكا الجنوبية والتي ترغب في التواجد في المناطق التي تكون فيها الرقابة ضعيفة كإفريقيا الغربية.

ونتيجة وجود شبكات محلية للمتاجر بالمخدرات منتشرة على المستوى الإقليمي لنيجريا وغانا على شاكلة موزعين (Dealers) وهم يقومون بشراء الكوكايين ثم بيعها في

¹– Francis LangumbaKeili : *Small arms and ligtweapanshanser in wesh Africa: stack– laking.*
www.unidir.ch/pdf/Articles/pdf.ar28040.pdf.

الأسواق المحلية والإقليمية لتصل إلى مناطق من إفريقيا الجنوبية صعوباً نحو أوروبا مروراً من منطقة الشمل الإفريقي¹.

¹ - توماس بيثشمان دكتور وباحث ألماني كتاب، معهد التقرير العالمي حول المخدرات:
www.worlddefenceerview.com/pham_071007.shtml.

خاتمة الفصل:

مما سبق يتضح أن مشروع السياسة الأمنية الأوروبية هو مشروع يسعى من خلاله الإتحاد إلى إكمال لعب أدواره على المستوى الدولي، فبعد ما تمكن الأوروبيين من فرض وجودهم في النظام الدولي في المجال الأمني و على مستوييه الداخلي و الخارجي. و رغم كل المعوقات التي تعترض مشروع بناء سياسة أمنية مشتركة و إستراتيجية قائمة على حفظ الأمن و الإستقرار في منطقة غرب المتوسط إلا أن الإتحاد الأوروبي يواصل عمله من أجل تجسيد هذا المشروع من خلال العمل على الحد من التهديدات الأمنية خاصة الحد من ظاهرة الهجرة الغيرشرعية والتي يعتبرها الأوروبيون على أنها أساس الخطر على أمن وإستقرار أوروبا والفضاء المتوسطي ككل وعلى أنها سبب تنامي الظاهرة الإرهابية والجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة في أوروبا. كما يسعى الإتحاد الأوروبي إلى الوصول إلى حلول وإجراءات أمنية وعسكرية للتصدي لتداعيات الثورات العربية و التهديدات الأمنية الآتية من الساحل الإفريقي.

الفصل الثالث

آليات الإتحاد الأوروبي في مواجهة

التحديات الأمنية من دول غرب المتوسط

لقد أولت الدول الأوروبية لهذا البعد في العلاقات مع دول المغرب العربي منذ القديم، وهذا خاصة في القضايا السياسية و الأمنية المشتركة، و يبرز بشكل كبير السياسة الأمنية المتوسطية للمجموعة الأوروبية، حيث أن سنة 1971 خلال ندوة المنظمة في هلسنكي تحت عنوان الأمن و التعاون في أوروبا، و في بيانها الختامي تم تأكيد سعي الدول المشاركة على تحقيق مسار مشترك للأمن و الاستقرار في حوض المتوسط الغربي.

و في التسعينات و بمناسبة انعقاد المجلس الوزاري لدول الحلف في بروكسل 1994 تم إقتراح إجراء حوار ثنائي بين الضفتين الشمالية و الجنوبية، حيث يرى بأن الأمن في أوروبا مرتبط بأمن حوض المتوسط.

و في الأخير تم دمج الجانب الأمني إلى مختلف أوجه التعاون ، و ضمن إعلان برشلونة الذي شدد على التعاون السياسي و الأمني لخلق فضاء مشترك يسوده السلام والاستقرار ويأسس التعايش بين دول الأعضاء المشاركة في المسار.

المبحث الأول: الآليات العسكرية.

المطلب الأول: سياسة أوروبا الدفاعية.

يمكن إرجاع البدايات الأولى لنشأة الهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية إلى دعوة تشرشل في 19 سبتمبر 1946م لإنشاء ولايات متحدة أوروبية ثم إتفاقية دانكرك عام 1974م، للتسيق ضد أي عدوان محتمل¹، ثم أتت إتفاقية بروكسل أو كما سميت أيضا بمعاهدة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والدفاع الذاتي الجماعي، وهي معاهدة دفاعية لمدة خمسين سنة ضمت كل من بلجيكا واللوكسمبورغ، ثم انضمت إليها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في ما بعد، وتم تكييف أجهزتها لتكون منسجمة في مهامها مع الأدوار التي تؤديها منظمة حلف شمال الأطلسي، التي أسست في 4 أبريل 1949 وقد إتخذت الإتفاقية مسمى اتحاد غرب أوروبا وبموجب معاهدة باريس لعام 1954 انضمت ألمانيا الغربية وإيطاليا لإتحاد غرب أوروبا².

- البنية الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة:

تزامن اجتماع مجلس الإتحاد الأوروبي بـكولون Cologne في 3 و4 جوان 1999م مع غارات الحلف على يوغوسلافيا وشكلت نقطة حاسمة في تطور الإتحاد الأوروبي، حيث ساد إجماع على ضرورة زيادة الدور الأوروبي في السياسة الدولية وتعزيز السياسة الخارجية والأمنية قوة عسكرية وهياكل مؤسسية لصنع القرار وقد تمخض عن الاجتماع ما يلي:

1- إتفاقية صيغة الإجماع في صنع القرار لمواجهة الأزمات مع مراعاة وجهة نظر الدول التي لا ترغب في المشاركة³.

2- بلورة الآليات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بمواجهة الأزمات من خلال:

¹- نافعة حسن: *الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 99.

²- فيفلد رسل، بيرس إنزل، ترجمة يوسف مجلي ولويس إسكندر: *الجيوبوليتيكا*، الكرنك، القاهرة، د.ت.ن، ص 43.

³- نعيمة كاظم هاشم: *الحلف الأطلسي*، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، بيروت، 2003، ص 14.

أ- دورية الاجتماعات مع عقد اجتماعات طارئة وتشكيل مجلس للشؤون العامة يضم وزراء الدفاع.

ب- إنشاء لجنة سياسية وأمنية دائمة ببروكسل تتكون من موظفين رسميين وتمثل كل دولة عضو في الإتحاد الأوروبي بممثل بدرجة سفير وتختص بمراقبة تطور موقف الأزمة وتنظيم عملية التقييم والتخطيط مع الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية.

ج- إنشاء لجنة عسكرية وهي أعلى هيئة عسكرية في الإتحاد الأوروبي ينتخب رئيسها من قبل رؤساء المجموعات العسكرية للدول الأعضاء.

د- تشكيل المجموعة العسكرية الأوروبية (EMS) وتكونت تحت التوجيه السياسي للجنة السياسية والأمنية التابعة للمجلس الأوروبي، وأيضاً تحت التوجيه العسكري للجنة العسكرية الأوروبية.

هـ- إنشاء قوة الرد السريع خاصة بحالات التدخل الإنساني والتي تتكون من 50 إلى 60 ألف جندي لها قدرة الانتشار خلال 60 يوماً وهذه القوة يمتد نطاق تدخلها ابتداءً من أربع كيلومتر خارج بروكسل إلى غاية 10000 كيلومتر بروكسل¹.

- إستراتيجية الدفاع المشترك:

لقد تمّ تقديم مبادرة العقيدة الأمنية للإتحاد الأوروبي في اجتماع غير رسمي لوزراء خارجية الإتحاد في 23 ماي 2003 برووس اليونانية، حيث تضمنت تصوراً لمفهوم إستراتيجي جديد للإتحاد الأوروبي وكذا خيارات استخدام الإتحاد الأوروبي وتقوم هذه الإستراتيجية على المبادئ الآتية:

1- تعزيز قدرات الإتحاد الأوروبي في مجال عمليات حفظ السلام الدولي وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ومجلس الإتحاد في قمة لافكن Lafken.

¹- محمد المجذوب: *التنظيم الدولي*، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 33.

- 2- المحافظة على العلاقة مع الحلف الأطلسي.
- 3- الالتزام بتطوير وإعادة تشكيل الهياكل والإجراءات والإمكانات لتحسين القدرات لمنع الصراعات وإدارة الأزمات¹.

وجاءت وثيقة أوروبا آمنة في عالم أفضل: a Secure Europe in Better World والتي تم تبينها في 12 ديسمبر 2003 بقمة المجلس الأوروبي ببروكسل حيث حددت:

أ- مصادر التهديد وتتمثل في:

- 1- الارهاب.
 - 2- إنتشار أسلحة الدمار الشامل.
 - 3- إنهيار الأمن الإقليمي.
 - 4- ضعف الدول.
 - 5- الجريمة المنظمة.
- ب- الأهداف: وتتلخص في النقاط الآتية:

- 1- هدف أمني: يقضي بتوسيع المنطقة الأمنية حول أوروبا والفضاء المتوسطي من خلال إنشاء منطقة سيطرة فعّالة في المتوسط كدفاع أول ضد التهديدات.
- 2- هدف سياسي: ويتمثل في العمل على إيجاد نظام دولي أكثر استقراراً وأكثر عدلاً من خلا نظام فعل متعدد الأطراف.
- 3- هدف عسكري: ويستدعي توفير دفاعات مجدية ضد الأخطار المحتملة².

¹- مصطفى ناصف : الأتحاف التكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 34.

²- نفس المرجع، ص 35.

ظهرت السياسة المتوسطية الأوروبية Européen Méditerranéen بصفة رسمية كمفهوم عالمي منذ سنة 1972، واستبدلت بالسياسة المجددة في عام 1990 ومع الإعلان عن الشراكة الأورومتوسطية عام 1995 (Européen Méditerranéen Partnership) أصبحت هذه السياسة مفهوماً إقليمياً شاملاً في العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي على ضفتي المتوسط الجنوبية منها الشرقية وكان الجديد في هذه السياسة المتوسطية، هو إقحام المجتمعات البدنية في ديناميكية عملية التعاون الأورومتوسطية في إطار تنسيق الأعمال الخارجية للحكومات، ولقد تم تكملة هذه السياسات المتوسطية بسياسة أخرى وهي سياسة الحوار الأوروبية (Europeen Neighbourhood Policy) والتي تم تطويرها عام 2003، في حين تم تنويع السياسة الأوروبية المتوسطية في بعده الأمني بمحاولتها إحتواء العديد من الأزمات والصراعات في المنطقة المتوسطية، من خلال ما يطلق عليه بالإتحاد من أجل المتوسط (Union for the méditerranéen) كمبادرة جديدة ظهرت إلى حين الوجود سنة 2008¹، وذلك بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار كون أن هذا الشراكة الأورومتوسطية تكسب بشكل أو بآخر مركزية المراقبة الاقتصادية التي تؤكد على الآثار الاجتماعية المترتبة عن الانفتاح للتبادلات التجارية والمالية على النمو الاقتصادي²، ونتيجة للتغيرات الإستراتيجية التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وعملاً على تعزيز دورها العالمي موازاة مع ضرورة ترشيد النفقات والمعضلات التي يعاني منها الاقتصاد الفرنسي اضطرت فرنسا إلى محاولة إيجاد بدائل مكملة لإستراتيجيتها الدولية والتي تتمثل في:

¹ – Isabel Shafer : *The EUS Mediteranean Policy: Competing frameworks*, Actors and dynamics from Above, in Isabel Shafer and Robert Henry (eds), *Mediterean Policies from Above and Below*, Brlin: Nomos, 2009, P 186.

² – مصطفى بخوش: الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، *العالم الاستراتيجي*، (العدد2)، 2008، ص 23.

إنشاء قوة عسكرية دفاعية مستقلة عن حلف الناتو وتم إنشاء هذه القوة الأوروبية بالمبادرة من طرف الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" وتتكون هذه القوة من أربع جنسيات لدول أوروبية:¹

1- جهاز "CORPS" الأوروبي للقوات البرية الذي تم إنشائها عام 1992.

2- القوات الأوروبية للتدخل السريع EUROFOR.

3- القوة البحرية الأوروبية "EUROMAROF".

4- المجموعة الجوية الفرنسية- البريطانية التي أنشأت عام 1955.

والهدف من هذه القوات كلها والتي هي تحت إمرة وتصرف الإتحاد الأوروبي هو تشكيل قوة وعقيدة دفاعية أوروبية مشتركة².

ورغم استرجاع فرنسا يوم 05 ديسمبر 1955 عضويتها في اللجنة العسكرية لمنظمة الحلف الأطلسي ببروكسل إلا أن الإستراتيجية الدفاعية الفرنسية لا تخرج عن المظلة الأمريكية، فهي تحاول دائماً تكريس مبدأ الاستقلالية والمضي بأوروبا إلى المزيد من الاستقلالية عن المظلة الأمريكية في مختلف المجالات إلا أنها تواجه صعوبات عديدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحتى البيت الأوروبي نفسه³.

¹- Marie Christine Kessler : *La politique étranger de la France, acteur et processus*, Presses de la science politique, Paris : 1999, PP 170- 171.

²- Ibid, P P 170- 171.

³- ليلي مرسي وأحمد وهبان: مرجع سابق، ص 156.

المطلب الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب والهجرة الغير شرعية.

أصبحت ظاهرة الإرهاب في أوروبا من بين المسائل ذات الأولوية التي تأخذ حيزاً واسعاً من الاهتمام خاصة في دائرة الإعلام، ولهذا تسعى أوروبا من أجل التواصل إلى رسم خارطة طريق واضحة بالتعاون مع العديد من الدول بما فيها دول المغرب العربي بهدف الحد من تنامي ظاهرة الإرهاب¹.

وأكدت وزيرة الخارجية الأوروبية فيدريكاموغيريني إننا تعد مشاريع محددة لإطلاقها في الأسابيع المقبلة مع دول معينة لزيادة مستوى التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. كما أضافت كل من تركيا ومصر واليمن والجزائر ودول الخليج، في ختام اجتماع مع وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي الـ 28 والذي دعى إليه الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، وقرر الإتحاد الأوروبي كذلك تنسيق أفضل في مجال تبادل المعلومات والاستخبارات داخل الإتحاد الأوروبي وكذلك مع دول أخرى، وأصبح العمل والتعاون في مجال الاستخبارات وتشديد عمليات المراقبة على حدود فضاء شنغن ومكافحة تهريب الأسلحة وإنشاء سجلات مشتركة للمسافرين جواً، أولوية للقادة الأوروبيين بعد اعتداءات باريس التي أوقعت 17 قتيلاً والعملية واسعة النطاق ضد الأوساط الجهادية التي جرت في بلجيكا. ورفضت أوروبا أي "أي كيل بمكيالين" مثيرة إلى أن "أولى ضحايا الإرهاب هم المسلمون والدول العربية" ودعت إلى الحوار والتحالف من أجل تجنب أي إحساس "بصدام الحضارات"².

¹ - أحمد جلال عزالدين : الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب، دار بلال، بيروت، ط2، 1998، ص 301.

² - قناة العربية: أوروبا تعد لمكافحة الإرهاب مع تركيا ودو عربية، مجلة العربية، بدون عدد، 20 جانفي 2015، ص ص 1، 2.

- السياسة الأوروبية في ميدان الهجرة:

رغم كل المعاهدات الموقعة بين الدول الأوروبية، يبدو من الصعب الحديث عن سياسة أوروبية موحدة في ميدان الهجرة بحيث لا يتم التطرق لهذا الموضوع إلا في إطار عام وواسع وما يخص المصالح الأوروبية بالدرجة الأولى، أما فيما يخص تنظيم الدخل لهذه البلدان والإقامة والحصول على عمل والحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين من خارج المجموعة الأوروبية، فهي من اختصاص البلدان الأعضاء، فالسياسة الموحدة للبلدان الأوروبية لا تبرز بشكل واضح إلا في المجال الاقتصادي في حين تغيب السياسة الموحدة في المجالات الأخرى بحيث تحاول على حدة طرح قوانين تتماشى ومصالحها القطرية فمثلاً إسبانيا تشكل أهمية كبرى بالنسبة للمهاجرين مغاربة القدامى¹، فالإزدهار الاقتصادي الذي عرفته إسبانيا بعد إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي سنة 1976 حول ذلك البلد إلى قبلة للمهاجرين من مختلف الجنسيات وقد وصل عددهم سنة 2011 يتجاوز نسبة 12% من عدد سكان إسبانيا، وهي أولى نسبة مسجلة في بلدان الإتحاد الأوروبي، وعلى غرار الهجرات الأخرى، عرفت الهجرة الإسبانية إلى إسبانيا تطوراً سريعاً سواء من حيث أعدادها أو من حيث أصولها الجغرافية²، ما جعل بالإتحاد الأوروبي إلى تغيير فكرته من البحث عن اليد العاملة إلى محاولة التخلص، فالأزمة الاقتصادية التي عرفتها دول أوروبا الغربية خلال السبعينات من القرن الماضي قد دفعتها إلى تعليق جلب اليد العاملة من الدول النامية ومن أواسط الثمانينات وبداية التسعينات تميزت بإعدام هذه الدول على وضع تدابير وتشريعات جديدة لمنع تسرب مهاجرين جدد إلى ترابها، وتأتي هذه التطورات في وقت تنامي فيه تسييس ملف الهجرة، وتصاعد الاتهام للمهاجرين، وتحميلهم مسؤولية كل المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع الأوروبي.

¹ - الحسين بوطيب وعزيز بن طالب: سياسة الهجرة في المغرب والبلدان الأوروبية، مجلة ج.م.ش المغرب، العدد 9-11، نوفمبر، 2012، ص 09.

² - عبد الواحد إكمير: الجالية العربية في إسبانيا، مجلة المستقبل العربي، بدون عدد، 2010، ص 04.

وعلى الرغم من أن هذه الدول لم تتوصل بعد إلى صباغة سياسية موحدة للهجرة فإن كل المسؤولين الحكوميين، سواء كل نوافي المعارضة أو في الأغلبية أصبحوا يجعلون على أن مسألة مراقبة التيارات ينبغي أن تحظى بالأولوية، وتشهد على ذلك جميع المعاهدات والمناظرات الأوروبية كمعاهدات شنغن وأمستردام وماستريخت وإشبيلية، هذا الإجماع حول المسألة ما كان ليت لولا الجهود الكبيرة التي قامت بها هذه الدول في مجال تغيير تشريعات أو من تشريعات جديدة.

- اتفاقية شنغن ومحاولة بناء جدار جنوب المتوسط:

تعد إتفاقية شنغن (Schengen) أول إتفاقية مشتركة ما بين الدول الأوروبية في ميدان الهجرة وقد همت الإتفاقية التي إنعقدت بجهانسمبورغ يوم 14 جوان 1985 في مراحلها التأسيسية خمسة دول أوروبية وهي: ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، ثم إنضمت كل من إيطاليا سنة 1990 وإسبانيا والبرتغال في جوان 1991¹، واليونان سنة 1992 والنمسا في أبريل 1995م، ثم الدنمارك والسويد وفنلندا في نوفمبر 1996، وقد بدأت الدول المؤسسة وإسبانيا والبرتغال في تطبيق فحوى هذه الإتفاقية في مارس 1996، ثم إيطاليا في أكتوبر 1997، والنمسا واليونان منذ ديسمبر 1997.

وتتلخص أهم القرارات التي نصت عليها إتفاقية شنغن في تنقل مواطني الدول الأوروبية بكل حرية داخل فضاء شنغن، وذلك عبر إزالة الحدود الداخلية وبالمقابل تقوية الحدود الخارجية لهذا الفضاء، وتتضمن إتفاقية 19 جوان 1990 حوالي 142 فقرة وسلسلة من الشروط يمكن تلخيصها في ثلاث مجموعات: تنقل الأشخاص ومراقبة الحدود، نظام معلوماتي موحد في واشنطن، ثم التعاون ما بين الأنظمة القضائية لهذه الدول، على المستوى الأمني سعت إتفاقية شنغن إلى وضع نظام معلوماتي موحد حول القضايا

¹-الحسين بوطيب وعزيز بن الطالب: مرجع سابق ، ص 06.

الأمنية (SIS) وتبادل المعلومات في هذا الشأن بين مختلف الدول الأوروبية لمواجهة ما يسمى بالإرهاب والهجرة السرية¹.

المطلب الثالث: إستراتيجية الأمن من أجل غرب المتوسط.

- مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط:

إقترح صياغة هذا المؤتمر من طرف إيطاليا وفرنسا في سبتمبر 1990م ويقوم على إنشاء مؤتمر للتعاون والأمن في المتوسط، ويرى أصحاب الإقتراح ضرورة إشراك كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ودول المغرب العربي والشرق الأوسط فيه، وقد تحدث المهام الأساسية المرسومة للمؤتمر في اتجاهين هما:

1- الاتجاه الأمني: ويستند إلى ضرورة إبرام إتفاقيات للتوصل إلى حلول بخصوص مشاكل ضبط التسليح والحد منه ونزع أسلحة الدمار الشامل على تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة.

2- الاتجاه الاقتصادي: ويقوم على معالجة الاختلالات الهيكلية في البنى الاقتصادية في المغرب العربي والشرق الأوسط عبر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف²، وذلك بغية مساعدة هذه الدول للتغلب على مشكلاتها وأزماتها الاقتصادية في إشارة واضحة من دول الجنوب الأوروبية لمواجهة مخاطر الهجرة المغاربية الناجمة عن تردي الأوضاع الاقتصادية في دول المغرب العربي³.

¹- المرجع نفسه، ص 07.

²- عبد القادر فهمي: النظام الإقليمي العربي، احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، دار وائل للنشر، عمان، 1991، ص 55.

³- خضر عطوان: حلف شمال الأطلس والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 16، 2007، ص 200.

- علاقة حلف الناتو بدول حوض البحر المتوسط:

أثير موضوع دور حلف الناتو في حوض المتوسط في الإجتماع الوزاري للحلف الذي عقد في العاصمة اليونانية أثينا خلال شهر جوان 1993، وفي بروكسل في عام 1994 أعرب الوزراء الحاضرون عن وجهة نظرهم القائلة بأن أمن منطقة المتوسط يؤثر من دون أدنى شك في مجمل الأمن الأوروبي ككل.

ولقد قرر مجلس الحلف إجراء حوارات مع بعض الأطراف المتوسطية من غير الأعضاء في الحلف في الثامن من فيفري 1995 بهدف تقوية عوامل الاستقرار في المنطقة وتكوين فهم مشترك لهذه المسألة، ولهذا قامت قيادة الحلف بإجراء لقاءات مع ممثلين من خمس دول متوسطية والتي تتمثل في كل من مصر، المغرب، وتونس، وموريتانيا و"إسرائيل" في بروكسل وذلك من خلال سفارات الدول المذكورة وانضمت الأردن لهطا الحوار في نهاية عام 1995، وتقرر أن يستمر الحوار ما بين الحلف وتلك الدول المذكورة مرتين كل عام حول بعض المسائل، مثل تبادل المعلومات وزيارات الضباط المتبادلة وتقديم مساعدات من قبل الحلف عند حدوث طوارئ وفي لقاء آخر عقد في روما عام 1996، أكد نائب الأمين العام الحلف آنذاك "بلازينو" Balazino، أن ليست نية الحلف الانخراط في القرارات الحالية للصرعات المتوسطية، ولا لتقديم أي مساعدات إقتصادية كذلك¹، إذ سينحصر نشاطه في مسائل تتعلق بالأمن، مثل تبادل المعلومات والحرب على "الإرهاب" والجريمة المنظمة، أما معظم الأطراف في جنوب المتوسط ترى أن الهدف المحتمل لأي دور لحلف الناتو بهذا الشأن قد يكون موجهاً لإحتواء تهديدات الأسلحة الصاروخية العربية ضد "إسرائيل" في حين يتغاضى الحلف بما لدى "إسرائيل" من ترسانة نووية وأسلحة تقليدية هائلة.

وعند استقراء العقيدة الإستراتيجية الجديدة للحلف والتي تركز أساساً على إدارة الأزمات خارج النطاق الإقليمي لدى الحلف، ونظراً لوجود "إسرائيل" كشريك مع هذه الدول

¹ - محمد حسون: الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، ص 352.

العربية الخمس، فإن هذا ينذر بإمكانية تدخل الحلف في المنطقة مدعوماً بغطاء قانون رسمي في حال وجود أزمة أو في حالات السلم¹، وذلك من خلال إجراء التمارين المشتركة للتأقلم مع البيئة العسكرية لدول المنطقة، من أجل ضمان نجاح عمل قوات الرد السريع في حالات يرى الناتو أنها تستدعي التدخل مستقبلاً، وهناك إمكانية قيام إتفاقيات أمنية-عسكرية بين الناتو وهذه الدول، رغم محاولة الدول العربية تخطي الأبعاد الأمنية والعسكرية للتعاون في المحالات الاقتصادية².

¹ - محمد حسون: مرجع سابق، ص 352.

² - عماد جاد: الجدل حول المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف الأطنطي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 129، 1997، ص 210.

المبحث الثاني: الآليات السياسية.

المطلب الأول: الآليات السياسية في إطار المشاريع.

نشأت المبادرة التي أفضت المشروع (5+5) في سنة 1983، حيث أعلن رئيس الفرنسي فرنسوا ميران من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب المتوسط يضم كل من إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، البرتغال، الجزائر، المغرب وتونس ويتناول قضايا الاقتصادية وهو ما أيدته كل من تونس والمغرب في حين دعت الجزائر إلى ضرورة توسيعه لبحث أيضا المسائل الأمنية وفرج رفض الاقتراح¹.

ومن بعد ظهرت مصالح الحوار من جديد خلال الدورة الوزارية الأولى التي إنعقدت بروما من خلال شهر أكتوبر 1990، وشاركت فيه كل من تونس، الجزائر، فرنسا، المغرب إيطاليا، وذلك على مستوى مديري وزارات الخارجية، وقد انعقدت الندوة الوزارية لهذا الحوار خلال شهر أكتوبر 1991 بالجزائر وكان من المفروض سنة 1992، إلا أنه تعطل بسبب العقوبات التي فرضت على ليبيا 1952.

ولقد تجمد هذا الحوار مدة عشرية كاملة من 1991 - 2001 لينطلق من جديد خلال اجتماع وزارة خارجية الدول العشرة ببرشلونة بمبادرة برتغالية 2001².

ثم إنعقدت قمة 5+5 في تونس 2003 والهدف منها هو إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة المشاكل من خلال التعاون خاصة في المسائل المتعلقة بالهجرة الغير الشرعية ومحاولة الاتفاق على عمل جماعي يضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين والعمل على إيجاد الحلول المتعلقة بإرجاع المهاجرين الغير الشرعيين إلى أوطانهم بموافقة من دول العبور ويقترح المشروع أيضا على الدول المصدرة

¹ - مصطفى بخوش: حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، (دراسة في الرهانات والأهداف)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2006، ص 83.

² - آسيا بن بوعزيز: مرجع سابق.

للمهاجرين غير الشرعيين معاقبة الأشخاص الذين هاجروا بطريقة غير شرعية بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى عشرون عاما وبغرامات مالية¹.

ويهدف الحوار 5+5 إلى:

- * ارتباط منطقة غرب المتوسط بمبدأ الشمولية والأمن والإلتزام بالعمل في إطار ترقية السم والتعاون في المنطقة بإعتبار الأمن في المتوسط لا ينفصل عن السياق العام للأمن الدولي.
- * اعتبار مسار الإتحاد الأوروبي والمغرب العربي مسار للإندماج الإقليمي في المساهمة في حفظ التوترات وتعزيز الجوار.
- * إمتلاك المنطقة لإمكانيات كبيرة لتحسين روابط التعاون بين دول غرب المتوسط من جهة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب العربي من جهة أخرى.
- * تشجيع التنمية الاقتصادية والحوار الثقافي والسياسي والأمني بين دول الحوار.
- * التعاون في غرب المتوسط يتطلب المشاركة الفعلية للمؤسسات، الشركاء، الاجتماعية بالجماعات المحلية والمؤسسات الثقافية وتلتزم الحكومة بتوفير المناخ السياسي الملائم وتشجيع التعاون الاقتصادي الثقافي والعلمي.
- * المساهمة في المسائل السياسية والأمنية ذات المكاسب المشتركة وتطوير تعاونهم على قاعدة التعاون المتوازن في المجالات ذات الأولوية التالية.
- * تجاوز الفوارق بين ضفتي غرب المتوسط عوامل اختلال تؤدي لصعود العديد من التهديدات التي تخلق اللاستقرار في المنطقة والتعاون في غرب المتوسط يولد نوعا من التضامن لإمتصاص فوارق التنمية وتجنب المنطقة التهميش وأن مصدر الإندماج للإتحاد الأوروبي سيرافقها مجهود في مجال التعاون تجاه المنطقة².

¹ - المرجع نفسه.

² - فايزة غنام: نفس المرجع السابق، ص 299.

ومن أبرز الموضوعات التي تناولت حوار 5+5 هو موضوع الهجرة لأن الظاهرة القديمة وتبلورت خاصة بعد نهاية الحرب الباردة والتي شهدت حركة الأشخاص حيوية ملفتة والاهتمام بأنها بأنها تفسر نتاج ظروف اقتصادية، ديمغرافية، تاريخية، سياسية، جيوسياسية... الخ، وتظهر الحقيقة في غرب المتوسط الذي يتوفر على ظروف نشأة هذه الهجرة والتي ينظر إليها على أنها تهديد جدي للأمن الأوروبي، وهو ما جعل دول جنوب غرب المتوسط في إطار الإتحاد الأوروبي أو في إطار المبادرات الأخرى وأبرزها مجموعة 5+5 والتي تعمل على وضع إطار للحوار والتواصل مع دول المغرب العربي من أجل التصدي للظاهرة، وكان أول اجتماع في هذا الشأن بتونس يومي 16 و 17 أكتوبر 2002 تناولت عدة نقاط ومن بينها:

- دعم القدرة المؤسسية لدول المنطقة حول الهجرة عبر التعاون أفعال التبادل المعلومات.
- تبادل وتقاسم الخبرات التقنية بين مبدأياً إنطلاق والعبور والوجهة والعمى على محاربة الهجرة بتبني مقارنة متوازنة ومنسقة لوضع الإجراءات الملائمة.
- وضع مرسى أوروبتي للعمل والتكوين بتونس.
- تشجيع نقل التكنولوجيا وتبادل الكفاءات لدعم النمو الاقتصادي في غرب المتوسط.
- فحص أسباب تدفقات الهجرة لإتحاد الإجراءات تنمية من شأنها دعم التنمية المدمجة في دول المغرب العربي التي تشهد حركة هجرة سرية عنيفة¹.

2- مسار برشلونة:

الشراكة بين ضفتي بنيت على التقارب والتعاون وتحديد المصالح والأهداف للأطراف المشاركة.

ونجد الإتحاد الأوروبي بين علاقته بالدول المغاربية من خلال 03 زوايا:

¹- فايضة غنام: مرجع السابق، ص ص 303-309.

الزاوية الأولى: بتحويل صيغة العلاقة من تعاون إلى صيغة قائمة على المشاركة. الزاوية الثانية: وضع إطار قانوني ومؤسسات يحكم توجهاتها الرئيسية من حيث الإلتزامات والحقوق والواجبات الموجهة لكل الطرفين فالإتحاد الأوروبي يتعامل مع دول الجنوب ككتلة مقابل دولة واحدة منفردة.

الزاوية الثالثة: فتحويل العلاقة من إقتصادية إلى علاقة شاملة تتضمن مجالات أخرى كالسياسية، الأمن، الثقافة والاجتماع¹.

فإعلان برشلونة يتضمن ثلاثة محاور أساسية:

أ- المحور السياسي والأمني:

أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي بحيث نجدها تتضمن تبادل المعلومات الأمنية بهدف التعاون لمكافحة الإرهاب من خلال وضع إجراءات ثقة للأمن المشترك.

- إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن: انطلاقاً من مبدأ الأمن والاستقرار غاية مشتركة في حوض المتوسط، فنجد إعلان برشلونة وضع الحوار السياسي الشامل كآلية لتحقيقها، واحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي²، وفق ميثاق الأمم المتحدة والمساهمة في الحفاظ على الأمن الإقليمي مع الاعتراف بحق الشعوب بتقرير مصيرها، إحترام حقوقه وواجباته مهما كان معتقده، دينه، عرقه، لغته، جنسيته..... والمساواة بينهم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذلك باحترام وحدة وسيادة الدول الأعضاء وتسوية الخلافات البيئية سلمياً وعدم استخدام التهديد أو القوة.

¹ - جعفر عدالة: تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، سبتمبر 2014، ص ص 02- 03.

² - مصطفى بخوش: مرجع سابق، ص 97.

- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، الهجرة الغير الشرعية، الجريمة المنظمة ومحاربة المخدرات¹.

- ترقية المن الإقليمي: بحيث تم وضع مجموعة من الإجراءات للأمن الإقليمي بهدف منع امتناع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية ذلك بالتعهد على الانضمام إلى معاهدة الحد من الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، والحد من التسلح ونزع السلاح².

ب- المحور الاقتصادي والمالي:

ركزت ندوة برشلونة على الجانب الاقتصادي كونه يعتبر محدد أساسي لنجاح إستراتيجية الشراكة الأورومتوسطية بحيث نجد أن الإستقرار السياسي يحدده الإزدهار الاقتصادي الذي يهدف إلى تعزيز التعاون من أجل تحقيق منطقة استقرار ويقوم هذا البعد على:³

- إنشاء منطقة التبادل الحر المتناسقة مع منطقة التجارة العالمية في أفاق 2010 وذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية بين الإتحاد الأوروبي ودول الجنوب بما فيها الدول المغاربية⁴.

ولتسهيل إقامة هذه المنطقة تقرر إتخاذ الإجراءات التالية:

- الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية.
- إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق وتتكامل الاقتصاد الوطني مع الأخذ بالاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.
- إقامة آليات بهدف إنشاء آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة بما فيها بلدان المتوسط.

¹- علي الحاج: مرجع سابق، ص 97.

²- إعلان برشلونة 27-28 نوفمبر 1995.

³- مصطفى بخوش: مرجع سابق، ص 98.

⁴- محمد عبد الوهاب الساكن: الإتحاد من أجل المتوسط ومستقبل جامعة الدول العربية، السياسة الدولية، م44، ع175، يناير 2009، ص 37.

- تطوير تعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية¹.

ج- المحور الاجتماعي والثقافي:

لقد جاء في الشق الاجتماعي والثقافي حسب ما نصت عليه إعلان برشلونة بأن تعترف الأطراف المشاركة تعترف بأن جميع أنحاء يجب التوافق مع الثقافات الحضارية المختلفة ولذلك وعلى المشاركون إلى الحوار بين الثقافات إلى المطالبة بالتعاون والتبادل العلمي والتقني كأساس وجوهر التفاهم بين الأطراف، والاعتراف بالتنوع الثقافي وضرورة التفاهم ويرجع إلى ظاهرة الهجرة، وإلى الدور الذي تلعبه في العلاقة بين الضفتين، لذا اتفق الطرفان على التعاون من أجل تقليل ضغوط حركة الهجرة ونصت الوثيقة في بعدها الاجتماعي والمشكل الديمغرافي وأنه التطور الديمغرافي بشكله المتسارع يشكل إحدى التحريات التي لا بد من مواجهة وتدعيم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وكذلك مكافحة العنصرية بكافة أنواعها.

وحسب ما نص عليه هذا المحور نجد:

- العمل على تنمية ودعم الموارد البشرية.
- العمل على تحقيق الحوار بين الثقافات والحضارات.
- تحسين الأوضاع المعيشية.
- الاهتمام بقضية الهجرة في العلاقة الأوروبية المتوسطية².

3- الإتحاد من أجل المتوسط:

جاء مشروع الإتحاد من أجل المتوسط سنة 2007 والذي أعلن عنه الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" في مدينة طنجة المغربية كبرنامج مكمل لآليات التعاون الأورو متوسطي

¹- محمد لحسن علاوي: اتفاقيات الشراكة الأوروبية، شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة ورايات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، مجلة الواحات للمبحوث والدراسات، ع16، 2012، ص 142.

²- رتيبة برد: مرجع سابق، ص ص 136-138.

وسياسة الجوار الذي يهدف إلى جعل منطقة المتوسط منطقة سلام وازدهار وإقامة شراكة على المساواة لتكون محركاً للتعاون المتوسطي، كما يعمل المشروع على إقامة برنامج مكثف لمراقبة الحدود ومراقبة دخول المهاجرين السريين وهذا بإنشاء قوات الشرطة والجيش للدول الشريكة المكلفة باستقبال المهاجرين، وتعزيز الرقابة الحدودية واستعمال جوازات السفر الإلكترونية¹.

وفي هذا الصدد أشار الرئيس نيكولا ساركوزي في خطابه قائلاً بأن الوقت قد حان لننتقل من الحوار إلى السياسة وتجاوز النقاش إلى البناء، وركز على البعد الإنساني ودوره في بناء هذا المشروع².

فقد عبرت المبادرة عن الاهتمام بتطوير الاقتصاديات دول الأعضاء في الإتحاد والعمل على تشجيع التبادل العلمي والثقافي بين دول الشمال والجنوب وهذا ما يفسح المجال لإقامة حوار بين الحضارات، كما قدم توصيات حول تنظيم الهجرة ومكافحة الإرهاب لدعم الأمن الوطني والسلاح والاستقرار وتكريس مبادئ الحرية ومعالم الديمقراطية³.

- أهداف وآليات الإتحاد من أجل المتوسط:

* تشكيل مجلس منظم تحت رئاسة الإتحاد الأوروبي لمعالجة القضايا الأمنية كالهجرة والتجارة ومكافحة الإرهاب.

* إنشاء بنك متوسطي للإستثمار مشابه لنموذج البنك الأوروبي للإستثمار وتقديم المساعدات لتنمية اقتصاديات الدول المتوسطية الجنوبية.

* تزويد الإتحاد بنظام الأمن المشترك.

* إعادة وبعض وتجديد العلاقات الأوروبية متوسطة بشكل أكثر فعالية وأكثر واقعية.

¹ - سهام حروي: الهجرة وسياسة الجوار، مجلة الفكر، العدد 05، (د.س.ن)، ص 349.

² - عبد القادر رزيق المخادمي: الإتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 33.

³ - رتيبة برد: مرجع سابق، ص 235.

* سعي فرنسا إلى تحقيق هدفين الأول إلى دعم مركزها الأوروبي داخل الإتحاد من جهة، ومركزها الإقليمي الجوهري (شرق أوروبا، المتوسط، إفريقيا)، من جهة ثانية والهدف الذي يخص بإعادة إحياء وبعث الدور الأوروبي خارجيا في مواجهة تنامي النفوذ الأمريكي ووجوده في المتوسط والمحيط الجوّاري له¹.

المطلب الثاني: السياسات الوطنية (السياسات الوطنية الإسبانية والإيطالية والفرنسية نموذجا).

شكّلت قضية الهجرة دائما نقطة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات السياسية والحزبية في أوروبا عموما وأثرت بشكل واضح على تحديد السياسة المنهجية بخصوص الهجرة من سياسة متساهلة مع المهاجرين وأخرى أكثر تشدداً حسب إنتماء التيار المتواجد في السلطة وحسب توجهات الرأي العام في الدول الأوروبية وهنا نجد إتجاهين إتجاه معارض وآخر مؤيد:

أ- **الاتجاه المعارض:** يرى هذا التيار المهاجرين يشكلون تهديداً ثقافياً وأمنياً لأوروبا فمن الناحية الثقافية يؤكد التيار اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة المغاربة خاصة المسلمين عموماً يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية، فهذا التيار يركّز على العامل الثقافي لتغطية التوجه العنصري المعادي للمهاجرين والأجانب، حيث بلغ الأمر إلى حد تجريم الهجرة فمنذ بداية التسعينات اعتبرت الهجرة في أوروبا جريمة مثل جرائم تهريب المخدرات والإرهاب الدولي.

ب- **الاتجاه المؤيد:** يرى هذا التيار أن العنصرية ضد المهاجرين من شأنها أن تؤدي إلى ردود أفعال متطرفة من قبل المهاجرين الذين يعانون من التمييز والعنصرية²، وعموما هناك أربع وجهات نظر لدى دول الإتحاد الأوروبي تجاه الهجرة تتمثل في الآتي:

¹ - جعفر عدالة: مرجع سابق، ص ص 09، 10.

² - سمير عياد: الجزائر والأمن في المتوسط، الملتقى الدولي، جامعة قسنطينة بالجزائر، 29 أبريل 2008، ص 227.

- ألمانيا والنمسا وهولندا: تعطي الأولوية للتحكم في الحدود الخارجية وتهتم في سياستها بالتوسع نحو أوروبا الشرقية.
- فرنسا، بريطانيا وإيرلندا: تركز على تشجيع تنقل المهاجرين من مستعمراتها القديمة وضرورة تكثيف التعاون في مجال الهجرة مع الدول الأصلية.
- الدول الإسكندنافية: تركز في سياستها على ضرورة إحترام الأجانب خاصة فيما يتعلق بتقديم الحماية لأزمة اللاجئين.
- إيطاليا، اليونان وإسبانيا والبرتغال: ترى أن الهجرة وسيلة لمواجهة العجز الديمغرافي في أوروبا وترتكز على ضرورة التعاون الأوروبي لوقف الهجرة غير الشرعية وانتهاج سياسة إنتقالية.

1- السياسة الوطنية الإسبانية:

خلال النصف الأخير من القرن 19 والنصف الأول من القرن العشرين هاجر نحو خمسة ملايين من الإسبان إلى أمريكا الجنوبية وخلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي هاجر ما بين مليونين وثلاثة ملايين من الإسبان إلى بلدان أوروبية أخرى خاصة فرنسا وألمانيا وسويسرا، وقد شهدت إسبانيا منذ إنضمامها إلى المجموعة الأوروبية في عم 1986 نمو اقتصاديا كبيرا أدى إلى إعادة بناء البنية التحتية للبلاد¹.

وفي منتصف التسعينات كان يعيش في إسبانيا نحو نصف مليون أجنبي وفي عام 2001 إرتفع عددهم بنسبة 23.8% يتجاوز المليون شخص وقد تضاعف عددهم عامي 2000 و2004 من 900 ألف شخص إلى 2.8 مليون ونتيجة لتدفق المهاجرين الجدد الذين تمت تسوية أوضاعهم القانونية في إسبانيا، إلا أنه في نفس الوقت ظهرت فئة من المهاجرين في وضع غير نظامي يشتغلون في قطاعات الإقتصاد السري، لتبقى بذلك إسبانيا الوجهة الأولى للهجرة غير النظامية في جنوب أوروبا.

¹- سمير عياد: مرجع سابق، ص 228.

فيمكن اعتبار الهجرة غير النظامية في إسبانيا ظاهرة جديدة إرتبطت بشكل أساسي بظهور إستراتيجية أوروبا الحصينة "Fortres Europe" التي تهدف إلى تشديد الرقابة على الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي ومن تشريعات هجرة مشددة¹.

يرد الربط بين الهجرة والأمن والحرية في سياسات الهجرة للدول المضيفة أحده أبرز المظاهر الجديدة للهجرة الدولية، وقد أصبح هذا المظهر أكثر وضوحاً بعد أحداث باعترابها تهديداً محتملاً للأمن القومي.

أما في إسبانيا فقد بدأ تأسيس قضية الهجرة منذ سنة 2000 خاصة بعد الأحداث التي شهدتها منطقة إيكيدو "Clikhidog" في مقاطعة الأندلس في نوفمبر 2002 والتي أثارت نقاشاً واسعاً حلو حقوق المهاجرين والهوية والقانون والنظام العام، كما ولد هذا النقاش أيضاً خطاباً شعبوياً للأجانب وبرزت الهجرة كأحد موضوعات النقاش السياسي والاجتماعي العام في إسبانيا منذ عام 2000، في مناخ من التوتر والمواجهة المستثمرين بين أصحاب المصلحة الاجتماعية والاقتصادية الرئيسيين من جهة والموجودين في الحكومة من جهة ثانية.

وارتبط النقاش السياسي حول قضية الهجرة بظهور الأحزاب اليمينية في أوروبا التي تعتبر المهاجرين غير الأوروبيين تهديداً ثقافياً واجتماعياً وقد تمت هذه المشاعر المعادية للهجرة بشكل مكثف بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهجمات مدريد في 11 مارس 2004 كما أصبحت إسبانيا تضيق ذرعاً بكل أنواع المهاجرين الجدد²، خاصة بعد الأزمة المالية سنة 2008، إن تنظيم الهجرة في إسبانيا يضل حديث العهد فحتى منتصف الثمانينات من

¹ - سعيد الصديقي: تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية، مجلة رؤية إستراتيجية، مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، العدد 03، 2013، ص 95.

² - Lydia E. Gouzalez, Richard M. Breide : *Fortres Europe : Fearfo immigration ? Present andfuture of immigration law of policing in Spain* , Journal of international law and policy, UC Davis, Vol6, N°2, 2000, P 170.

القرن الماضي لم يكن لإسبانيا سياسة خاصة بالهجرة أو قانون الهجرة، ويعد القانون التنظيمي بحقوق وحرقات الأجانب في إسبانيا واندماجهم الاجتماعي، الذي أعتد في أول جويلية 1985 أول قانون شامل للهجرة وبداية سياسة الهجرة الحديثة في إسبانيا، والقاضي بطرد من لا يحملون الهوية الإسبانية والذين يقيمون بطريقة غير ثانوية في الأراضي الإسبانية بقصد مواطن سبتة ومليلة والجيوب التي احتفظت بها إسبانيا بعد استقلال المغرب وذلك بالتخلي عن رغبتهم بالإحتفاظ بهويتهم الإسلامية والعربية أو عليهم مواجهة مصير الطرد وأصبحت قوانين الهجرة في إسبانيا تسير جنبا إلى جنب مع عملية الإندماج الأوروبي.

وفي سنة 2000 صدر القانون التنظيمي لحقوق وحرقات الأجانب في إسبانيا واندماجهم الاجتماعي المعروف بقانون 2000/4 الذي إعتبره بعض المختصين القانون الأكثر ليبرالية لحقوق الأجانب في أوروبا، بإقراره أحكاما تعزز حقوق المهاجرين وتوسع فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية أين وسع هذا القانون من الاستفاد من خدمات الصحة العامة والتعليم ليشمل المهاجرين غير النظاميين ونظراً لطابعه المتميز أصبح شديدة من حكومة "خوسيه ماريا" التي ألغت أحكامه باعتماد قانون جديد يعرف بقانون 2000/8 أين اعتبر هذا القانون الأكثر إجحافاً بحق المهاجرين بسبب تقليصه للحقوق والامتيازات التي أقرتها القوانين السابقة¹. أما بخصوص المهاجرين غير الشرعيين فإن هذا القانون أغلب حقوقهم الاجتماعية والإضراب والانضمام إلى النقابات وكان لأحداث 28 سبتمبر 2005 مع محاولة 700 مهاجر إفريقي اختراق سياج مدينة مليلة باستعمال سلاسل بدائية الصنع ومع قتل 14 مهاجرا وهم يحاولون الوصول إلى الثغر هذه الأحداث صدمت الرأي العام إلى حد كبير وارتفعت أصوات مختلفة للدعوة إلى إثنين نهج جماعي لمعالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية باعتبارها قضية عبر وطنية، وعلى الرغم من أن هذا الحدث يظهر ضرورة

¹ - سعيد الصديقي: مرجع سابق، ص 96.

الإشتراك الجدي لبلدان العبور في معالجة ظاهرة الهجرة خاصة بلدان المغرب العربي، فإن الإتحاد الأوروبي وإسبانيا وأصلاً اعتماد إجراءات أمنية وأحادية الجانب قائمة على عسكرة الحدود البرية والبحرية للإتحاد الأوروبي.

في إطار مضيق جبل طارق قامت إسبانيا بمشروع ممول من قبل الإتحاد الأوروبي ببناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار، وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصوت الحرارية وأجهزة للرؤية في النظام وبالأشعة تحت الحمراء وفي الوقت نفسه قامت إسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية مجهزة بوسائل أشعار، ودعمت هذه المراكز بجهاز "سيف" وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق، ومشروع إصلاح قمر صناعي أطلق عليه إسم شبكة "الحصان البحري" لمراقبة العمليات الهجرة السرية ببوغاز جبل طارق بين إفريقيا وأوروبا¹.

2- السياسة الوطنية الإيطالية:

تعتبر إيطاليا من أول الدولة الأوروبية وأكثرها تضرراً من هذه الظاهرة التي أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين، فوفقاً لوزارة الداخلية الإيطالية، عاش في إيطاليا في نهاية 2002 أكثر من 1.5 مليون أجنبي نتيجة حصولهم على تصاريح البقاء، فضلاً عن أولئك المقيمين بصورة غير قانونية (حوالي 600.000) فالغالبية العظمى من الأجانب يأتون من المغرب، ألبانيا ورومانيا والفلبين والصين وتونس والجزائر².

إن التوزيع الجغرافي للمهاجرين غير الشرعيين على الإقليم الإيطالي سمح بتميز 16 مدينة يفرق عدد المهاجرين بها عدد المواطنين مثل: على غرار عكس مدن أخرى تعرف قلة

¹ - جواد الفرخ : التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني، مدونات مكتوب 2010، تاريخ التصفح

http://www.jaoudefarkh,maketoubblongcom :سا 16:00 متوفر على: 2016/09/08

² - Ioannis M. Varvitsioti: Politique d'immigration en Europe, vers un politique comme en matières d'immigration au sein de l'union Européenne Evaluation 1999- 2005, Belgique, Groupe du PPEDE au parlement Européen Service Documentation Publications, Recherche, 2005, P 95.

من عدد المهاجرين غير الشرعيين وهي في العادة مدن تعرف نشاطا صناعيا مثل: ، وأمام العدد الكبير للمهاجرين السريين، عمل المسؤولون السياسيون على: الاتجاه نحو تشديد الرقابة على الحدود تفصيل الطرد، وموازنة لكل هذا إستيعاب المهاجرين غير الشرعيين المقيمين بالإقليم الإيطالي عن طريق عملية التعديل¹.

ورغم الإجراءات التي إتخذتها إيطاليا لمواجهة الهجرة غير القانونية إلا أنها لم تكن كافية لردع هذه الأخيرة وهو ما مهد إلى ظهور قانون بوسي فيني 189 في 2002. فقد جاء من القانون صارما في وجه المهاجرين غير الشرعيين من خلال تفعيل إجراءات الحبس والطرء، حيث نصت المادة 13 من القانون بحبس الأجنبي من سنة إلى أربع سنوات الذي صدر له الأمر بالطرء ولكنه مازال موجودا على أراضي الدولة وهذا بعد القبض عليه وعرضه للمحاكمة في قضية عاجلة، أين عملت المادة 14 من نفس القانون إجراءات الطرد والحبس والنقل والترحيل ونظم القانون إجراءات طرد المهاجرين غير الشرعيين طبقا لنص المادة 14 من قانون المعدل رقم 189 عن طريق المرافقة إلى الحدود لأنه يجب على السلطات مساعدته أو تنفيذ تحقيقات أخرى عن شخصيته أو جنسيته ولا بد من الحصول على مستندات السفر الخاصة بالمصادر، وفي حالة عدم وجود أي وسيلة نقل مناسبة التي تسمح بتنفيذ المرافقة إلى حدود البلد الأصل للمهاجرين فإنه يتم حبسه لدى مراكز الإيواء والحجز المؤقت، وعند انتهاء هذه المدة والتي حددها قانون "بوسي فيني" من 30 يوم إلى 60 يوم حسب نص المادة 14 عند عدم إمكانية تنفيذ حكم الترحيل يحكم رئيس الشرطة للمهاجر الغير شرعي بترك الأراضي الإيطالية خلال خمسة أيام ويستقبل المهاجر الحكم عن طريق مستند مكتوب فيه النتائج الجنائية في مخالفة القانون².

¹ - محمد رضا التميمي: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، *دفاثر السياسة والقانون*، الجزائر، العدد 4 جانفي 2011، ص 260.

² - محمد رضا التميمي: *مرجع سابق*، ص 261.

إضافة إلى ذلك جاء القانون بعقوبة جديدة متعلقة بالمهاجرين الذين كانت إقامتهم في إيطاليا دون تأشيرة إقامة حتى وإن كان دخولهم لإيطاليا قانونياً، ويعتبرهم القانون وضع غير قانوني وينطبق عليهم حكم الطرد لنص المادة 15 من قانون "بوسي فيني" أو قانون رقم 189 وقد إستثنت المادة 19 من القانون السابق ذكره حالات من الطرد والتي من خلالها يمكن عدم إتباع أمر رئيس الشرطة وهي حالة المرأة الحامل حتى أشهر بعد وضع الطفل وفي حالة وجود القصر بدون عائل وفي حالة الأشخاص الذين يعيشون في خطر لأسباب سياسية أو الإلتقاء لأي مجموعة عرقية أو دينية أو إجتماعية وأخيراً الأشخاص الذين يعيشون مع زوج أو قريب لمهاجر حاصل على الجنسية الإيطالية، ونبقى الإستثناءات قائمة إلى غاية صدور حكم القضاء والذي يقرر مصير هؤلاء المهاجرين.

أما فيما يخص إجراءات الإقامة فإن قانون "بوسي فيني" صادف الصعوبات والتعقيدات حيث أصبح المهاجر يعاين من أوقات إنتظار طويلة لأجل الحصول على تصريح الإقامة الذي لا يتعدى شهود قليلة ويكون مرتبطاً بعقد العمل حيث أشارت المادة 1 من الفقرة 5 من قانون الإقامة الجديد إلى إمكانية واحدة بتحديد تصريح الإقامة مع ضرورة الإستمرارية في العمل وهذا ما يعرف بالإنضباط القانون الذي جاء به "بوسي فيني"¹.

3- إن السياسة الوطنية الفرنسية:

إن تاريخ سياسة الهجرة الفرنسية مرتبط مباشرة بالتاريخ الفرنسي نفسه، فالجذور الأولى في بناء أول سياسة للهجرة يعود إلى الإعلان عن حقوق الإنسان في سنة 1789 التي إنبثقت عن قيام الثورة الفرنسية.

* قانون ساركوزي: إن قانون ساركوزي الصادر في 26 نوفمبر 2003 ، فقد تميّز بطبيعته القمعية، قد حث هذا القانون على الاحتجاز لمدة تصل إلى 32 يوماً، وفرض عقوبات أشد صرامة على مخالفة أنظمة الدخول والإقامة، وقد إستمد هذا الإجراء الأخير إلى حد كبير

¹ - الحقول أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات المنية؟! تاريخ التصفح 2016/19/11، سا 22:14، متوفر

على: <http://www.alhoukkoul.com/article/4679>

من إقتراح دورية والذي إضطرت الحكومة لأن تتراجع عنه نتيجة المعارضة القوية من العامة في أعقاب إنتخاب نيكولا ساركوزي رئيساً للمجموعة الفرنسية أعاد قانون هورتيغو لسنة 2006 العمل بنظام الهجرة العمالية والمصمم حالياً لكي يكون إنتقائياً منا عزز القانون تدابير لقمع الهجرة غير الشرعية، وعلى أرض الواقع يحرم المهاجرون حتى النظاميون منهم من الحق في جمع شمل الأسرة أي الحق في العيش مع سرهم وقد إعترض الإشتراكيون والشيوعيون على كل بند من بنود هذا القانون الذي أثاره 91 برلماني ورفضه 41 فقط، حيث يرمي هذا القانون لضبط الهجرة¹.

منذ إنخراط فرنسا في الإتحاد الأوروبي بمختلف مراحل تطوره أصبحت كل التشريعات الفرنسية المتعلقة بالهجرة شريط بشكل مباشر بالسياسة الأوروبية المعتمدة في هذا المجال، مع العلم أن هناك جهوداً ثم بذلها في إطار الإتحاد الأوروبي لتقريب تشريعات أطرافه من بعضها البعض وجعلها أكثر تجانساً، ويمكن أن نلتمس ذلك من خلال المادة 622-1 من القانون المتعلق بدخول وخروج الأجانب وباللجوء بنفس المبادئ التي تبنتها التعليمية 02/20 التي تعاقب على كل من قدم مساعدة مباشرة أو غير مباشرة أو سهل دخول أو عبور الإقامة غير الشرعية لأجنبي في الإقليم الفرنسي بحبس لمدة 5 سنوات وغرامة مالية 30 ألف يورو.

ثم جاءت الفقرتين الثانية والثالثة توسعان من مفهوم الإقليم إلى جميع فضاء شنغن وكذا أقاليم الدول الأطراف في بروتوكول تهريب المهاجرين.

كما تعمل فرنسا على التنسيق مع الدول الأوروبية الأخرى، ففي عام 2006 طرحت مع ألمانيا في اللقاء الذي عقد في مدينة سترات فورد البريطانية وشارك فيه وزراء داخلية أكبر ست دول أعضاء في الإتحاد الأوروبي إقتراحاً يهدف إلى حل مشكلة الهجرة غير شرعية وقد تضمن الإقتراح إعادة إحياء صيغة (العامل الضيف) إبرام عقود مع عمال

¹ - كارلي أوسكفر: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللأجئيين في المنطقة الأورومتوسطية، كوبنهاغن، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، 2008، ص 38.

أجانب ذات طبيعة زمنية محدودة ومنع الدول التي ينزح منها طالبو الهجرة نسبا عالية من فرص العمل المتاحة والمحددة زمنيا¹.

وفي مجال التعاون أيضا أقدمت فرنسا في عام 2010 من خلال وزارة الهجرة والإندماج الفرنسية إلى دعم قدرات الشرطة اليونانية لمواجهة أمواج المهاجرين السريين في جنوب المتوسط، من خلال إرسال 18 عنصراً من شرطتها للانضمام إلى فريق التدخل السريع "فرانتكس" لحماية الحدود الأوروبية².

وتعتبر اليونان الحلقة الضعيفة في الجدار الذي تريد أوروبا بناءه لوقف قدوم المهاجرين السريين إليها، خاصة أنها تستقبل ما بين 200 و300 مهاجر من الضفة الجنوبية للمتوسط يوميا ولذلك قررت فرنسا أن ترسل وحدة الشرطة من حرس الحدود لمساعدة اليونان على حماية حدودها من أمواج المهاجرين الذين يتخذونها بوابة الدخول إلى الفضاء الأوروبي ويرمج الإتحاد الأوروبي بضغط من باريس إرسال 175 عنصر من حرس الحدود إلى اليونان، وذلك بعد إرسال فرنسا 18 شرطيا لدعم فرق التدخل الأوروبية السريعة "فرانتكس" لمراقبة الحدود الأوروبية من تسرب المهاجرين السريين إليها، حيث أقر وزير الهجرة الفرنسي "إيريك بيسون" أن هذه العملية تتدرج ضمن تنفيذ التعليمات الأوروبية الصادرة في 25 فيفري 2010 المتضمنة 29 إجراء لحماية حدود أوروبا الخارجية ومحاربة الهجرة السرية³.

¹ - محمد رضى التميمي: مرجع سابق نكره، ص ص 262 - 263.

² - المرجع نفسه: ص 264.

³ - ح. سلمان: باريس تدعم حرس الحدود الأوروبية لمحاربة الهجرة السرية في جنوب المتوسط 64 مركز مراقبة و49 بواخر وطائرتا استطلاع لتوقيف الحراقة، الخبر، العدد 6178، الأحد 14 نوفمبر 2010 تاريخ التصفح: 2016/09/09، سا: 23:00 متحصل عليه من: <http://www.elkhabar.com/ar/watan/235444.html>

المبحث الثالث: الآليات الاقتصادية و المالية.

المطلب الأول: خلق منطقة التبادل الحر.

كان من المقرر خلق منطقة للتبادل الحر قبل نهاية 2010 عبر اتفاقيات التبادل الحر بين شركاء الإتحاد الأوروبي و بالتحديد مع دول المغرب العربي، مع إحترام الواجبات الناجمة عن إتفاقيات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة و العمل من أجل تحقيق ذلك.

وعليه فلقد دعا البيان الختامي لبرشلونة إلى ضرورة إتباع إستراتيجية مدروسة قائمة على الإلغاء التدريجي للعوائق التعريفية و الغير التعريفية المتعلقة بمبادلات المنتجات الصناعية، و كذلك تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا عبر المنفذ التفضيلي و المتبادل بين الأطراف، و يقع التحرير التدريجي بالنسبة لحق إنشاء المؤسسات و الخدمات طبقا لإتفاقيات الغات(GATT)¹.

و حددت هذه الشراكة خمسة أهداف والوسائل الأخرى المتوسطة الأجل و التي لها علاقة مباشرة لدعم اقتصاديات الدول المغاربية إضافة لإنشاء منطقة للتبادل الحر و التي تنص على :

- زيادة في التدفقات الإستثمارية إلى البلدان المغاربية.
- تحسين العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- دعم آليات مؤسساتية للحوار السياسي و الاقتصادي.
- تقديم دعم مالي من الإتحاد الأوروبي إلى الدول المغاربية.
- إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا في الدول الأكثر تقدما إلى دول المغرب العربي.

1- سالم برفوق: الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، طاكسيج للدراسات و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص

و كذلك الدعم لإنشاء منطقة التبادل الحر في الدول المغاربية كآلية لتحسين الأوضاع بينها، و كذا تخفيض وتيرة الهجرة بآليات أخرى في تعزيز الإستثمار و تقديم الديون اللازمة لإقامة مشاريع تنموية في إطار برامج ميديا¹

المطلب الثاني: آليات الدعم المالي.

يعتبر الجانب المالي محور العلاقات المبرمة بين الإتحاد الأوروبي و شركائه في حوض البحر المتوسط إزاء المنطقة المغاربية كونها تحظى بأولوية في الشراكة الأوروبية مغاربية، و تتمثل الجوانب المالية المتعلقة باتفاقية الشراكة فيها يلي:

- برنامج ميديا.

- قروض البنك الأوروبي للإستثمار.

1- برنامج ميديا: (MEDA).

تعتبر المساعدات المالية لبرنامج الإتحاد الأوروبي كآلية أساسية لتفعيل الشراكة في إطار مشروع برشلونة و الذي تم إنشائه بناء على قانون رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 1996/07/23 و الذي يمتد من عام 1996 إلى 1999 يحمل غلafa ماليا مقدرا ب4.435 مليار أورو، و توالى ببرنامج ثاني الصادر بقرار رقم 2698 سنة 2000 و الذي يمتد من عام 2000 إلى 2006 بغلاف مالي يقدر ب 5.35 مليار أورو.

و يهتم البرنامج بمساعدات و منح بنسبة 90% مخصصة للتعاون بين الشركاء، 10% للأنشطة الجهوية و التي تتمثل في²:

1- عبد المالك صايش: *التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير قانونية*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006-2007، ص 110.

2- عبد المالك صايش: *نفس المرجع*، ص 111.

- إجراء التعديلات الهيكلية و التي تتمثل في مبالغ مقتطعة من ميزانية الإتحاد الأوروبي و الموجهة إلى موازنة الدول التي أبرمت إتفاقيات التعديل الهيكلية مع

المؤسسات النقدية الدولية.

العمل على ترقية القطاع الخاص و المشاريع التي يمكن تمويلها و التي تتعلق ب : إصلاح الجهاز المصرفي و المالي.

- العمل على ترقية القطاع الخاص و المشاريع التي يمكن تمويلها و التي تتعلق بالعمل على إنشاء مراكز إستشارية للمؤسسات الاقتصادية، و تكوين صناديق لجمع الموارد المالية ثم توزيعها لتمويل عمليات خاصة، و تدعيم التوازن الاجتماعي والاقتصادي كالصحة و التربية و التنمية الريفية و مشاريع الإسكان، و التعاون الحدودي من خلال تحسين القاعدة الهيكلية و المعايير مما يسمح بدعم التبادل جنوب-جنوب.

و أما ما يتعلق بالهجرة الغير الشرعية عمل برنامج ميذا على تمويل محاربتها و ذلك بتعزيز مراقبة الحدود في شكل مساعدات تقدم للدول من أجل تفعيل دور الجانب الامني في هذه العملية، و تعتبر المغرب من بين الدول المستفيدة أكثر من المساعدات المقدمة و التي تفوق مبلغ 40 مليون أورو سنة 2005 و إضافة إلى ذلك عمل البرنامج من أجل تحقيق اهداف أخرى و منها السياسية و الامنية¹.

2- البنك الأوروبي للإستثمار (BEI)

يعتبر البنك الأوروبي للإستثمار (banque européenne dinvestissement)

1-رفيق مزاهدية و سليم الجودي: الشراكة الأورومتوسطية الآليات و الآثار(دراسة حالة الشراكة الأوروجزائرية)، بحث مقدم في مقياس المؤسسات المالية الدولية و العولمة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2003-2004، ص 12.

مؤسسة مالية للإتحاد الأوروبي، و يركز البنك على الموازنة المالية للإتحاد الأوروبي في تكوين رأسماله كما يتمتع بالاستقلالية المالية، و تتمثل مهمته في تحقيق الأهداف المالية والمتمثلة في تمويل المشاريع الأوروبية طويلة الأجل داخل منطقة الشراكة، و من أهم الطرق المستخدمة من طرف البنك الأوروبي لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة نجد¹:

- قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي لا تتعدى 25 مليون أورو.

- تدعيم رأس المال المخاطر (CAPITAL- RISQUE).

- قروض مباشرة، القروض الفردية (لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو).

فمنذ إعلان برشلونة 1995 ساهم البنك في تمويل عدة مشاريع هامة في المنطقة (طاقة، إتصالات، البيئة) حيث خصص في إطار برنامج ميذا غلانا ماليا قيمته 7.4 مليار أورو منها 6.4 أورو كقروض ميسرة 1 مليار لتمويل الأنشطة الاقتصادية بالجنوب

و قد شكلت مجمل قروضه منذ نشأته إلى غاية 2001 من :

- 27.5% قروض للقطاع الخاص.

- 24.6% لتدعيم نشاطات حماية البيئة.

- 26.4% مشاريع إستغلال الطاقة.

- 21.5% دعم قطاع الاتصالات².

المطلب الثالث: الإتفاقيات الثنائية.

1- الشراكة الأورو جزائرية:

إن فكرة إقامة شراكة مع الإتحاد الأوروبي خطوة متقدمة في علاقات الجزائر الدولية

منذ إقرار التوجهات الجديدة في السياسة الداخلية الجزائرية و الخارجية.

1- عبد المالك صايش: مرجع سابق، ص 112.

2- رفيق مزاهدية و سايم جودي: مرجع سابق، ص 12.

ففي سنة 1996 تضمنت تحولات كبرى في المجالات السياسية الاقتصادية و الثقافية بالإضافة إلى تكريسها لأسس النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية ثم التأكيد على إنهاء إحتكار الدولة للنشاط الاقتصادي و التجاري و المالي و فتح المجال أمام القطاع الخاص¹.

و في سنة 2000 عبر عدة جولات بلغت حوالى 17 جولة فرضها الوضع الاقتصادي للجزائر الذي بدأ يتجه نحو اقتصاد السوق عبر مرحلة إنتقالية طويلة لتنتهي المفاوضات في 2001/12/19 بالتوقيع على إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية لتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2000².

و لقد تضمنت الإتفاقية مجموعة من المحاور و التي تمثلت في الجوانب الآتية:

1- إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق الرفاهية و الإزدهار و أمن للمنطقة المتوسطية (وهذا ما جاءت به المواد 3،4،5).

2- حرية تنقل البضائع، و إقامة منطقة للتبادل الحر، و هذا خلال فترة إنتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتداء من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ و ذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة ، أما في مجال تبادل المنتجات الفلاحية و الصيد البحري تنص الإتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية و ذلك وفق المبادئ الآتية³:

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات و إتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.

- إلغاء القيود الكمية و الاجراءات ذات الصلة و المطبقة على المبادلات.

1- فتح الله ولعلو: المشروع المغاربي و الشراكة الأورومتوسطية، دار توبقان للنشر، المغرب، 1997، ص 17.
2- حفيظ . ص : ماذا تجني الجزائر من إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، جريدة الخبر، العدد 3351، 2001، ص03.
3- عزيزة سمينة : الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الإفتتاح الإقتصادي و التنمية المستقلة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 09، 2011، ص 152.

3- يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء و تقديم الخدمات (et prestation de service.)
 (droit d'établissement)، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل
 يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، و تحرير
 الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات و الإتصالات).

4- يتعلق بدفع رأس المال، المنافسة و إجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان
 بالسماح بعملية الدفع و تسوية العمليات أو الصفقات الجارية لعملية قابلة للتحويل.

5- يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث إلتمز الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي
 يخدم المصلحة المشتركة، و يتعلق هذا التعاون حسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية
 بين القطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين
 الجزائر و الإتحاد الأوروبي، و كذا القطاعات التي تربط الاقتصاد الجزائري، من أجل رفع
 مستويات النمو و خلق فرص شغل و تطوير المبادلات بينهما كما ركزوا على التعاون
 الجهوي حسب المواد (50-53) :

- دعم التكامل و الاندماج الاقتصادي (و لاسيما التعاون المغربي البيني).

- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية).

- التعاون في مجال البيئة و مقاومة التلوث.

- التعامل في مجال البحث العلمي و التكنولوجي، التربية التعليم و التكوين.

- تشجيع عمليات تحديث و إعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الزراعية و الغذائية.

- دعم إعادة هيكلة قطاع النقل و تحديثه و كذا قطاع الإعلام و الإتصال.

6- يتعلق هذا الجانب بالتعاون الاجتماعي و الثقافي، حيث تضمن إجراءات خاصة

بالعمال، و تشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات.

7- يتعلق بالتعاون المالي الذي يقوم على ما يلي :

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث و عصنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.

- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
 - ترقية الإستثمارات الخاصة و الأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
 - 8- يتعلق بالتعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية و ذلك ب:
 - تقوية مؤسسات الدولة.
 - التعاون في مجال رقابة الهجرة غير الشرعية.
 - التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي و محاربة الفساد و الرشوة.
 - التعاون في مجال نقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأثيرات).
- و انطلاقا مما سبق نستنتج مجموعة من الأهداف:

- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين.
- وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات و تنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية.
- دعم العلاقات الاجتماعية و تطوير التعاون في المجالات الثقافية و الإنسانية.
- تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة و تحديث الاقتصاد.¹

2- الشراكة الأورومغربية:

تمت إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و المغرب فيعام 1996 أين تم التوقيع عليها، و في سنة 2000 تم تفعيل هذه الإتفاقية ، و من بين الأهداف التي نصت عليها الإتفاقية نجد ما يلي:

- المبادئ الأساسية التي نصت عليها الإتفاقية تتمثل في إرساء علاقات متوازنة قائمة على مبادئ التبادل و الشراكة في إطار مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان.²

1- عزيزة سميحة : نفس المرجع، ص 153.

2- الشراكة بين المغرب و الإتحاد الأوروبي، ويكيبيديا، على موقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki/> يوم :

- المجال السياسي: إقامة حوار سياسي من أجل تعزيز العلاقات بين الطرفين والتشاور و التقارب و التفاهم و طرح القضايا و الإهتمامات و الدفاع عن المصالح بينهما.
 - المجال الاقتصادي: دراسة في مختلف المواضيع بينهما: المبادلات التجارية والإستثمار، التنافس، التعاون الاقتصادي.
 - المجال الاجتماعي: تنمية التعاون الاجتماعي، المساعدة الصحية، التشغيل.
 - المجال الثقافي: التعاون الاجتماعي و التربوي و العلمي و التقني و تبادل الخبرات والتجارب و التواصل و الإتصال.
 - التعاون المالي و حماية البيئة: في العلاقات المغربية مع دول الإتحاد الأوروبي نجد موضوع الأمن حاضر بقوة و تعدد أوجهه ليشمل عدة مجالات و سنركز على ثلاثة عناصر رئيسية تبدو مهمة و هي مشكلة الهجرة السرية، تجارة الخدرات، محاربة الإرهاب و تنامي المد الأصولي¹.
- و يهدف الإتفاق إلى تحديث معدات الصيد البحري سنة 2005 و الذي جدد إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و التي تمتد على مدى 4 سنوات و ما تنص عليه الاتفاقية نجد ما يلي:
- تقليص الكمية المسموح بإصطيادها.
 - الترخيص فقط للسفن التقليدية التي تستعمل آليات الصيد إنتقائية و إستثناء المناطق الحساسة.
 - العمل بنظام التدبير بالحصص في المنطقة الجنوبية مقابل منح المغرب تعويض سنوي.

1- Abdelmadjid Djbili : *Les relations économiques Maroc-Union Européenne en matière de pêche maritime*, revue Maroc-Europe, n°9, p174.

- تفرغ نسبة من الإنتاج بالمؤنئ المغربية و توفير الشغل لحوالي 300 بحار على متن السفن الأوروبية المرخص لها.

- يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمغرب بحوالي 70% من المبادلات الخارجية و التي تتمثل في صادرات المغرب في معظمها من النسيج و المواد الغذائية و الخضر و الفواكه و الأسماك و المعادن.

- يعد المغرب أول مستفيد من برنامج ميذا من خلال نوعين من العمليات:

أ- المساعدات التقنية و التجهيزات و الأشغال في ميادين متعددة.

ب- المساعدة في الميزانية لتحفيز المغرب على القيام بالإصلاحات الإستراتيجية (النقل، القطاع البنكي).

في سنة 2005 وقع الإتحاد الأوروبي على عقد للدعم المالي مع منظمات المجتمع المغربي في إطار المبادرة الأوروبية لدعم الديمقراطية و حقوق الإنسان¹.

3- إتفاقية الشراكة الأوروتونسية:

إن تونس باعتبارها كأول بلد عربي متوسطي يوقع على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و ذلك تم في سنة 1995 مع مؤتمر برشلونة و لم تتعثر المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي نتيجة توجه تونس نحو إقتصاد السوق و خصوصة المؤسسات منذ الثمانينات، ولقد جاءت الإتفاقية لمساندة التغييرات الاقتصادية في تونس، و ذلك لرفع مستوى المنافسة في قطاع الإنتاج تمهيدا لإنشاء منطقة التبادل الحر بالمتوسط بحلول 2010²

1- عماد الدين بوشنافة، و إسماعيل بوسنينة : *ميادين التعاون الأورومغاربي، ملتقى العلاقات الأورومغاربية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص ص 14،15.*

2- Moncef Benslania : *quelle perspectives pour l'espace Euro-Méditerranéen à la lumière de l'accord entre la Tunisie et l'Union Européenne*, revue études internationales, Tunis, n°60, 1996, p 30.

و لقد إنظمت تونس إلى إتفاقية الغات عام 1990 لتبدأ في التحرر التدريجي والإنتفاح على التجارة الخارجية مع الإتحاد الأوروبي للتحويل بها من مستوى المبادلات التجارية و المعاونة المالية إلى علاقات أكثر شمولاً التي تقوم على التشاور و الحوار والشراكة بهدف تحقيق الأمن و الإستقرار و الرفاهية.

إلا أن موضوع المهاجرين التونسيين إلى دول الإتحاد الأوروبي من بين الموضوعات التي أخذت وقت كبير في النقاش، و الذي يقدر عددهم حوالي 400 ألف تونسي¹.
و من بين الأهداف التي توصلت إليها الإتفاقية نجد:

- 1- إقامة منطقة للتبادل الحر خلال 12 سنة من العمل التدريجي لرفع الحواجز الجمركية، و قد تم الإتفاق على أربع قوائم من السلع التي سيتم تحريرها و التي تشمل ما يلي:
 - في طريقها للتبادل الحر 12% من واردات تونس تشمل المنتجات و التجهيزات الغير مصنعة في تونس.
 - رفع الحواجز عنها في غضون 5 سنوات تمثل 15% من واردات تونس تضم المواد الأولية و غيرها من الموارد الداخلية من الصناعات الثقيلة.
 - يتم تبادلها بشكل حر وفق برنامج زمني يستغرق 12 سنة تشمل المنتجات و السلع ذات إنتاجية عالمية و القدرة التنافسية تشكل 30% من إجمالي صادرات تونس.
 - يتم تبادلها الحر بعد 12 سنة و هي مدة تعتبر فترة سماح للصناعات التونسية لتحسين أداءها التي تمثل 29.5% من السلع الصناعية.

2- إرساء قاعدة تحتية للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية توفق بين الأهداف الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية و الثقافية.

1- سمير صارم: أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 150.

3- دعم البعد البيئي في عملية التنمية و ربط النسيج الاقتصادي بهدف حماية البيئة والمحافظة عليها.

4- تدعيم القطاع الخاص باعتباره أحد العوامل الأساسية لنجاح المسار الاقتصادي من قبل تونس بإتجاه أوروبا، و ذلك عن طريق إنشاء مركز أعمال أوروبي-تونس يقدم خدماته لشركات الخاصة التي ترغب في رفع مستوى أدائها¹.

1- سمير صارم: نفس المرجع، ص 163.

خاتمة الفصل:

إن آليات الإتحاد الأوروبي شكليا تبدو ناجحة وموافقة إلى حد كبير، إلا أن الواقع يبين عكس ذلك وتبقى هذه الأهداف والآليات رمزية، فعمليا لم يكن هناك تقارب حقيقي ضمن هذا التركيب المتعدد الأبعاد، وبذلك إنتقد مشروع الشراكة الأورومتوسطية التي تمت صياغته ضمن دوائر السياسة الأوروبية.

وفي ظل هذا السياق فإن آليات وإجراءات الإتحاد الأوروبي في مواجهة التهديدات الامنية في غرب المتوسط وبناء فضاء إقتصادي متكامل بعيد المنال خاصة عمل الغرب على الإبقاء على قدرات الدول المغاربية محدودة جدا، وفي المقابل فإن الدول المغاربية تفتقر إلى رؤية أمنية موحدة في المتوسط، والإشكال الآخر يخص مجالات التعاون، فأصحاب المبادرات (الأوروبيون) هم الذين يحددون أجندة التعاون وفق مصالحهم الشخصية.

فالمنطقة المتوسطية بعيدة كل البعد في الوصول إلى رسم هندسة امنية ناجحة ومنظور أمن متكامل وشامل للمتوسط.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال الدراسة يتبين لنا أن الأمن أخذ حيزا واسعا في الدراسات السياسية والأمنية، وذلك نتيجة بروز تهديدات جديدة خصوصا بعد أحداث 2001/09/11 ، ونظرا للموقع الجيوستراتيجي الذي تتموقع فيه دول غرب المتوسط أصبحت هذه المنطقة هاجسا لمطامع الدول الكبرى على غرار الإتحاد الأوروبي، وهذا ما دفع الإتحاد الأوروبي إلى إنتهاج سياسات وآليات من أجل التعامل مع هذه التهديدات الأمنية وتجاوزها، وذلك عبر مختلف الإستراتيجيات التي وضعها الإتحاد الأوروبي على غرار الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ومختلف الآليات العسكرية والسياسية والإقتصادية للقضاء على الهجرة الغير الشرعية ومكافحة الإرهاب والمتاجرة بالأسلحة والجريمة المنظمة خاصة.

والنتائج التي نستخلصها من الإستراتيجية الأمنية الأوروبية والشراكة الأورومتوسطية في منطقة غرب المتوسط تبقى سلبية أكثر مما هي إيجابية والمعلن عنها، ويتضح ذلك من خلال النتائج التالية :

1- إن مشروع الشراكة الأورومتوسطية سواء كان في المجال الأمني أو الإقتصادي او السياسي يبقى كغطاء للهدف الأساسي والمتمثل في السعي إلى ضمان الوقاية من الأخطار التي يمكن أن تشكلها دول غرب المتوسط وخاصة منها دول جنوب المتوسط. وبذلك فالإستراتيجية الأمنية الأوروبية ما هي إلا وسيلة أو ميكانيزم أوروبي جديد من أجل إحتواء الأخطار الآتية من دول الساحل الإفريقي ودول جنوب المتوسط، والتي تهدد أمن الإتحاد الاوروبي بكل أبعاده المختلفة.

2- إن قضية الامن والإستقرار في منطقة المتوسط تعتبر أولوية أمريكية هي الأخرى و ذلك من خلال منظمة حلف الشمال الاطلسي والتي تسير وتدير الازمات الأمنية في الفضاء المتوسطي و قد برز هذا التوجه بوضوح بعد عمليات الحادي عشر من سبتمبر، ما أدى بالإتحاد الأوروبي في إعادة التفكير في مخططاته في منطقة غرب المتوسط وسعيه في الحفاظ و توسيع نفوذه في ظل التواجد الأمريكي في المنطقة.

الخاتمة

3- إفتقار الدول العربية خاصة إلى رؤية أمنية موحدة في المتوسط، إذ يتضح ذلك من خلال غياب تصور مشترك لدى دول جنوب المتوسط، هذا ما يشكل تهديدا لأمن شعوبها وقيمها.

4- إن تداعيات الثورات العربية أبرزت حقيقة التناقض في أهداف الإتحاد الأوروبي المعلنة والمتمثلة في الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان والحفاظ على الأمن والإستقرار في المتوسط، ويتبين أن مصالح السياسة الاوروبية الخارجية كانت مفاضلة على الإصلاحات الديمقراطية و إحترام حقوق الإنسان لدول المغرب العربي.

5- إن التدابير المتخذة من قبل اوربا والتي تشجع الهجرة الإنتقائية تشكل تهديدا إضافيا للإقتصاد الإفريقي وتبين إنعدام الإرادة السياسية للبلدان الأوروبية في الإلتزام مع دول غرب المتوسط لتحقيق شراكة فعلية قائمة على إحترام المصالح المشتركة.

6- غياب الإرادة السياسية الأوروبية في مواجهة الأسباب الكامنة وراء عمليات الهجرة الغير الشرعية، بل الإتحاد الأوروبي يرغب في جلب ما يحتاج إليه فقط من كفاءات مؤهلة وعقول لتلبية حاجاته الإقتصادية والإجتماعية، هذا ما جعل البلدان النامية المتخلفة خاضعة لها دائما، وغير قادرة على منافستها .

و في الأخير نستخلص أن أغلب دول الإتحاد الأوروبي ما زالت تتعامل مع قضية الهجرة الغير الشرعية كمسألة أمنية بالدرجة الأولى و تربط بين ظاهرة الإرهاب والهجرة والجريمة المنظمة بدلا من التركيز على مساعدة دول غرب المتوسط خاصة دول جنوب المتوسط في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الإقتصادية والسياسية والأمنية والإجتماعية التي تواجهها، فهي تولي أهمية أكثر في إيجاد أسلوب أكثر ردع لمحاربة المهاجرين من خلال قوات التدخل السريع.

وكرؤية إستشرافية لمستقبل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية و مستقبل الأمن في المنطقة ستكون أمام المزيد من التحولات والتغيرات، والتي التي سترسم ملامح الثبات و التغيير في السياسة الأمنية الأوروبية الداخلية منها و الخارجية، وكذلك فتعيد رسم خارطة التحالفات الجديدة في المنطقة خاصة مع مؤشرات ظهور قطب عملاق آخر والمتمثل في الصين.

قائمة المراجع

1- المراجع بالعربية:

➤ القرآن الكريم:

- 1- كتاب القرآن الكريم، سررة النور: الآية 55.
- 2- كتاب القرآن الكريم، سورة النساء : الآية 83.
- 3- كتاب القرآن الكريم، سورة قريش : الآية 4.

➤ الكتب:

- 1- بلقزيز عبد الإله: *المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل*، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2013.
- 2- برفوق سالم: *الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي* ، طاكسيج للدراسات و النشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 3- بخوش مصطفى: *حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، (دراسة في الرهانات والأهداف)*، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2006.
- 4- جيهان سليم وآخرون: *الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل* ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- 5- جلال محمد نعمان: *الاستراتيجية و الدبلوماسية و البروتوكول بين الاسلام و المجتمع الحديث*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، (ب.س.ن).
- 6- الحاج علي: *سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

قائمة المراجع

- 7- ينون مصطفى: **المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (دسن).
- 8- كاتب أحمد: **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 2013.
- 9- كاظم هاشم نعيمة: **الحلف الأطلسي**، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، بيروت، 2003.
- 10- المجذوب محمد : **التنظيم الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
- 11- العموش أحمد فلاح: **مستقبل الإرهاب من القرن**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، ط1، 2006.
- 12- نافعة حسن: **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- 13- ناصف مصطفى : **الأحلاف التكتلات في السياسة العالمية**، عالم المعرفة، الكويت، 1978.
- 14- نيوف صلاح: **مدخل الى الفكر الاستراتيجي**، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية العلوم السياسية، الدانمارك، (ب.س.ن).
- 15- صارم سمير: **أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة** ، دار الفكر، دمشق، 2000.
- 16- عبد الحي وليد: **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، مؤسسة الشروق للإعلام و النشر، الجزائر، ط1، 1994.
- 17- عزالدين أحمد جلال : **الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب**، دار بلال، بيروت، ط2، 1998.

قائمة المراجع

- 18- ولعلوا فتح الله: المشروع المغربي و الشراكة الأورومتوسطية، دار توبقان للنشر، المغرب، 1997.
- 19- فهمي عبد القادر: النظام الإقليمي العربي، احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، دار وائل للنشر، عمان، 1991.
- 20- رداف طارق: المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة العاجزة، موسوعة السياسة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008.
- 21- رزيق المخادمي عبد القادر: الاتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- 22- رسل فيفد ، إثزل بيرس ، ترجمة يوسف مجلي ولويس إسكندر، الجيوبوليتيكا، الكرنك، القاهرة ، (د.ت.ن).
- 23- الخشن محمد عبد المطلب: الإرهاب الدولي بين الإعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- 24- غريفتش مارتن و أو كلاهان تيري: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي ، 2008.

➤ المجالات:

- 1- إكمير عبد الواحد: الجالية العربية في إسبانيا، مجلة المستقبل العربي، بدون عدد، 2010.
- 2- بوطيبل الحسين و بن طالب عزيز: سياسة الهجرة في المغرب والبلدان الأوروبية، مجلة ج.م.ش المغرب، العدد 9-11، نوفمبر، 2012.

- 3- بخوش مصطفى: الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، *العالم الاستراتيجي*، (العدد2)، 2008.
- 4- جاد عماد: الجدل حول المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي، *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة، العدد 129، 1997.
- 5- زرقون الحاج إسماعيل: المغرب العربي والصراع الدولي، *مجلة للبحوث والدراسات*، معهد الحقوق المركزي الجامعي، غرداية، الجزائر، العدد 09، 2010.
- 6- حسون محمد: الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 26، العدد الثاني، 2010.
- 7- حروي سهام: الهجرة وسياسة الجوار، *مجلة الفكر*، العدد 05، (د.س.ن).
- 8- نعمان عصام: حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، *المستقبل العربي*، العدد (266)، 23 أبريل 2001.
- 9- الصديقي سعيد: تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية، *مجلة رؤى إستراتيجية*، مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، العدد 03، 2013.
- 10- عدالة جعفر: تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 19، سبتمبر 2014.
- 11- عطوان خضر: *حلف شمال الأطلس والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط*، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد16، 2007.

- 12- علاوي محمد لحسن: اتفاقيات الشراكة الأوروبية، شراكة اقتصادية حقيقية.... أم شراكة وإرادات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، *مجلة الواحات للمبحوث والدراسات*، ع16، 2012.
- 13- الساكن محمد عبد الوهاب: الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل جامعة الدول العربية، *السياسة الدولية*، م44، ع175، يناير 2009.
- 14- السماك محمد أزهر سعيد: الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله، *المستقبل العربي*، العدد162، أوت 1992.
- 15- سمينة عزيزة: الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الإنفتاح الإقتصادي و التنمية المستقلة، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 09، 2011.
- 16- التميمي محمد رضا: الهجر غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، *دفاتر السياسة والقانون*، الجزائر، العدد 4 جانفي 2011.
- 17- قناة العربية: أوروبا تعدّ لمكافحة الإرهاب مع تركيا ودو عربية، *مجلة العربية*، بدون عدد، 20 جانفي 2015.

➤ الجرائد:

- 1- درويش إبراهيم: *قصة تفجيرات باريس*: دخل المطعم وابتسم واعتذر للرواد ثم فجر حزامه الناسف، لندن، مقال جريدة القدس العربي السنة 27، العدد 8410، الإثنين 21 مارس 2016.
- 2- ح. سلمان: باريس تدعم حرس الحدود الأوروبية لمحاربة الهجرة السرية في جنوب المتوسط 64 مركز مراقبة و49 بوأخر وطائرتا استطلاع لتوقيف الحراقة، *الخبر*، العدد

6178، الأحد 14 نوفمبر 2010 تاريخ التصفح: 2016/09/09، سا: 23:00 متصل عليه من: <http://www.elkhabar.com/ar/watan/235444.html>.

3- ص. حفيظ : *ماندا تجني الجزائر من إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية*، جريدة الخبر، العدد 3351، 2001.

4- أنطاليا، باريس تقرب مواقف روسيا والغرب من تحديد مصير الأسد، تركيا، مقال صحيفة العرب، السنة 38، العدد 10100، الثلاثاء 17 / 11 / 2015.

➤ التقارير و الدراسات:

1- أوسكفر كارلي : *الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الأورومتوسطية*، كوبنهاغن، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، 2008.

2- فرحاتي عمر: *أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي*، كتاب المؤتمر المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، 2013.

3- تقرير الأمين العام بان كي مون: *الأمم المتحدة، نزع السلاح العام الكامل، الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع الجوانب*، الدورة الثامنة والستون، 22 جويلية 2013.

4- تقرير الأمين العام من الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في إفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب.

➤ الملتقيات و الندوات:

1- بوشنافة عماد الدين ، و بوسنينة إسماعيل: *ميادين التعاون الأورومغاربي*، ملتقى العلاقات الأورومغاربية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

2- بن خليف عبد الوهاب: *الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، التهديدات والحلول*، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية، الساحل الإفريقي، جامعة قالم، 2013.

3- منصر جمال: *التطورات الثالثة لأحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعيتها على مفهوم الأمن*، من أعمال الملتقى الدولي حول التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، جامعة تلمسان، الجزائر، 3-4 نوفمبر 2009.

4- شحماط مراد: الملتقى الدولي الأول حول التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا، بين غرض الاحتواء ومخاطر الانتشار، 1 مارس 2015، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

➤ المقالات:

1- بوري عبد اللطيف: *العلاقات الأوروبية- المغربية بعد عام 2001 تعاون للإشراكة، آراء ومناقشات*، جامعة قسنطينة3، كلية العلوم السياسية، الجزائر، 2012.

2- برد رتيبة: *إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في المتوسط*، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، بدون سنة.

3- مزاهدية رفيق و الجودي سليم: *الشراكة الأوروبيةمتوسطة الآليات و الآثار(دراسة حالة الشراكة الأوروبيةجزائرية)*، بحث مقدم في مقياس المؤسسات المالية الدولية و العولمة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2003-2004.

4- عياد سمير: *الجزائر والأمن في المتوسط*، الملتقى الدولي، جامعة قسنطينة بالجزائر، 29 أبريل 2008.

➤ المذكرات:

- 1- بوبية نبيل: الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية، والمشاريع الأجنبية، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الدول العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2009.
- 2- بن سعدون اليامين: الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة حالة 5+5، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، دراسات متوسطة ومغربية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 11 ماي 2010.
- 3- دير أمينة: أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة، دول القرن الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.
- 4- زاوي رابح: بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية المن القوة، سلم القوى، دراسة حالة الحوار الأطلسي- المتوسطي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسة مغربية ومنتوسطية في التعاون والأمن، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013-2014.
- 5- زكي مريم : البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية- المغربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أورومتوسطية، 2010-2011.

- 6- حمزاوي جويده: **التصور الأمين الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.
- 7- لدمية فريجة: **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، الهجرة غير الشرعية نموذجاً**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم السياسية، جوان 2009-2010.
- 8- نوري عريز: **الواقع في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطة ومغربية بنائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن، 2011-2012.
- 9- صايش عبد المالك: **التعاون الأورومغربي في مجال مكافحة الهجرة غير قانونية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006-2007.
- 10- العاقل رقية: **إشكالية الهجرة في غرب المتوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية (فرع علاقات دولية)، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.
- 11- عباسي عادل: **السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام.

- 12- عبداوي جلييلة: **الثورات العربية - أزمة بناء الدولة (دراسة مقارنة بين تونس ومصر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص حكومة وتنمية، جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية باتنة، 2013-2014.
- 13- عثمانية دلال و بن عشي نزيعة: **المقاربة الأمنية في العلاقات المغربية (2002-** 2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، تخصص علاقات دولية دراسات أمنية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.
- 14- ساعو وليدة: **الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والمتغيرات السياسية**، مذكرة ماجستير، تخصص: الأنظمة السياسية المقارنة والحكومة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.
- 15- سمارة فيصل : **البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وعلاقات دولية، 2011.
- 16- غنام فايذة: **التعاون الأمني- الأورو-مغاربي: دراسة حالة، حوار 5+5 (2001-** 2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطة والمغاربية في الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مدرسة الدكتوراه والحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012.

➤ الأنترنت:

- 1- بوعزة الطيب : **هل تستعد الجزائر والمغرب لحرب وشبكة؟** على الرابط: www.Aljazera.net، في: 27-08-2016.

قائمة المراجع

- 2- بسيوني محمد عبد الحليم: *أزمات الإقليم/ التحليلات: السيطرة المفقودة، شبكات الإرهاب والسلاح على الحدود الليبية- التونسية*، تم التصفح 2016/06/14 على الساعة 13:20 على الرابط الإلكتروني:
<http://RCSSmideals.org/Article/3321>.
- 3- بيتشمان توماس دكتور وباحث ألماني كتاب، معهد التقرير العالمي حول المخدرات:
www.worlddefenceview.com/pham071007.shtml، التصفح في:
2016-06-22.
- 4- ج. أبروك وآخرون: *سياق التسلح بين الجزائر والمغرب، سيناريوهات الحرب والسلام*، اليوم 24، الرابط:
<http://www.Alyoum24.com> ، في: 07-06-2016.
- 5- حدار جمال: *تأثيرات التهديدات المشتركة على مسار التعامل في المغرب العربي*، التصفح 07-06-2016، على الساعة 15:30، مفتاح على الرابط الإلكتروني: <http://politics.or.com/ar2/?p=3013>.
- 6- محمد بهاء الدين: *الثورة والديمقراطية* ، على الرابط التالي:
<http://www.ahewar.org/debat/showarts.asp?aid=26435>، في 28-05-2016.
- 7- عبد الباسط أحمد محمد: *منذ 2004.... بلجيكا وفرنسا "لقمة سائغة" للإرهاب في أوروبا*، www.elwatannews.com/news/details/1040764، الأربعاء 23-03-2016.
- 8- فهمي منال: *مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة في الشرق الأوسط على الموقع*:
www.ensan.net/new/148/Article2425/2008-03-14.html، في 71-06-2016.
- 9- الفرخ جواد: *التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني*، مدونات مكتوب 2010، تاريخ التصفح 2016/09/08، سا 16:00 متوفر على: <http://www.jaoude.farkh,maketoubblongcom>

- 10- السيد نجم: بحث حول الإتجار في البشر والاستغلال الجنسي للأطفال في إطار المؤشر الدولي الثاني حول حماية المعلومات الخصوصية في قانون الأنترنت المنعقدة في القاهرة، جويلية 2008 على الموقع: www.middle.east.online.com//id=62921.
- 11- السيد علاء الدين: أبرز الهجمات "الإرهابية" في أوروبا وتداعياتها على المسلمين [www.Sasapost.com/terroriste-in europe](http://www.Sasapost.com/terroriste-in-europe)، 10 جوان 2016 على الساعة 19:41.
- 12- الشهيد الحافظ : المغرب باعتباره أول منتج ومصدر للقنب الهندي في العالم يشكل خطراً على الجوار وعلى البلدان الهاشمة، على الموقع الإلكتروني: <http://www.spsrasd.info/content> ، في 25-05-2016.
- 13- الحقول "أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات المنية؟! تاريخ التصفح 2016/19/11، سـا 22:14، متوفر على: <http://www.alhoukkoul.com/article/4679>.
- 14- المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية: **تداعيات تهديد الأمراض الوبائية لأمن دول الإقليم**، على الموقع الإلكتروني: <http://www.RCSSmideasl.org/Articl.2016-06-7> ، في 7-06-2016.
- 15-- **الشراكة بين المغرب و الإتحاد الأوروبي**، ويكيبيديا، على موقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki/> يوم : 2016/08/07.
- 16- شبكة النبا المعلوماتية "التبعية"، متاح على الموقع الإلكتروني: www.annabaa.or ، في 15-6-2016.
- 17- **تداعيات الأعمال الإرهابية على الاقتصاد الفرنسي وعلى الجالية المسلمة**،

،16:16 الساعة: https://www.yotubecom/results?search_query=
2016/06/22.

1- المراجع بالفرنسية:

➤ الكتب:

- 1- Kessler Marie Christine : ***La politique étranger de la France, acteur et processus***, Presses de la science politique, Paris , 1999.
- 2- Lacoste Yves: ***Géopolitique de la méditerranée***, Paris : Armand Colin, 2009.

➤ المجلات:

- 1- Benslania Moncef : ***quelle perspectives pour l'espace Euro-Méditerranéen à la lumière de l'accord entre la Tunisie et l'Union Européenne***, revue études internationales, Tunis, n°60, 1996.
- 2- Djbili Abdelmadjid : ***Les relations économiques Maroc-Union Européenne en matière de pêche maritime***, revue Maroc-Europe, n°9, 2009.
- 3- M. Varvitsioti Ioannis: Politique d'immigration en Europe, vers un politique comme en matières d'immigration au sein de l'union Européenne Evaluation 1999- 2005, Belgique, Groupe du PPEDE

au parlement Européen Service Documentation Publications, Recherche, 2005.

3- المراجع بالإنجليزية:

1- Herbert. M : ***How embigous order : Military force in African states***, USA, Lynne Reinner, 2001.

2- E. Gouzalez Lydia, M.Breide Richard : ***Fortres Europe : Fear fo immigration ? Present and future of immigration law of policing in Spain*** , Journal of international law and policy, UC Davis, Vol6, N°2, 2000.

3- Langumba Francis Keili : ***Small arms and ligt weapans hansfer in wesh Africa: stack- laking.***
www.unidir.ch/pdf/Arlicles/pdf.ar28040.pdf.

4- Shafer Isabel : ***The EUS Mediteranean Policy: Competing frameworks***, Actors and dynamics from Above, in Isabel Shafer and Robert Henry (eds), *Mediterean Policies from Above and Below*”, Berlin: Nomos, 2009.

الفهرس

كلمة شكر.

إهداء.

1.....مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.

10..... مقدمة الفصل

11..... المبحث الأول: تحديد مفهوم الأمن و الاستراتيجية

11..... المطلب الأول: مفهوم الأمن

16..... المطلب الثاني: مفهوم الاستراتيجية

19..... المبحث الثاني: التحديد الجيوسياسي لغرب المتوسط

20..... المطلب الأول: التحديد الجغرافي لغرب متوسط

25..... المطلب الثاني: أهمية غرب المتوسط

33..... المبحث الثالث: النظرة الأوروبية لغرب المتوسط

34..... المطلب الأول: الاهتمام الأوروبي لغرب المتوسط

34..... المطلب الثاني: تطور النظرة الأوروبية بعد أحداث 11 سبتمبر

37..... خاتمة الفصل

الفصل الثاني: دراسة الواقع الأمني لمنطقة غرب المتوسط.

39..... مقدمة الفصل

40..... المبحث الأول: التهديدات اللينة في منطقة غرب المتوسط

41..... المطلب الأول: الهجرة

42..... المطلب الثاني: تهديدات الأمن المجتمعي

- المبحث الثاني: التهديدات الصلبة في منطقة غرب المتوسط.....45
- المطلب الأول: الإرهاب والجريمة المنظمة46
- المطلب الثاني: تجارة الأسلحة.....52
- المبحث الثالث: تأثير الثورات العربية والأمن في الساحل على غرب المتوسط.....56
- المطلب الأول: تداعيات الثورات العربية على أمن غرب المتوسط.56
- المطلب الثاني: تأثير الانقلاب الأمني في الساحل على غرب المتوسط.59
- خاتمة الفصل65
- الفصل الثالث: آليات الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية في دول غرب المتوسط.
- مقدمة الفصل67
- المبحث الأول: الآليات العسكرية68
- المطلب الأول: سياسة أوروبا الدفاعية68
- المطلب الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب والهجرة الغير الشرعية73
- المطلب الثالث: إستراتيجية الأمن من أجل غرب المتوسط.....76
- المبحث الثاني: الآليات السياسية.....79
- المطلب الأول: الآليات السياسية في إطار المشاريع الأورومتوسطية.....79
- المطلب الثاني: السياسات الوطنية (السياسة الوطنية الإسبانية والإيطالية والفرنسية نموذجاً)86
- المبحث الثالث: الآليات الاقتصادية والمالية.....95
- المطلب الأول: خلق منطقة للتبادل الحر.....95

96	المطلب الثاني: آليات الدعم المالي
98	المطلب الثالث: الاتفاقيات الثنائية
106	خاتمة الفصل
108	الخاتمة
111	قائمة المصادر والمراجع



Université Mouloud Mammeri Tizi Ouzou

Faculté de Droit et Sciences Politiques

Département des Sciences Politiques



**La stratégie européenne de sécurité
vers les pays occidentaux
méditerranéens
(2001- 2015)**

Mémoire présenté pour l'obtention de Master en Science Politique

Spécialité : Etudes Méditerranéennes

Présenter par :

- Ait Yahiatene Sofiane
- Babouri Massinissa

Sous l'encadrement de :

–M^{me} Attiche Yamina.

Les membres de Jury

Sid Ahmed Kebir Président

Attiche Yamina..... Promotrice

Kesdali Fella.....Examinatrice

Année universitaire : 2015– 2016